المسيرة

اسبوعية.. سياسية.. عامة

الاربعاء 11 ربيع أول 1429هـ الموافق 19 مارس 2008 العدد (143) Wed. 11/3/1429 - 19 March 2008 **50 ريالاً 16 صفحة**

مأرب تعيش في الظلام:

5 أيام بدون كهرباء

- **عبدالباري طاهر يكتب ضد الإحتجاج الجنوبي**
- **راشد محمد ثابت يبعث تحية إلى الفقيد سلام علي ثابت**
- **منصور هائل: إشارة «المحمدي» أبعد من أصابع اسرائيل**

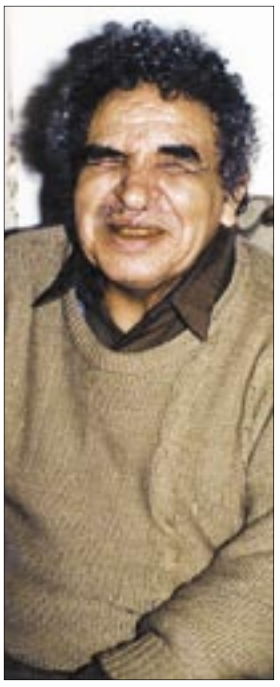

البردوني في حوار ينشر لأول مرة:

لا يستطيع أحد القول بأن حرب 94 انتهت ما دامت آثارها قائمة

- **كل وحدة مُهيأة للانفصال، ووحدتنا منفصلة لأنها قامت على الإلغاء**
- **المؤتمر مجرد لمة، ناس ينفعوا للمظاهرات والزامل، لا للسياسة الخلاقة**

الرئيس والمشترك أدانا ونقابة المعلمين تدعو إلى إضراب شامل

استشهاد طالبة وإصابة 28 آخريات في هجوم بالهاونات على السفارة الامريكية

■ **بشير السيد**

قتل جندي وأصيب 4 آخرون من أفراد حراسة السفارة الامريكية بجروح فضلاً عن مقتل طالبة وإصابة 28، نصفهن في وضع حرج، إثر سقوط ثلاث قذائف هاون على مدرسة 7 يوليو للبنات القريبة من السفارة في منطقة سعوان.

وقال المتحدث باسم الخارجية الامريكية، توم كايسي، أمس الثلاثاء، عقب الانفجار: «أعتقد أن في امكاننا ا لاعلان بشكل مؤكد أن السفارة كانت هدفاً محتملاً إن لم تكن هدف الاعتداء».

وإذ شدد على إجراء تحقيق في الحادثة قال إن «التصور العام هو أن القذائف اطلقت باتجاه السفارة».

واعلنت السفارة الامريكية بصنعاء إغلاق السفارة بقية يوم أمس الثلاثاء.

وأكدت في بيان لها أن ثلاث قذائف انفجرت بالقرب من مبنى السفارة عند الساعة 12.40 ظهراً. واضافت أن الانفجار لم يسفر عن أي أصابة بين موظفي السفارة، وأن الاصابة حدثت في مدرسة البنات وبين أفراد من الأمن المتواجدين حول السفارة.

إلى ذلك أكدت معلومات صحفية أن ثلاث مصابات من الطالبات حالاتهن خطرة، ومن المقرر أن ينقلن صباح اليوم إلى الخارج لتلقي العلاج، وهن: منى علوي المصابة بشظية في العمود الفقري، نادين خالد النزيلي، واشراق محمد صبر.

وكان رئيس الجمهورية زار مساء أمس الطالبات المصابات والجنود المصابين، ووجه بإرسال الحالات الصعبة إلى الخارج للعلاج على نفقة الدولة وتقديم المساعدات المالية لكافة المصابين في الحادث.

واعلن الرئيس أثناء الزيارة عن مكافأة مالية مجزية لكل من يساعد في إلقاء القبض

التتمة في الصفحة 4

تفاصيل الصفحة 3

السفارة الأمريكية مستمرة في رصد أوضاع الصحفيين في اليمن

منتدى الشقائق ينظم اليوم لقاء وطنيا للتضامن مع الخيواني

ينظم منتدى الشقائق اليوم لقاءً وطنياً للتضامن مع الزميل عبدالكريم الخيواني رئيس تحرير صحيفة «الشورى» وموقع «الشورى نت».

ويحاكم الخيواني منذ يوليو الماضي بعد اتهامه بالاسهام في تشكيل عصابة ارهابية تستهدف القيام بجرائم ضد أمن الدولة.

ويشارك في اللقاء منظمات وفعاليات مدنية وسياسية وحقوقية، كما يحضره ممثلون لمنظمات عربية ودولية مهتمة بحرية الرأي والحق في التعبير في اليمن.

وسبق لمنتدى الشقائق أن عقد لقاءً تضامنياً تمهيدياً الأربعاء الماضي، أقر الدعوة إلى لقاء وطني يناقش سبل خلق حملة وطنية واسعة تناصر الخيواني في مواجهة مخططات جهات في السلطة لاستخدام القضاء كأداة تنكيل ضده.

وينعقد اللقاء تحت شعار «دفاعاً عن الخيواني.. دفاعه عن حرية الصحافة»، انطلاقاً من أن الملاحقات والتهديدات التي تستهدفه والتي بلغت حد التهديد بتصفيته جسدياً، لا تتوقف عند شخص الخيواني، وانما تتقصد بعد ذلك المعاني التي تتجسد في قضيته، وبخاصة الحق في الوصول إلى المعلومات، والحق في التعبير.

اللقاء الذي ينعقد في قاعة فندق صنعاء

التتمة في الصفحة 4

بشراكة مع NDI و«النداء» و«مأرب برس»

جمعية المستقبل للتنمية والسلم في مأرب تدشن حملة واسعة لفض النزاعات وتحجيم الثأر

● الشريف

■ **مأرب - علي الضبيبي**

تتبنى جمعية المستقبل للتنمية والسلم الإجتماعي في مأرب حملة توعية واسعة في أوساط المشائخ والوجهاء والطلاب الجامعيين لمناهضة الثأر وتجنيب الجامعة ومؤسسات التعليم، وبالذات الثانوي والعالي، النزاعات والثأر القبلي.

ووجه الشريف سالم بن سعود رئيس الجمعية دعوة مفتوحة هذا الأسبوع إلى

التتمة في الصفحة 4

المجني عليها مجهولة في محاكمة الزميل سامي غالب

القاضي يلزم النيابة بالإطلاع على قرار الاتهام الذي صاغته لضبط التهمة!

● غالب

بعد نحو عام من إحالة الزميل سامي غالب رئيس التحرير إلى القضاء، ما تزال نيابة الصحافة والمطبوعات عاجزة عن تحديد التهمة الموجهة إليه على وجه الضبط.

وصباح أمس اضطر القاضي أديب باحارثة القاضي الجزائي في محكمة غرب العاصمة، إلى منح النيابة فرصة إضافية لمراجعة قرار الاتهام الذي صاغته قبل عام، والرد على طلب المحامي نبيل المحمدي ضبط التهمة الموجهة لرئيس التحرير، لكي يتسنى له تقديم دفاعه.

في بداية الجلسة طلب المحمدي من القاضي تحديد التهمة الموجهة لموكله على وجه الضبط، وتساءل:

التتمة في الصفحة 4

المشترك في المحك بعد احتضانه القضية الجنوبية

البرلمان يعقد جلسة خاصة لبحث «الاحتقان»

■ **المحرر السياسي**

تذكر نواب الشعب أخيراً أن هناك حالة احتقانات تمر بها اليمن، وقرروا أمس تخصيص جلسة الاثنين المقبل لمناقشتها.

خطوة متأخرة لا ريب، لكن دلالتها مهمة، في مظهرها على الأقل. فالبرلمان خلاف الحكومة، ورئيس الجمهورية على وجه خاص، يقر من حيث المبدأ بوجود احتقانات واحتجاجات واسعة، على الرغم من أن طبيعة وجغرافية هذه الاحتقانات والاحتجاجات مسكوت عنهما، وهذا ليس غريباً في «مؤسسة» يستحوذ حزب الرئيس على أربعة أخماس مقاعدها.

تذكر النواب الاحتقانات والاحتجاجات،

التتمة في الصفحة 4

مأرب تعيش في الظلام.. ومدير الكهرباء يتوقع استمرار الوضع أكثر من أسبوعين

■ مأرب "مأرب برس" - علي الغليسي

لا تزال محافظة مأرب تعيش في ظلام دامس منذ حوالى أكثر من أسبوع، وسط استياء واسع في أوساط المواطنين الذين بادروا للاستنجاد بـ"الشمع النووي" على غرار الوعود الرئاسية بالكهرباء النووية.

وفي حديث إلى "مأرب برس" قال أحمد مساعد العولقي مدير كهرباء مأرب إن انقطاع الكهرباء يشمل عددا من محافظات الجمهورية من بينها مأرب بتوقف الشركة البريطانية (اجريلكو) المزودة لتلك المحافظات عن العمل بعد طلبها مبلغ 29 مليون دولار لفترة أربعة أشهر وهو ما اعتبرته المؤسسة العامة للكهرباء مبلغا مجحفا.

وأضاف العولقي أن الشركة قامت بتأجير 250 ميجا لمؤسسة الكهرباء ونصيب مأرب منها 10 ميجا وقد قامت بقطع توليد الكهرباء بشكل مفاجئ ودون سابق إشعار.

وأشار إلى أن القضية لم تحل حتى الآن "وقد قمنا بالتواصل مع وزارة الكهرباء وطلبنا من الوزير 10 ميجا إسعافية لمحافظة مأرب، وقد تم التواصل مع شركة "جيد" لغرض متابعة تشغيل المحطة وقامت الشركة بإرسال فريق مهندسين وقاموا برفع تقرير متكامل وستباشر الشركة عملها في إصلاح قواعد المولدات من 12/3". ولم يتوقع العولقي أن ينتهي العمل في المحطة قبل أسبوعين.

وعما إذا كانت هناك من معالجات قامت بها إدارته قال إنهم يقومون بتوزيع الطاقة الكهربائية المتوفرة بالتناوب بين الحارات والمناطق المستفيدة.

وحول مشروع محطة الكهرباء الغازية ذكر مدير كهرباء مأرب أنه تم إنزال مناقصات شبكات المديريات، وقريبا سيتم إنزال مناقصة الخط العام. مشيرا إلى أن المدة المحددة لبدء تشغيل المحطة تنتهي في تاريخ 17/ 5/ 2008 غير أنه يعتقد أن من الصعب بدء المحطة عملها في ذلك التاريخ نظرا للإشكاليات التي رافقت عمل الشركة والتأخير الذي ترتب على ذلك.

وتابع العولقي حديثه بالإشارة إلى أن إيرادات كهرباء مأرب تصل إلى حوالى سبعة عشر مليون ريال ومتحصلات مبيعات الطاقة بالكاد تغطي نفقات الديزل ورواتب الموظفين.

هذا وقد أعرب عدد من المواطنين عن استيائهم من استمرار سياسة "طفي لصي" وعن تحملهم العيش في الظلام، مشيرين إلى تضرر أدواتهم الإلكترونية، محملين الحكومة كافة المسؤولية، معتبرين أي مبررات قد تسوقها الجهات المختصة لا تهمهم بالقدر الذي يشغل تفكيرهم الحصول على حاجتهم من الطاقة الكهربائية.

ونحن في موقع "مأرب برس" نعتذر للقراء الأعزاء والكتاب لتعثر العمل وبطء التحديث خلال الأيام الماضية نظرا لوقوعنا تحت مثل ذلك الوضع.

رداً على خطاب الرئيس في مهرجان الحسينية

أبناء شبوة يعتزمون الشرب من مياه بحر العرب

■ شبوة - شفيع العبد

عقد مجلس تنسيق الفعاليات السياسية والجماهيرية وقوى المجتمع المدني بمحافظة شبوة، صباح أمس الثلاثاء، اجتماعاً ناقش فيه عدداً من القضايا الهامة التي تعنى بمستقبل الحراك السياسي والشعبي في الجنوب. وقال بلاغ صحفي عن الاجتماع إن "جماهير المحافظة مدعوة للمشاركة الفاعلة في الاعتصام الجماهيري الذي ستقيمه الفعاليات السياسية والجماهيرية وقوى المجتمع المدني في عاصمة المحافظة (عتق) يوم الأربعاء الموافق 2008/3/26 تواصلاً لما شهدته المحافظة من اعتصامات تتبنى القضية الجنوبية وكذا للتضامن مع أسر شهداء وجرحى الحراك السلمي الجنوبي وللمطالبة بتسليم الجناة وتقديمهم للعدالة لينالوا جزاءهم العادل، وللتضامن مع الناشطين السياسيين في المحافظة: محمد احمد الجبواني، عبدالله محمد المشوي، محمد سالم لجرش، والذين تعرضوا لتوقيف مرتباتهم بسبب مشاركتهم في الفعاليات السلمية".

كما أقر المجلس تحرك قافلة من أبناء المحافظة إلى ميناء "بئر علي" للشرب من مياه البحر العربي، كرد على خطاب رئيس الجمهورية في مهرجان الحسينية، وذلك في يوم الخميس الموافق2008/3/27.

كما كلف المجلس لجنة تحضيرية من بين أعضائه للتهيئة والإعداد والتحضير للفعالية الكبرى المزمع إقامتها في 27 ابريل/ 2008 في عاصمة المحافظة عتق.

جدير بالذكر أن مجلس التنسيق يتكون من: أحزاب اللقاء المشترك، جمعية المتقاعدين العسكريين والأمنيين، جمعية الشباب والعاطلين عن العمل، ملتقى التصالح والتسامح، ملتقى أبناء شبوة، وجمعية المتقاعدين المدنيين.

ورشة لـNDI لتعزيز دور منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد

ديمتروف شهد تقدم ملموس والشدادي يصف الصحافة بالمقلقة

■ أحمد الزيلعي - "نيوزيمن":

أكد المدير الإقليمي للمعهد الوطني الديمقراطي، بيتر ديمتروف، وجود تقدم ملموس في مكافحة الفساد في اليمن، معبرا عن امتنانه لتلك الأعمال التي تنفيذها في إطار التحضير لمكافحة الفساد والمتمثلة في إيجاد تشريع لمكافحة الفساد وإنشاء هيئة خاصة بذلك.

ودعا ديمتروف، خلال افتتاحه ورشة ينظمها معهده عن تعزيز دور منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد، المشاركين في الورشة إلى "تعاونهم من أجل إنشاء تحالف من أجل مكافحة الفساد ومن أجل بناء ثقافة ضد الفساد يضم البرلمانيين والصحفيين ومنظمات المجتمع المدني"، ملفتا إلى سعي عدد من منظمات المجتمع المدني للالتحاق بتحالف النزاهة.

لكن ديمتروف تحدث عن عدم إمكانية مكافحة الفساد من دون امتلاك المعلومة وفي ظل عدم وجود قانون في الأصل يتيح لحرية الحصول على المعلومات، مشيرا إلى أهمية اطلاع منظمات المجتمع المدني على ما سماه بـ"الصندوق الأسود" أو الميزانية وكيفية التصرف بها.

المدير الإقليمي أوضح عن استطاعة معهده تقديم مهام التنسيق بين المجموعات المشكلة للتحالف، لكنه أشار في حديث آخر إلى التزام معهده بتقديم جهود فنية بين أيدي التحالف. مشيرا إلى مهمة أخرى لمعهده والمتمثلة في التنسيق. وقال: "نحن نريد أن ننسق الجهود ولا نريد أن تكون لنا القيادة في هذا المجال".

وأضاف: "نحن أحيانا كل منا يعمل بمفرده.. لكن اليوم لا بد من تنسيق الجهود".

أما نائب رئيس مجلس النواب، محمد الشدادي، فاعتبر الفساد آفة تهدد حاضر ومستقبل الأجيال. متوقعا نتائج إيجابية في مكافحة الفساد في حالة العمل كفريق واحد.

الشدادي تحدث عن الصعوبات التي تواجهها منظمات المجتمع المدني، التي قال إنها "لا تزال في بداية الطريق"، مشيرا إلى عدم قدرة بعضها على عقد ورشة بسبب معاناتها الاقتصادية، متنبئا بمواجهتها طريقا مسدودا إذا لم تجد الرعاية من الدولة.

وأشار نائب رئيس مجلس النواب إلى القلق الذي باتت تسببه الصحافة عند حديثها عن الفساد والمفسدين. مذكرا بالماضي القريب الذي كان يصعب فيه على الصحافة الحديث عن الفساد وكيف تجرأت اليوم على الحديث عن ذلك. مبديا استعداده للتعاون مع الصحافة ومنظمات المجتمع المدني وتحالف النزاهة لما من شأنه العمل في مكافحة الفساد.

من جانبه وصف عضو مجلس النواب، عبدروس النقيب، دور مجلس النواب في محاربة الفساد بالضعيف والجزئي والغائب أحيانا، مفصحا عن عدم استطاعتهم الرهان عليه في لعب دور ملحوظ. معتبرا أن الجهود التي تبذل في مجلس النواب في سبيل محاربة الفساد هي جهود فردية تفتقد للمؤسسية وتصطدم في أحيان كثيرة بصخرة التجاهل والإهمال والرفض.

وأشار النقيب، في تصريح إلى "نيوزيمن"، إلى الدور الذي تلعبه منظمة "برلمانيون ضد الفساد" والمقتصر على الدور التشريعي والمساعدة في ترشيد القوانين وكشف ما يمكن كشفه من مظاهر الفساد وعرضه على البرلمان. ملفتا إلى عدم قدرة المنظمة والتي قال إنها "منظمة طوعية وليست مكونا من مكونات مجلس النواب" أن تلعب الدور المناط بمجلس النواب في محاربة الفساد إذا لم يوجد رأي جماعي.

البرلماني والقيادي في الحزب الاشتراكي لم يعف الأحزاب السياسية من محاربة الفساد. مشيرا إلى اقتصار دورها على العمل الدعائي والإعلامي، ومنتقدا إياها لعدم تقديمها بدائل ملموسة في محاربة الفساد.

لكنه انتقد ممارسة السلطة اتجاه أحزاب المعارضة والتي توصف من قبل السلطة بأنها خصم للوطن وليس للسلطة وعدو لدول وليس خصما سياسيا شريفا.

وينظر القيادي في الحزب الاشتراكي إلى حزب المؤتمر الشعبي العام بأنه حزب مظلوم، وقال: "الحزب الحاكم نظلمه كثيرا ونجني عليه حينما ننتظر منه دورا في مكافحة الفساد وهو في الأساس حزب مهمش ومقصي ومبعد من الحياة السياسية ويشتغل بالأوامر الفوقية"، مبعدا عن الأحزاب صفة الشريك في الفساد، وعن قيادتها صفة الملائكة، مضيفا أنهم "بشر يخطئون ويصيبون وربما يقعون في أخطاء وربما يكونوا مقصرين في مكافحة الفساد".

وفيما عاد النقيب للحديث مجددا عن دورا مسلوب ومنهوب للأحزاب السياسية. وقال إن "الأحزاب السياسية في اليمن شبه محظورة، وصف ما تم على صعيد محاربة الفساد بأنه أشبه بالخطوات التمهيدية التي يمكن أن تنشأ عنها نتائج أو العكس"، معتبرا أن تشكيل الهيئة وإصدار عددا من القوانين ذات الصلة، مخصصا قانون المناقصات بالذكر، ما هي إلا تشريعات بدأت المطالبة بها من عام 90، واصفا التشريعات في اليمن بأنها "من أحسن التشريعات لكن لا نطبقها".

واعتبر عضو مجلس النواب حديث المدير الإقليمي للمعهد الوطني الديمقراطي والتي أشاد فيها بتطورات ملموسة في مجال مكافحة الفساد بأنه نوع من المجاملة. وقال: "علينا أن نتفهم المجاملات التي يقوم بها أصدقاؤنا الأمريكيون وغيرهم والمنظمات الدولية"، مضيفا أنهم "لا بد أن يجاملوا وإلا رحلتهم السلطة من البلاد".

وقال: "المشكلة أن إخوتنا في الحكم يصدقون هذه المجاملة ويظنون أنفسهم أنهم قطعوا شوطا كبيرا في مكافحة الفساد".

وأوضح النقيب أن أهم مشكلة تواجههم في محاربة الفساد هي غياب الإرادة السياسية في محاربة الفساد، متحدثا: "لو يستطيع الرئيس أن يقدم فاسدا واحدا للقضاء وشنقوه لتنظفت البلاد من الفاسدين"، مؤكدا وجود إرادة سياسية في بقاء الفساد الذي أصبح سلوكا ومنظومة سياسية لا يمكن الاستغناء عنه.

جدير ذكره أن ورشة المعهد الوطني الديمقراطي عن تعزيز دور منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد تستمر لمدة ثلاثة أيام ويتلقى خلالها المشاركون محاضرات عن التخطيط الإستراتيجي وخطة عمل جماعية وإعداد مذكرة تفاهم، إضافة إلى استعراض نتائج الورشة في اليوم الثالث.

المتحدث باسم الخارجية الأمريكية:

القذائف اطلقت باتجاه السفارة

لم تستبعد وزارة الخارجية الأمريكية في بيان صدر عقب الانفجار في مدرسة 7 يوليو القريبة من السفارة الأمريكية في صنعاء أن تكون السفارة الأمريكية هدف الإنفجار.

وقال المتحدث باسم الخارجية الامريكية أمس الثلاثاء رداً على سؤال عما إذا كان الاعتداء «موجهاً» ضد الولايات المتحدة: «أعتقد أن في إمكاننا الإعلان بشكل شبه مؤكد أن السفارة كانت هدفاً محتملاً إن لم يكن هدف الإعتداء»، وتابع: «من الواضح أنه ينبغي إجراء تحقيق لكنني أعتقد أن التصور العام هو أن هذه القذائف أطلقت في إتجاه السفارة، مضيفاً أن أفراداً مجهولين أطلقوا ثلاث قذائف هاون في محيط السفارة لكن لم تقع اصابات بين موظفي السفارة.

وادت الانفجارات إلى مقتل جندي وطالبة وإصابة 32 آخرين منهم 28 من الطالبات و4 جنود.

وصرح مصدر مسؤول بوزارة الدخلية أن عناصر متطرفة هاجموا مدرسة 7 يوليو بثلاث مقذوفات متفجرة أطلقوها عن بعد. وأكد المصدر المسؤول في تصريحات صحفية لوكالة الانباء اليمنية «سبأ» أن الوزارة لن تتهاون في مطاردة من اسماهم بالإرهابيين المجرمين والقبض عليهم وتقديمهم للعدالة في أقرب وقت.

ووصف الرئيس علي عبدالله صالح، الذي زار المصابين مساء أمس، هذه العملية بالإرهابية، واعلن عن مكافأة مالية لمن يدلي بمعلومات تؤدي إلى القبض على منفذيها.

وطبقاً لمصادر اعلامية فإن القذيفة الأولى سقطت خارج سور المدرسة التي تقع في حي سعوان بصنعاء واسفرت عن مقتل جندي واصابة اربعة آخرين. فيما سقطت القذيفة الثانية والثالثة في ساحة مدرسة 7 يوليو اللصيقة بسور السفارة الامريكية وادت إلى مقتل طالبة واصابة 28 آخريات غالبيتهن اصاباتهن خطيرة، وتتراوح اعمارهن بين 9-19 سنة.

واعلنت السفارة الأمريكية بصنعاء في بيان لها ان السفارة ستغلق بقية اليوم (أمس).

من جهته قال السفير اليمني في واشنطن عبدالوهاب عبدالله الهاجري، إن الهجوم نجم عن «عمل شخصي، موضحاً أنه كان يستهدف أحد الاشخاص داخل المدرسة وشدد في تصريحات لـCNN أن «السفارة الامريكية لم تكن هدفاً للمهاجمين».

في غضون ذلك، أفادت مصادر أمنية أن التحقيقات الأولية اشارت إلى ان الهدف وراء الهجوم شخصي وليس ارهابيا.

وأوضحت أن خلافاً نشب بين أهالي بعض الطالبات ومديرة مدرسة 7 يوليو شفيعه السراجي،التي تعرضت لاعتداء الثلاثاء الماضي من قبل مجهولين.

ونقل موقع «نيوز يمن» عن مدير عام المديرية أن مديرة المدرسة منقطعة عن العمل منذ حادثة الاعتداء والمنظورة أمام نيابة شمال الأمانة.

وذكر الموقع عن مصادره أن المشتبه بإلقاء القنابل هو ضابط في المؤسسة العسكرية.

المشترك يدين الاعتداءات ويطالب بسرعة التحقيق

نقابة المعلمين تدعو إلى إضراب شامل غداً الخميس

ادانت احزاب اللقاء المشترك الاعتداء الذي استهدف مدرسة 7 يوليو الذي وصفه بالعمل الإجرامي المرفوض.

واعتبر المشترك في بيان له استهداف المدرسة استهداف لقيم العلم ورسالته الوطنية، معلناً تضامنه مع الطالبات والجنود المصابين.

وأكد رفضه القاطع للعنف. وطالب وزارة الداخلية والأجهزة الأمنية بضبط الجناة وإنزال العقوبة القانونية بحقهم. منبهاً إلى خطورة التعامل السطحي مع جريمة بهذا الحجم.

إلى ذلك أدان نقيب المعلمين اليمنيين، أحمد الرباحي، الحادث وقال إنه عمل اجرامي رهيب ضد الحرم المدرسي والطالبات وجريمة شنعاء لا تغتفر، داعيا السلطات إلى التعامل المسؤول مع الحادثة وسرعة القبض على الجناة وكشف ملابسات الحادثة.

وأفاد الرباحي في تصريح لـ«النداء» أن نقابة المعلمين شكلت لجنة عقب وقوع حادثة الإنفجار وتم تكليفها للنزول إلى موقع الحادثة، غير أنها منعت من الاقتراب.

وقال إن رجال الأمن فرضوا طوقاً أمنياً على موقع الحادثة ومنع الجميع من الاقتراب.

وفي السياق ذاته طالبت نقابة المعلمين في أمانة العاصمة بالقبض على الجناة وتقديمهم للمحاكمة.

وفي بيان لها دعت المعلمين والمعلمات في أمانة العاصمة إلى الإضراب الشامل في جميع مدارس امانة العاصمة بعد الحصة الثالثة من يوم غد الخميس في الفترتين الصباحية والمسائية، فضلاً عن تأهب المعلمين والمعلمات والاستعداد لأي فعاليات قادمة قد تدعو إليها النقابة.

التعريفات

الجوهر

الجوهر: تعني في الفارسية اللؤلؤة. فهم هذا المصطلح ولا سيما في بدايات علم الكلام أنه الشيء الواحد الذي يميز فيه الجانب الكمي عن الكيفي من الصفات. وعند المتكلمين الذين يرفضون قسمة الشيء إلى ما لا نهاية، الجوهر (أحيانا الجوهر الفرد) أو الذي لا ينقسم كان مترادفاً وكلمة ذرة. ولكن الذرة عندهم مفهوم متأثر لا بالذرية اليونانية بل بالذرية الفلسفية الهندية ومنها اقتبسوا أن هناك صفات للعرض وأنه لا يدوم زبائن وأدى ذلك إلى القول بالخلق المستمر للأشياء.

أما عند المشائين العرب (الفلاسفة الشرقيين، فالجوهر هو أول المقولات العشر الأرسطية ويقابلها أعراض عشرة. فالجوهر يمكن أن يكون واحداً أو شاملاً، فالشيء الواحد يمكن أن يكون جنساً أو فصلاً. أما الله فإنه لا يوصف عندهم بأنه جوهر أو عرض، ومن هنا نشأ في الفلسفة بعد التقارب بينها و علم الكلام، مفهوم الموجود وأصبح إما واجباً أو ممكناً، واعتبر مفهوم الجوهر وكذلك مفهوم العَرض ملحقاً بالممكن فقط.

أبو بكر السقاف

أسماء بعض الضحايا

الجندي يحيى ناصر غلاب قتيل الطالبات:
عبير محمد،
صفاء نجيب الشميري،
أشواق علي الحرازي،
ياسمين الربعي،
هديل الزاعي،
علية حسن ناصر الوريدي،
غدير محمد مهيوب،
خلود عبد الكافي،
منار حمود حسين،
روينة فيصل البيضاني
رنا فيصل البيضاني
رندة فيصل البيضاني
وفاء فيصل البيضاني
منى علوي
نادين خالد النزيلي
اشراق محمد صبر

الأمن يشدد الإجراءات في العاصمة، وعناصر من الأمن القومي تعتدي على صحفيين

■ هلال الجمرة

انفجرت ثلاث قذائف على مدرسة 7 يوليو اللصيقة بالسفارة الأمريكية بصنعاء ظهيرة أمس أثناء خروج الطالبات، ما أسفر عن مقتل جندي وطالبة، وإصابة أربعة آخرين و28 طالبة.

تم تطويق الموقع بمئات الجنود والأمنيين الذين أجبروا قاطني الحي على أن يسلكوا اتجاهاً آخر ومسافة طويلة. ثلاث من الطالبات ويرقدن في المستشفى العسكري، إصاباتهن بالغة، ومن المحتمل أن يتم نقلهن إلى الخارج تنفيذاً لأوامر الرئيس. فيما يبقى خمسة جنود من حرس السفارة -كانوا يقومون بالحراسة خلف سور المدرسة- تحت الملاحظة الطبية في المستشفى نفسه.

بعد لحظات من الحادث، تدفقت أفواج من المواطنين لإنقاذ الضحايا ونقلهم إلى المستشفيات، لتعقبها القوات الأمنية بزمن.

انتشرت القوات على كافة منافذ المدينة وسدت ثلاثة شوارع بشكل نهائي يصعب على سكانها الاقتراب، بيد أن الأطفال كانوا أكثر إصراراً وقد أدى ذلك إلى تحمس جندي من الأمن المركزي فانقض على أولئك بالحجارة محاولاً طردهم من المكان.

أجهزة المناداة وصرخات الإنذار بل وأجهزة اللاسلكي التي يحملها ثمة جنود، لا تتوقف. لكن مللة الناس أو حديثهم عن الانفجار يبقى دفيناً في نفوسهم، بعد ما حدث لـ"محمد"، الذي سأل الجنود قائلاً: «إيش الانفجار» فأجابوه بقذفه في سيارة النجدة، كي يصبح عبرة لمن يتحدث عن الانفجار.

عندما تجاوز أحد أبناء الحي بسيارته، سيطر غضب جامح على أحد الجنود فأسرع باتجاه السائق صائحا: «وين عتسير؟!» وشاهرا سلاحه في وجه الرجل، قائلا: «والله لارزعك وقديه هي»، وكان السائق يواصل طريقه مشيراً بيده اليسرى إلى العمارة القريبة (كان يشير إلى منزله) بيد أن هذا لم يتفهم.

اضطر السائق لتحكيم العقل فوقف جانباً إلى أن لحق الجندي ليضرب على السيارة وركب في المقعد الخلفي. عندها غادرت المرأة التي تجلس بجوار السائق وواصلت خطواتها إلى البيت سيراً على الأقدام.

ظلت الأمور تسير على غير هدى وأوامر وزارة الداخلية لم تعدل عن قرارها بمنع الصحفيين من تغطية الحدث، بيد أنها عدلت عن سد الشوارع الفرعية واكتفت بمراقبة حركات المرور والتوقف بدون سبب. على سبيل المثال، فقد وقفت أطقم الأمن المركزي وأفراد النجدة للصحفيين بالمرصاد، تعمد إلى صدهم.

تمكنت من الاقتراب من موقع الحادث. الامر الذي تبادل عليه الجنود اللوم. وحينئذ أصبحت محل اتهام من قبل أربعة أمنيين يرتدون ملابس مدنية. وعندما أخبرتهم بأني صحفي وأريد تصوير مكان الحادث أخبروني بأن الأمر يحتاج إلى إذن من أفراد الأمن القومي (الجنود باللباس المدني)، الذين بدورهم بدأوا في تعسفاتهم المتمثلة في تفريغ ذاكرة الكاميرا والإنذار بالحبس في حالة رفضت المغادرة وتحطيم الكاميرا أو مصادرتها.

اتهمته بالتورط في قتل طالبة نرويجية في لندن

الشرطة البريطانية تبدأ البحث عن نجل رجل الأعمال اليمني شاهر عبدالحق

■ "الوحدوي نت" - خاص

بدأت الشرطة الدولية البحث عن نجل رجل الأعمال اليمني المعروف شاهر عبد الحق المتهم بتورطه في مقتل طالبة نرويجية ثرية عثر على جثتها في قبو مبنى سكني وسط العاصمة البريطانية لندن.

وبحسب صحيفة "الايفنينغ ستاندرد" التي أوردت الخبر فإن الشرطة البريطانية عثرت على جثة الشابة النرويجية، مارتين فيك ماغينسين، البالغة من العمر 23، مدفونة في قبو شقة مؤجرة باسم فاروق شاهر عبدالحق البالغ من العمر 26 عاما يوم الأحد الماضي.

وبحسب معلومات الشرطة البريطانية فإن نجل شاهر عبدالحق ترك بريطانيا بعد وقوع الجريمة في ساعة مبكرة من يوم الجمعة الماضية وتعتقد الشرطة أنه قد عاد إلى اليمن وتنوي طلب تسليمه من قبل السلطات اليمنية رغم عدم وجود معاهدات بين البلدين لتبادل المجرمين.

وكشفت الشرطة أمس الثلاثاء عن معلومات أخرى حول الطريقة التي توفيت بها الطالبة النرويجية الجنسية، حيث تعتقد أن الطالبة الجامعية خنقت حتى الموت، إلا أن أي تحليل رسمي لم يؤكد ما ذهبت إليه مصادر الشرطة.

ويقول فحص طبي أجري قبل الفحص المفصل إن هناك جروحا على رقبة الضحية واعتبرها "جروحاً غير طبيعية"، مضيفاً أن الوفاة تمت بوجود تورط "طرف ثالث".

وقد عثر على جثة الضحية في مجمع شقق في شارع "غريت بورتلاند" وسط العاصمة البريطانية لندن، يوم الأحد الماضي، بعد يومين من قيام أصدقائها بالتبليغ عن اختفائها.

وذكر احد أصدقاء مارتين أنهم كانوا في سهرة جماعية مساء الخميس الماضي في نادٍ مشهور وسط لندن، وأنهم غادروا النادي جميعا قرابة الساعة الثالثة من فجر الجمعة، غير أن مارتين قالت إنها ستقضي سهرة خاصة مع صديقها فاروق عبدالحق في شقته، بحسب ما جاء في الصحيفة البريطانية التي أوردت الخبر.

وقالت إحدى زميلات مارتين -التي كانت تدرس التجارة العالمية في الكلية الملكية بلندن مقابل 10 آلاف جنية استريني تدفعها سنويا- أنها قامت بالاتصال بالشرطة بعد أن اختفى وجودها. وقالت صديقة أخرى إنها قامت بإرسال رسالة إلى رجل أعمال عربي عبر موقعه على ألفيس بوك لمعرفة حقيقة ما حصل، مضيفة: "كتبت قائلة: هل تعرف أين هي؟ ولم أتلق أي رد. وبعد فترة قصيرة تم إلغاء البروفايل".

وتقول مصادر وزارة الخارجية البريطانية إنهم على اتصال مع والد المشتبه به (شاهر عبدالحق) والذي يملك حقوق شركة البيبسي كولا في اليمن إلى جانب مجموعة تجارية كبرى في اليمن ومصر والسودان، حيث تطالب الوزارة الوالد بإقناع ابنه بالعودة إلى لندن.

والد الضحية الذي قدم إلى لندن مع والدتها المطلقة قال إن ابنته كانت "كشعاع الشمس المشرقة" بالنسبة إلى عائلتها وأصدقائها، وأن من الصعوبة التغلب على فراقها. وقد تركت العائلة المصدومة حرية التصرف لأفراد السفارة النرويجية من أجل عمل الاتصالات اللازمة.

■ "الوحدوي نت" - خاص

البرلمان يخلي 4 مقاعد، ويهدد بنشر أسماء النواب المتسببين

■ حمدي عبدالوهاب

أخيراً أخلى مجلس النواب مقعدي نائبين من المؤتمر الشعبي بسبب جمعهم بين عضويتهم البرلمانية ومواقع تنفيذية.

النائبان هما أحمد الكحلاني محافظ عدن، وفيصل أبو رأس سفير اليمن في لبنان. وكان نواب عديدون من كتل نيابية مختلفة طالبوا مراراً منذ أكثر من عام بإعلان خلو مقعدي النائبين.

ويمارس نواب آخرون مواقع تنفيذية حساسة، لكن البرلمان ليس في وارد إخلاء مقاعدهم، لأسباب سياسية واجتماعية وأمنية.

وسبق أن جمع أحمد علي عبدالله صالح بين عضوية البرلمان وقيادة الحرس الجمهوري في البرلمان السابق، لكن أحداً لم يثر هذه المسألة.

وأخلى البرلمان أيضاً في جلسة الأحد مقعدين آخرين هما مقعد الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر ، وعبدالكريم منصر الذي توفي العام الماضي.

وبشأن استمرار غياب نواب عن حضور الجلسات خلال الدورات الماضية أقر المجلس تطبيق نصوص اللائحة الداخلية بدءاً بتوجيه رسائل انذار اليهم. وفي حالة عدم التزامهم فسيتم نشر اسمائهم في الصحف الرسمية.

وسبق أن وجه نواب انتقادات لزملائهم المتغيبين قائلين إن هناك نواباً لم يشاهدوهم منذ جلسة أداء القسم. كما أن نواباً لا يحضرون سوى للتصويت على موازنة الدولة أو منح الثقة للحكومة، وفي غير ذلك لا وجود لهم في المجلس.

ومن ضمن ما أقره المجلس في ثانية جلسات دورة انعقاده الحالي والتي بدأت السبت الماضي أنه سوف يتخذ الإجراءات القانونية اللازمة بشأن عضوية النائب يحيى بدر الدين الحوثي، من دون أن يحدد طبيعة هذه الإجراءات أو اسبابها، برغم مطالبة عدد من النواب بمعرفتها.

النائب يحيى الحوثي المتواجد حالياً في المانيا سبق وأن صوت المجلس العام الماضي برفع الحصانة البرلمانية عنه بناء على طلب تقدم به وزير العدل من محاكمته في عدة تهم، منها المساس بالنظم الجمهوري والتخابر لصالح دولة أجنبية وتشكيل تنظيم لإثارة المذهبية والطائفية.

وبخصوص معرفة مصير التوصيات التي أقرها المجلس العام الماضي اتخذ قراراً بتوجيه رسالة إلى الحكومة يطالبها بموافاته بتقرير عمّا تم تنفيذه من هذه التوصيات.

استشهاد طالبة

(تتمة الصفحة الأولى)

على الجناة، واصفاً الحادث بالإرهابي والإجرامي البشع.

ونقلت مصادر مقربة من جندي يعمل في السفارة الامريكية، أن ضابط أمن السفارة أبلغ كافة الجنود فيها قبل اسبوع بتوخي الحذر والتاهب لأي طارئ.

منتدى الشقائق

(تتمة الصفحة الأولى)

الدولي، يناقش أيضاً الانتهاكات الواسعة التي استهدفت الصحافة الأهلية والمعارضة مؤخراً.

وهو يأتي في ظل تزايد الانتقادات المحلية والخارجية لسياسات الحكومة العدائية ضد الصحافة.

وكان مصدر في السفارة الأمريكية أفاد «النداء» ظهر أمس الثلاثاء بأن السفارة مستمرة في رصد أوضاع وسائل الاعلام والصحفيين في اليمن. وإذ نوه بالدور الهام الذي يلعبه الاعلام اليمني في ايصال الاخبار إلى الناس، شدّد على أولوية دعم حرية الصحافة لدى حكومة بلاده.

جمعية المستقبل

(تتمة الصفحة الأولى)

قيادة المحافظة ومجلسها المحلي وإلى المشائخ والوجهاء والشخصيات السياسية وقيادة الرأي والفكر، إلى دعم رعاية هذه الدعوة، وإلى عقد اتفاق جامع بين كل مكونات المجتمع في محافظة مأرب: «أن تكون الجامعة مهجَّرة».

وقال في حوار مع «النداء»، ينشر العدد المقبل، إن النزاعات والثارات في مأرب تسببت في إضعاف التعليم، «الذي يشهد تدهوراً ملحوظاً وتراجعاً إلى الوراء»، وأن نسبة خريجي الثانوية العامة وخريجي الجامعة «تتراجع من عام لآخر». وإذ لفت إلى وجود أسباب كثيرة تدفع الكثير من الطلاب إلى العزوف عن الدراسة الجامعية، قال إن الثأر والنازعات القبلية من أهم هذه الأسباب، موضحاً أن «هناك طلاب لا يستطيعون حضور الإمتحانات، بسبب النزاعات والثارات. وهناك طلاب لا يستطيعون أن يدرسوا في كليات المحافظة ويضطرون إلى الدراسة في محافظات أخرى».

وتوقع الشريف سالم أن تلقى دعوة الجمعية استجابة واسعة عند الناس، لأن «الجميع بلا استثناء متضرر من الثأر، ويريد أن يعيش في أجواء آمنة ومستقرة». وأضاف، وهو الخبير في فض النزاعات القبلية، أن المواطنين مهياون ومنتظرون فقط «لمن يأخذ بأيديهم إلى شاطئ السلام».

وإذ نوه بقانون حمل السلاح وبالجهود التي تبذلها وزارة الداخلية في هذا الإتجاه، اعتبر منع دخول السلاح إلى المدينة، والتزام القبائل بهذا القانون، «خطوة إيجابية وممتازة ومؤشر خير للإقلاع عن الثأر».

ووجه الشريف سالم شكره الخاص إلى وزير الداخلية رشاد العليمي. وأمل أن يبادر من موقعه، كرئيس للجنة العليا لمعالجة قضايا الثأر، إلى دفع اللجنة لمباشرة العمل والنزول الميداني. وتساءل: «إلى متى سيظل الناس ينتظرون وصولها؟!». داعياً الوزير وقيادة المحافظة ومجلسها المحلي إلى تقديم «الدعم المعنوي والرعاية، وأن يكونوا شركاء لجمعية المستقبل في مهمتها هذه».

وتتبنى جمعية المستقبل حملتها هذه مع شركاء محليين ودوليين هم: المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية (NDI)، صحيفة «النداء»، وموقع «مأرب برس» الإخباري. وبالتزامن والتنسيق مع جمعيتين تنشطان للأهداف نفسها في الجوف وشبوة.

وفي لقاء جمع قيادة جمعية المستقبل وشركائها بعميد كلية التربية والآداب والعلوم في مأرب، الاثنين الفائت، أبدى الدكتور عبدالله النجار عميد الكلية ترحيبه بالدعوة واستعداد الكلية لإقامة شراكة كاملة.

الدكتور النجار في مقابلة صحفية مع «النداء» تنشرها في عدد لاحق قال إن عدداً من الطلاب تخلفوا عن الإمتحانات العام الماضي بسبب الثارات القبلية. النجار وهو أحد أقدم الكوادر العلمية في المحافظة أسف للوضع التعليمي البائس في محافظة مأرب. وقال إن مخرجات التعليم الأساسي والثانوي ركيكة، «ووجدنا طلابا في الكلية لا يحسنون الكتابة والقراءة»، متسائلاً: «إلى متى ستظل هذه المحافظة في وضعها التعليمي البئيس هذا؟!».

وأكد أنه لا يمكن أن تتقدم محافظة مأرب إلا من خلال جهد أبنائها «واستيعابهم لأهم مشاكلها وقضاياها». داعياً المشائخ والأعيان إلى عقد اتفاق عام يلزم الجميع «أن تكون الجامعة مهجَّرة وكل مؤسسات ودور العلم».

القاضي يلزم

(تتمة الصفحة الأولى)

«هل هي تهمة السب عن طريق النشر كما ورد في محضر الجلسة الأولى للمحكمة في يناير الماضي، أم تهمة الإهانة كما جاء في قرار الاتهام؟».

توجه القاضي بالسؤال إلى عضو النيابة، الذي رد بحماس موضحاً بأن التهمة الموجهة هي الإهانة.

طلب المحامي نبيل المحمدي مجدداً ضبط التهمة: «هل المقصود إهانة الوزارة كشخص اعتباري أم إهانة موظف عام؟»، موضحاً أن على النيابة أن تحدد بالضبط قصدها لكي يتمكن من تقديم أوجه الدفاع عن موكله، لأن إهانة الوزارة غير إهانة موظف فيها، ولكل مادياتها ونصوصها. وقال: «بما أن النيابة قد حددت الإهانة كتهمة فإني أطلب تحديد شخص المجني عليه في الواقعة: هل الوزارة كشخص اعتباري، أم موظفون محددون بشخوصهم؟».

انتظر القاضي باحارثة قيام عضو النيابة بتحديد التهمة، لكن عضو النيابة لم يكن في وارد الرد. وبعد لحظات قرر القاضي رفع الجلسة إلى 6 مايو القادم «لتمكين النيابة من الإطلاع على قرار الاتهام (الذي صاغته قبل أكثر من عام) والرد على طلب الدفاع».

وفي الجلسة التي حضرها متضامناً الزميل عبدالباري طاهر نقيب الصحفيين الأسبق وآخرون، غابت المجني عليها (المبهمة في قرار الإتهام).

ومعلوم أن تحريك الدعوى ضد رئيس التحرير تم بناء على شكوى من وكيل وزارة الأوقاف حينها حسن الأهدل الذي اعتبر ما ورد في ملف نشرته «النداء» في 29 نوفمبر 2006 عن مخالفات وانحرافات في أداء الوزارة، إهانة علنية للوزارة، طالباً من النيابة الحكم على المشكو به بالعقوبة المقررة، «وبما يكفل التعويض عن كافة الأضرار المادية والمعنوية التي لحقت بالوزارة والموظفين من جراء (النشر)».

وأثناء التحقيق امتنع الشاكي (المجني عليه الافتراضي) عن المثول أمام النيابة للاطلاع على المستندات التي قدمتها «النداء» للنيابة تعزّز صدقية ما نشرته، علماً بأن النيابة حررت مذكرة إلى الشاكي (وكيل الوزارة لقطاع الحج والعمرة) في 5 فبراير 2007 تطلب حضوره أو من يمثله للإطلاع على مستندات «النداء» والرد عليها حتى تتمكن (النيابة) من التصرف في القضية».

لم يحضر الوكيل ولم يحضر من يمثله، وقد تصرفت النيابة في القضية. أعدت قرار اتهام ضد رئيس التحرير، وبررت «تصرفها الاعتيادي» بالقول إن المستندات التي قدمتها «النداء» ليست أصلية!

معلوم أن أية شكوى توجهها إلى النيابة جهة حكومية أو مسؤول في السلطة التنفيذية ضد صحيفة مستقلة أو معارضة يتحول تلقائياً على يد نيابة الصحافة والمطبوعات إلى دعوى قضائية.

البرلمان يعقد

(تتمة الصفحة الأولى)

بعدما ذكرهم النائب منصور الزنداني في جلسة الاثنين الماضي (إصلاح- إب) بأن الحكومة قدمت تقريراً لهم عن الأوضاع الاقتصادية للعام الماضي، وحان الوقت لكي يلتزم رئيسها بتقديم تقرير عن الأوضاع السياسية التي عاشتها اليمن خلال الفترة نفسها.

قبله بيوم كان النائب عبدالباري دغيش (مؤتمر شعبي -عدن) يشدّد على ضرورة نقل حالة الاحتقانات من الشارع (وليس من رؤوس الحاقدين كما يقول كبار المسؤولين) إلى قاعة المجلس النيابي لمناقشتها والخروج بحلول لها.

كشفت الاحتجاجات المتصاعدة في الجنوب، أول ما كشفت، ضعف الهيئات المنتخبة في «دولة الوحدة» وانحسار وظيفتها التمثيلية دورة تلو دورة. ومنذ 1994 اخفقت مشاريع ملء الفراغ الذي ترتب على إقصاء الحزب الاشتراكي من الحكم، ومخططات اجتثاثه من الأرض عبر حزمة من السياسات الحمقاء التي وضعت الحكم في مواجهة مباشرة مع السكان في المحافظات الجنوبية والشرقية.

والحال أن الحكم الذي واجه نخبة ممثلة لأغلب السكان، كما اتضح في الانتخابات النيابية الأولى التي اعقبت الوحدة، يواجه الآن فئات واسعة من أولئك السكان، في ظل ضعف تمثيلهم في الهيئات العامة المنتخبة. آية ذلك انخفاض درجة استجابة الممثلين المزعومين للمحافظات الجنوبية في مجلس النواب والمجالس المحلية (وإن شتمت مجلس الشورى المعين من رئيس الجمهورية)، للتطورات الخطيرة التي تشهدها محافظاتهم. وفي البرلمان تتراوح مواقف (لا مواقف) هؤلاء بين صمت الغالبية منهم تحت القبة طلباً للسلامة وتحاشياً للملامة، وبين صراخ القلة في الشارع. وفي المحصلة النهائية فإن جميعهم (أغلبية وأقلية) تنازلوا عن تمثيل ناخبيهم في البرلمان.

على أن «القضية الجنوبية» لا تخص نواب الجنوب فقط. ومن يتوسل وضع «القضية الجنوبية» في إطار وطني ملزم بتعزيز أقواله بالأفعال.

في طاقة اللقاء المشترك الكثير ليقدمه إذا أراد أن يفحم الأصوات المحرضة عليه في حركة الاحتجاجات. لدى المشترك الخمس الباقي في البرلمان. ومصداقية التطور اللافت في خطاب المشترك إزاء القضية الجنوبية ستكون أمام تحدٍ حقيقي نهار الاثنين المقبل. في وسع الأقلية الصغيرة في «برلمان الأغلبية الكسيحة» أن تفعل الكثير إذا كانت تؤمن حقاً بعدالة «القضية الجنوبية». فإلى الاهتراء الظاهر في النسيج الوطني، وانكشاف مؤسسات السلطة في المركز والمحافظات سياسياً، والانزلاق المتسارع إلى احضان الأدوات الأمنية والعسكرية في مواجهة ظاهرة احتجاجات سلمية، تستطيع الأقلية الباقية في البرلمان أن تطلب مسؤولين حكوميين لتقديم ايضاحات حول مصائر تقارير لجان كانوا أعضاءً فيها، وأقروا علناً بوجود مظالم ومصادرات وإقصاءات في المحافظات الجنوبية والشرقية. للتمثيل، فإن صالح باصرة وزير التعليم العالي قال علناً بوجود مظالم كبيرة، وشدّد على خطورة التداعيات في الجنوب، مخيراً رئيس الجمهورية بين الانحياز إلى 15 مسؤولاً ونافذاً (في بطانته) أو إلى الأغلبية الساحقة من المواطنين. على البرلمانيين الغيورين على «الوحدة الوطنية» أن يقرأوا جيداً التقارير التي أعدتها لجان حكومية ورئاسية رفيعة خلال الفترة الماضية، قبل أن يخوضوا في أي نقاش، وإلا فإن من المرجح أن تتحول جلسة الثلاثاء الموعودة إلى جلسة «حوار طرشان» اعتيادية.

منذ عام والشارع يضج فيما البرلمان يغط في بئر «الغالبية الكسيحة» وليس في الوارد أن تتحقق أمنية النائب عبدالباري الدغيش: نقل الاحتقان من الشارع إلى تحت القبة. على أن الجلسة الموعودة مهمة، أقله لأنها قد تكون مدخل اللقاء المشترك لترميم الصدوع في مصداقيته لدى فئات مهمة داخل حركة الاحتجاجات. وتالياً في وسع المشترك أن يمضي قدماً في تبني القضية الجنوبية، وقد برئ من الشتات الذهني والفصام النفسي (الوحدوي) اللذين ألما مؤخراً بالنخبة القيادية في العاصمة.

النداء
اسبوعية.. سياسية.. عامة
الناشر رئيس التحرير
سامي غالب
مدير التحرير
جلال الشرعبي
سكرتير التحرير
بشير السيد
صنعاء - شارع الزبيري - مقابل سبأفون
عمارة البشيري
تلفاكس: (536504) ص. ب: (12070)
التوزيع: سيار 777799582 - 733799063

حرية الحصول على المعلومات.. المعوقات والمعالجات

د. وديع العزعزي

تعد حرية الصحافة جزءاً أساسياً من المفهوم الأوسع حرية الرأي والتعبير. وحرية الرأي والتعبير ركن أساسي في كافة الحقوق الممنوحة للإنسان في المواثيق والعهود الدولية. كما أن حرية الحصول على المعلومات ونقلها وتبادلها حق إنساني ومحك لكل الحريات الأخرى.

وقد أكدت المادة 19 في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن "لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل، واستقاء الأنباء والأفكار، وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة كانت دون تقيد بالحدود الجغرافية".

والحقوق والمعاني نفسها أكدتها المواثيق الدولية والإقليمية، ومنها العهدان الدوليان للحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان في المادة العاشرة منها، والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان في مادته التاسعة، وإعلان اليونسكو للإعلان سنة 1978، والمبادئ الخاصة بالنظام الإعلامي العالمي الجديد سنة 1980.

ومن النادر أن نجد دستوراً من بين دساتير العالم ينكر حرية الصحافة صراحة. وإن كانت النصوص تختلف من دستور إلى آخر، إلا أن هذه العمومية في النص الدستوري لا تدل على شيء إذا جاء قانون الصحافة والمطبوعات مليئاً بالقيود والتحفظات. فضلاً عن ذلك فإن الحرية هي التي تصنع الدساتير وليس العكس.

وتختلف الدول في شكل التزامها بالقانون الدولي فيما يتعلق بضمان وحماية حرية الصحافة، إذ أن هناك فئة في الدول تؤمن بمبدأ واحدية القانون، وبالتالي فهي تعد القانون الدولي الملزم جزءا من قانونها الوطني، وتعطيه امتيازا وسموا على غيره من القوانين الصادرة عن جهازها التشريعي المحلي في حالة وقوع تناقض. وهناك فئة أخرى من الدول تنظر للقانون الدولي على انه مصدر عرفي لقانونها المحلي، وتسمى هذه الدول دول القانون العام. أما المجموعة الثالثة فتعتبر القانون الدولي مرجعا لتفسير القانون الوطني من جانب المحاكم الوطنية.

والالتزام بالقانون الدولي يعني استلهاما وتمثيلا واحتراما لروح هذا القانون. كما انه قد يعني مجرد الالتزام بالحرص على التماس الشكلي مع الاتجاه العام لنصوص القانون في إطار رغبة أقوى من التحايل والمماطلة.

والجمهورية اليمنية أكدت وكما ورد في المادة 6 في الدستور ما نصه: "تؤكد الدولة العمل بميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وميثاق جامعة الدول العربية وقواعد القانون الدولي المعترف بها بصورة عامة".

كما نصت المادة 42 من الدستور على أن "لكل مواطن حق الإسهام في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتكفل الدولة حرية الفكر والإعراب عن الرأي بالقول والكتابة والتصوير في حدود القانون".

كما حدد القانون رقم 25 لسنة 1990 بشأن الصحافة والمطبوعات في المادة الثالثة "حرية المعرفة والفكر والصحافة والتعبير والاتصال والحصول على المعلومات حق من حقوق المواطنين... الخ".

والمادة 5 من القانون تنص على أن "الصحافة حرة فيما تنشره وحرة في استقاء الأنباء والمعلومات من مصادرها وهي مسؤولة عما تنشره في حدود القانون".

وتنص المادة 14 على أن "للصحفي الحق في الحصول على المعلومات والأنباء والبيانات والإحصائيات من مصادرها وله حق نشر أو عدم نشرها والاحتفاظ بسرية مصادر معلوماته... الخ".

وتؤكد المادة 16 على حق الصحفي في الاطلاع على التقارير الرسمية والحقائق والمعلومات والبيانات وتلزم الجهة المتوفرة لديها بتمكينه من الاطلاع عليها والاستفادة منها.

ومن خلال ما تقدم يمكن القول بأن تفسير معنى حرية الصحافة أو حرية الحصول على المعلومات، يختلف اختلافاً كبيراً عند التطبيق على واقع الممارسة. ففي الوقت الذي تعد فيه حرية الصحافة والحصول على المعلومات حجر الزاوية في الديمقراطية وتصان هذه الحرية بواسطة القضاء العادل المستقل، نجد أن هذه الحرية تقيد ببعض القيود وفق ما تراه بعض الأجهزة والأشخاص وبما يحول دون هذه الحرية.

نعم، لا توجد حرية مطلقة، ولا حرية بدون مسؤولية، وهذا أمر ضروري، إلا أنه يستخدم لحرمان الصحفي والجمهور من الحصول على المعلومات. ففرض الرقابة ومنع الحصول على المعلومات تحت مسميات وتعبيرات غامضة أو مطاطة مثل "المصلحة العليا"، "حماية النظام الاجتماعي" أو "الأمن القومي"... وهذه كلها قد تمتد وتتسع لتصبح ستارا تحمي به الأشخاص العامين من النقد.

إذن فالمطلوب تحديد واضح ودقيق من قبل المشرع الصحفي في مواجهة مع القانون.

وينبغي الإشارة إلى نقطة مهمة، وتتعلق بمستوى الوعي بأهمية المعلومات على المستوى الوطني (أجهزة الدولة والمؤسسات وغيرها)، ونقص الاهتمام بموضوع المعلوماتية ومراكزها من قبل الدولة بأجهزتها المختلفة.

وهو ما يعكس نفسه على مستوى التعامل مع الصحفي في الوصول إلى المعلومة والحصول عليها بيسر ونقلها إلى الجمهور.

بمعنى أن الصحفي قد يبذل جهودا كبيرة مستفيدا من علاقاته الشخصية في الحصول على المعلومات، وقد يوفق في أحيان ويفشل في أحيان كثيرة، لاسيما حينما تكون المعلومات متعلقة بمواقف وأنشطة وقضايا ذات صلة بالدولة بدءا من أعلى هيئة سيادية إلى أدنى مؤسسة، بينما يفترض أن تكون آليات تدفق المعلومات في مؤسسات الدولة المختلفة (الرئاسية، الحكومية، الوزارات، الهيئات، القطاعات...) واضحة ومحددة بوسائل وبما يمكن الصحفيين من الحصول على المعلومات بحرية ودون صعوبة.

ومن المعروف أن هناك آليات متعددة وفق طبيعة المصدر، فمثلاً نلاحظ انه في بلدان كثيرة هناك ناطق أو متحدث باسم رئاسة الجمهورية تصدر عنه تصريحات تعكس مواقف ورؤى المؤسسة الرئاسية بشكل دوري ومستمر. كذلك الحال بالنسبة للحكومة ورئيسها، فإلى الآن لم نسمع بهذا في بلادنا، وهو ما يشكل عقبة في مسار تدفق المعلومات وحرية وصولها إلى الصحفيين وبالتالي حرية وصولها إلى الجمهور.

وأما بالنسبة للوزارات المختلفة والمؤسسات التابعة لها، فإن سوء التخطيط وعدم تفعيل أجهزة العلاقات العامة وإدارة الإعلام فيها والأجهزة المعنية بنشر المعلومات وتيسير حصولها من قبل الصحفيين، يعوق من حرية الحصول على المعلومات بشفافية. وحتى إذا تمكن الصحفي من الحصول على معلومات معينة فقد تكون ناقصة وفي أحيان تتناقض مع بعضها، لاسيما إذا تعددت مصادر الحصول عليها سواء من الوزير أم من الوكيل أم من إدارة العلاقات العامة والإعلام، أم من الجهة ذات العلاقة بالموضوع، وذلك نتيجة غياب التنسيق، هذا إذا كانت المعلومات المراد الحصول عليها معلومات آنية وجديدة، أما إذا كانت تتعلق بموضوع أو حدث أو قضية قديمة، فإن غياب مراكز التوثيق وبيروقراطية الإدارة يزيد الصعوبة في الحصول على المعلومات.

وأما فيما يتعلق بالأجهزة العسكرية والأمنية، فإن التعلل بمقتضيات السرية والأمن القومي والمصلحة العليا وغير ذلك من التبريرات غير المنطقية خاصة في الظروف العادية، فضلاً عن غياب متحدث رسمي باسمها، يكون مصدرا للحصول على المعلومات لاسيما في الظروف الطارئة أو في حال حدوث حادثة ما، يكون سببا في حجب المعلومات والملاحظات أن علاقات الصحفيين الشخصية هي الوسيلة للحصول على المعلومة، أو يظل في انتظار تصريح من احد مسؤولين الأجهزة الأمنية والعسكرية، وقد يصرح أو لا يصرح.

إن سعي الصحفي في الحصول على المعلومات تعني سعيه إلى الحصول على غذائه وعناصر بقائه في الحياة، وبالتالي فإن إعاقة حرية الوصول إلى المعلومات تصل حد إعاقته عن مواصلة الحياة. ويمكن القول بأن هذه الإعاقة قد تكون مقصودة ومتعمدة في بعض الأحيان، أو قد تكون نتيجة الجهل وقلة الوعي أو الفهم الخاطئ لطبيعة الدور الذي تقوم به الصحافة في عملية البناء الوطني والتنموي، وبالتالي فإن عدم وصول المعلومات وحجبها عن الصحافة يقلل ويعوق من قيامها بهذا الدور.

إن معالجة هذا الموضوع تتطلب تحديد مستوى المسؤولية الواقعة على الجانب الحكومي وعلى جانب الصحفيين، كون أن في بعض الحالات يتحمل الجانبين مسؤولية المعوقات فمسؤولية الجانب الحكومي تتطلب تصحيح الاختلالات التي أشرنا إليها سابقاً، إلى جانب تحديد آليات واضحة لتدفق المعلومات من الأعلى إلى الأسفل، وتحديد واضح ودقيق غير قابل للتأويل والتفسير حول طبيعة المعلومات غير المسموح للصحفي الحصول عليها أو حجبها عنه.

فضلاً عن ذلك وجود نص قانوني يجرم ويعاقب أية جهة أو شخص يحول دون وصول الصحفي إلى المعلومات أو يمنعها عنه.

أما مسؤولية الصحفيين في هذا الجانب فهي: الافتقار في كثير من الأحيان إلى المهنية في التعاطي مع المعلومات، تقصير الصحفي في البحث عن المعلومات، الافتقار لمهارات الوصول وتحليل المعلومات. وهو ما يستلزم عليهم معالجة هذه الإشكالات وبما يمكنهم من تقوية صوتهم وتعزيز حقهم في الوصول بحرية إلى المعلومات.

حنايا

هدى العطاس

hudaalattas@yahoo.com

حنايا، يا قمرا في حياتي: في زمن سابق حينما تخيلت وجودك أتدركين كم من الأحلام الوردية راودتنا لتهيئة مستقبلك، الآن أصبحت مهيضة أحلامي ومصبوغة بلون حزين، سيعلق حسك الطفل: وهل نملك في هذه البلاد سوى الأحزان، نلوكها وتلوكنا؟ أكثر من الحزن داهمني هذا اليوم حينما في الإشارة امتدت تستعطيني يد صغيرة ملوثة ومتغضنة بالفقر وبكثير من الجروح تغطيها؛ طفلة في عمرك تتشبث بجلباب أمها بيد وتتسول بالأخرى تمدها بكل انكسار طفولتها وذل نظراتها التي حددتها الفاقة؛ تلك اليد الصغيرة منزوعة الغضاضة، والتي من حقها أن تمسك على الحلوى واللعب وكراسة الألوان؛ وإذا بها تمدها تحت الشمس المحرقة طول اليوم، لتقبض على كفاف قوتها مغموسا بالإهانة وفضلات التجريح وبعض نزر المحسنين، إن وجدوا. تلك اليد ليست الوحيدة، ولا الأولى، ولن تكون الأخيرة؛ فالوطن كله تحول إلى يد ممدودة تتسول مقومات الحياة؛ يد مشوهة ممزقة الأطراف، أكلتها غرغرينا الفساد، ونهشتها سياسات الحكم الفاسد.

إن المعاناة التي يكابدها الناس وما وصلنا إليه من حال يرثى له، والمصير اللاانساني الذي نُدفع إليه، والهاوية التي يُدحرج إليها وطن بكامله بأيدي المتحكمين والحاكمين فيه، وكل معطيات حياتنا التي لا يفسرها مقياس عقل بشري ولا يحتملها، تستدعي سؤالا في خاطري لرئيس الجمهورية، بما أنه ولي الأمر المتفرد المنفرد (ولا نستهبل أنفسنا عن وجود أطر دولة)، أسأله: سيادة الرئيس، هل فكرت يوما أن تعايش ما نتعرض له من بؤس، ولندفع بأداة عملية لمرة واحدة؟ هل فكرت تتقمص –ولو ليوم– شخصية مواطن عادي مشغول بهمّ معاشه اليومي، أن تتخفى مثلا وتركب الباص المتهالك كوسيلة للمواصلات أو تأخذ "تاكسي" وتقف في الإشارة، فيأتيك في نسخة مصغرة وطنك وشعبك المسوس بالفقر والمرض والجهل والتخلف، يتحلق متسولا عند نافذة التاكسي (وذلك لأن نوافذ القصر الرئاسي محصنة ضد صوت الناس وأنينهم)، أو أن تمشي على قدميك في الشوارع والأزقة، لا الخلفية، لأن بلادك كلها أصبحت زقاقا خلفيا، وترى الضنى منتشرا تحت كل حجر؟

هل فكرت أن تمر بين ظهرانينا دونما مواكب يتشنج العسكر المدججين بالتعسف بإخلائها من آلامنا حتى يمر موكبكم العامر بسلام فلا يهاجمه بؤسنا ولا يتعكر صفو نظرتكم بشقائاتنا أو يقفز في وجهكم حزننا الصارخ؛ يجتهد عسكرك سيادة الرئيس، تجتهد القوة والعسف في كنسنا من أمامكم، ويجتهد الفساد والمظالم في إخلاء الوطن من... الوطن...؟! وحديثنا ممتد.

هيئة تدريس جامعة ذمار تقدم للبرلمان ملفاً يحتوي على مخالفات وتجاوزات لم يتضمنها تقرير لجنة التعليم العالي

■ حمدي عبدالوهاب

أثناء بدء البرلمان مناقشته تقرير لجنة التعليم العالي الأحد الماضي عن زيارتها لجامعة ذمار عرض النائب ناصر عرمان رسالة من اعضاء هيئة التدريس بالجامعة إلى رئيس وأعضاء المجلس تحتوي على ملف لبعض المخالفات والإختراقات التي تمارس في رئاسة الجامعة في المجالات المالية والأكاديمية والإدارية ولم يتضمنها تقرير اللجنة.

المجلس أرجأ مناقشة التقرير إلى جلسة الاثنين القادم بعد اعتذار وزير التعليم العالي أمام «النواب» لعدم تمكنه من استدعاء رئيس جامعة ذمار لأن رسالة المجلس وصلت إليه قبل يوم من الجلسة.

المخالفات والتجاوزات التي أشارت إليها رسالة هيئة التدريس: في الجانب المالي تورط بعض القيادات الإدارية العليا في الجامعة بعدة جرائم فساد منها مخالفات في عملية التأثيث وتجهيز معامل كلية الهندسة، حسب ما ذكرته لجنة فنية في الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة.

وأضافت الرسالة أن رئيس الجامعة رفض تنفيذ التوجيهات القانونية الصادرة من الجهات القضائية بضبط وتوقيف مدير عام الشؤون القانونية ورئيس وأعضاء لجنة فحص معامل كلية الهندسة والمتهمين أمام النيابة العامة بجرائم تزوير وفساد مالي.

وحسب تقرير الجهاز المركزي للرقابة، فإنه من خلال وقوفه على النسخة الأصلية لقسيمة تحصيل فإن مدير عام الشؤون المالية قام بتعديل وتزوير القسيمة من مبلغ 3.100 إلى 13.100 ريال.

وقالوا إن تقرير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في 12 ديسمبر 2007، أكد أن رئيس الجامعة لم يقم بتوريد أي مبالغ محصلة من التعليم الموازي لحساب الخزينة العامة للدولة وأنه يقوم بالتصرف بها.

وأفادوا أن الجامعة قامت بتأجير الأراضي الزراعية التابعة لها مع آبارها ومضخاتها لمتعهدين بعقود رسمية، بالإضافة إلى عدم توريد إيجاراتها إلى خزينة الدولة و كذلك مبالغ إيجارات وعوائد أخرى.

وفي الجانب الأكاديمي ذكرت الرسالة أن رئاسة الجامعة لم تستغل الدرجات الوظيفية الاكاديمية المعتمدة في موازنة العام الماضي برغم وجود عجز في أعضاء هيئة التدريس، الأمر الذي ادى لضياع تلك الدرجات.

كما تم تعيين عميد لكلية طب الأسنان لا يحمل شهادة دكتوراه وغير يمني، وتعاقد مع فرنسيين غير متخصصين مدرسين في قسم اللغة الفرنسية كلية الآداب. وجاء في الرسالة أنه تم تعيين عمداء كليات من خارج الجامعة مع أنه يتوافر من يحملون ألقاب: أستاذ، أستاذ مشارك، في أعضاء هيئة التدريس، وتعيين أحد مدرسي الجامعة في منصب نائب عميد (ماجستير) على الرغم من ابتعاثه داخلياً للدراسات العليا (دكتوراه).

وأضافوا أن أحد أقارب رئيس الجامعة يحمل شهادة ماجستير مزورة عين في وظيفة أكاديمية وأسندت إليه مهمة مدير مكتب ر ئاسة الجامعة.

كما أنه تم منح شخص معيداً في عام 2004 قبل حصوله على البكالوريوس التي حصل عليها في 2005 وتم ابقاؤه للدراسات العليا.

وفي الجانب الطلابي، ذكرت الوثائق المسلمة لمجلس النواب وجود ما يقارب 100 طالب في كلية التربية ليس لديهم مؤهل ثانوية عامة.

عنوان في صحيفة يؤجل الحراك الشعبي في الجنوب

تسبب عنوان خبر عن ندوة «الحراك الشعبي في الجنوب.. إلى أين» في صحيفة «الأيام» عدد الأحد الماضي إلى تأجيلها بعد أن كان مقرراً عقدها غداً الخميس – عدن.

وذكر منتدى «حوار» في رسالته لناشري صحيفة «الأيام» أن العنوان الذي جاء فيه «الحراك الجنوبي السلمي يدخل دائرة الحوار بين السلطة والمعارضة بعدن» أثار لغطا وتشويشاً حول الندوة ومضمونها وأهدافها.

وقال إن الندوة ليس لها علاقة بين السلطة ولا المعارضة ولا حوار رسمي بين أي طرف لكنها محاولة حيادية لتسليط الضوء على الحراك الشعبي في الجنوب من خلال رؤى متنوعة.

وأضاف أن عقدها في عدن محاولة أعمق لقراءة في مستقبل الحراك ونظراً لما اكتسبتها الندوة التي عقدها في صنعاء الشهر الماضي من أهمية سياسية وإعلامية من خلال مشاركة عدد من الأطراف لها علاقة بالحراك الجنوبي المداخلات الرئيسية التي كانت ستطرح في الندوة من قبل د/ أبو بكر السقاف وسامي غالب رئيس تحرير صحيفة «النداء» وعلي السعدي عضو مجلس تنسيق جمعيات المتقاعدين وعبدالعزيز بن حبتور نائب وزير التربية والتعليم وعبدالكريم شائف نائب محافظ عدن وعلي منصر سكرتير أول منظمة الحزب الاشتراكي بعدن.

"العربي".. خمسون عاماً من الثقافة والإبداع

احتفاء باليوبيل الذهبي لمجلة العربي، يقيم نادي القصة (المقة)، بالتنسيق مع سفارة دولة الكويت بصنعاء، غدا الخميس، في بيت الثقافة بصنعاء، ندوة ثقافية بعنوان "العربي.. خمسون عاماً من الثقافة والإبداع"، برعاية الدكتور محمد أبوبكر المفلحي وزير الثقافة، وبحضور حسن اللوزي وزير الإعلام، والسفير الكويتي سالم غصاب الزمانان الذي سيلقي كلمة بهذه المناسبة. كما سيشارك في الندوة نخبة من المثقفين اليمنيين في مقدمتهم حسين عبد الله العمري، وسلطان الصريمي، وعبد الرحمن بجاش، ورؤوفة حسن، وعلي المقري.

ويأتي الاحتفاء بمرور 50 عاما على صدور العدد الأول من مجلة "العربي" في اليمن، استمرارا للفعاليات التي أقامتها المؤسسات الثقافية في دولة الكويت وبعض الدول العربية الأخرى. كما أن هناك عددا من الفعاليات في دول عربية أخرى، بالإضافة إلى فعالية منظمة اليونسكو التي من المقرر أن تقيمها في مقرها بباريس في الخامس من مايو القادم.

وظلت "العربي" واحدة من أهم المطبوعات التي أسهمت في إثراء المكتبة العربية، وتزويد القارئ والمثقف العربي والإنسان العادي بحاجته من المادة الثقافية والعلمية بمختلف أشكالها. يذكر أن كبار مثقفي اليمن أسهموا في تأسيس المجلة، كما واحتلت اليمن مكانة بارزة على صفحات المجلة واستطلاعاتها منذ العدد الأول، وحتى أعدادها الأخيرة.

غداً اختتام ورشة عمل تعزيز دور المنظمات المدنية في مكافحة الفساد

بدأت يوم أمس في فندق تاج سبأ بصنعاء ورشة عمل حول «تعزيز دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد» التي ينظمها المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية وبمشاركة منظمة «برلمانيون ضد الفساد» ونقابة الصحافيين اليمنيين ومنظمة «هود» ومنتدى الشقائق، والمنظمة الوطنية لتنمية المجتمع ومركز اليمن للمعلومات ودراسات حقوق الانسان.

وفي الورشة سيتم التوصل إلى تعيين الاجتماعات الأساسية، ووضع خطة عمل مبدئية مشتركة لمنظمات المجتمع المدني ضد الفساد، وإعداد مذكرة تفاهم بين المنظمات المشاركة والمعهد الديمقراطي لتحديد معالم الدعم الفني وتعزيز القدرات في مجال مكافحة الفساد.

الورشة التي تختتم غداً الخميس إلى جانب الكلمات التي ستلقى من قبل المعهد الديمقراطي ومنظمة «برلمانيون ضد الفساد» وعن منظمات المجتمع المدني، ستعرض فيها نتائج أعمال أيام الورشة.

رأي القارئ

الضالع أسقطت الرئيس بالانتخابات الرئاسية والآن تسقط المشترك في القضية الجنوبية

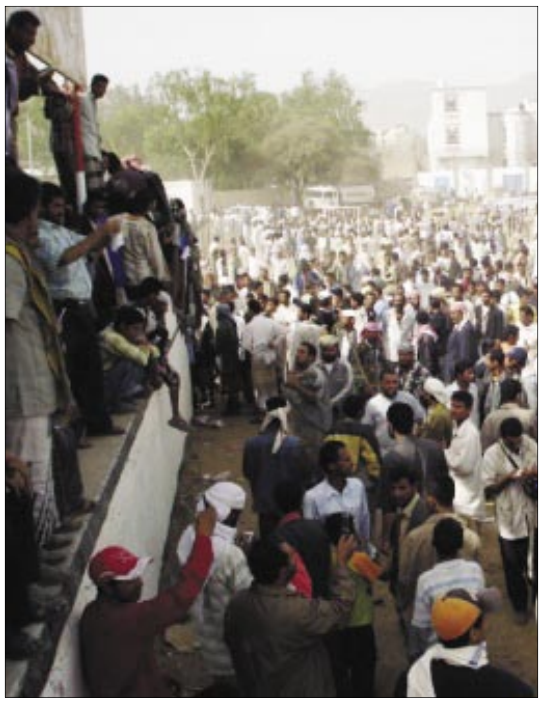

قرابة أسبوعين مضيا ولم أجد صحيفة واحدة قالت كلمة الحق والحقيقة المتكاملة فيما حصل في خميس الضالع 3/6/ 2008. صحف حللت، وصحف كتبت، وصحف حكمت، وأخرى نفذت أحكامها... القليل منها قاربت الحقيقة وهربت منها أو ابتعدت قليلاً، كما فعلت صحيفة "الشارع" وبعدها اقترب الزميل فؤاد مسعد في التقرير الذي نشرته صحيفة "النداء" في عدد الأربعاء الماضي ونقل جزءا لا بأس به من الحقيقة التي حدثت.

صحيفة "الأهالي" لصاحبها الأستاذ علي الجرادي كانت الأكثر تشدداً وبعداً عما حصل وأكثر تغطية متشنجة للحدث. كتابات وتقارير وتحاليل مختلفة ومتنوعة حولت ما حصل إلى كارثة بحق النضال السلمي وإلى مليشيات انفصالية مدعومة بضباط الأمن، واعتبرت ما حصل فوضى نيابة عن السلطة.

صحيفة "النداء الأكثر" قرباً مما يجري في الجنوب والأكثر شعبية ومتابعة للقضية أيضاً كان أحد كتابها المميزين وهو الأستاذ محمد الغباري قد تناول ما حصل بمقال في الصفحة الأخيرة لـ"النداء" حيث قال إن مجموعة صغيرة أنجزت بطولة خارقة في مهرجان المشترك بالضالع. واعتبر ما حصل ما هو إلا بحث عن الزعامة كتفسير منطقي من وجهة نظره الذي نحترمها كثيراً. وتطرق إلى شرح ما حصل في الحبيلين في السابق، وتساءل عمن هم صالح عباد مقبل وناصر الخبجي وعيدروس النقيب وإنصاف مايو ومحسن باصرة، وقال إنهم مطالبون بإقناعنا بأن المهندس فيصل بن شملان لم يعبر عن تطلعات الناس في الانتخابات الرئاسية.

وحتى لا أبعد عن خميس الضالع أحب أن أقول لمن كتب وتحامل على ما حدث بنية أو بغير قصد، إن الحقيقة ولو أنها أحيانا تكون مُرّة فهي تظل الباقية وما دونها زائل. أنا بصفتي أحد أبناء الضالع وأعرف أبناء محافظتي جيداً من خلال تواجدي في خضم الحراك ومتابعتي الإعلامية للحراك الجنوبي عندما أكون داخل الوطن وخارجه والذي أصبح يأخذ أكثر من نصف وقتي يومياً، فأقول إن أبناء الضالع ليسوا كأبناء أي محافظة أخرى يتمترسون خلف أي قائد أو رمز ويظلون خلفه حتى لو اختلف في مساره عن ما يريدونه. لا، بل ليسوا أيضا ممن يتوقفون عند مطالب معينة ويظلون يتابعون خلفها. إنه شعب ثائر يمشي إلى الأمام ولا يتراجع إلى الخلف إلا إذا تعرض إلى هزيمة كبرى كما حصل عام 1994 لكنه يعود رويداً رويدا حتى يحتل موقعه في مقدمة الرفض القاطع لأي استعباد أو انتهاك لحقوق الشعب.

بعد عام 1994 بسنتين أو ثلاث تشكلت في الضالع خلايا للمقاومة وكانت تتحرك في الأسواق والقرى بحماية المواطنين، ولم تستطع الأجهزة الأمنية إيذاء أعضاء تلك الخلايا إلا عندما تكون خارج محافظة الضالع، وهذا دليل بسيط على عدم استكانة أبنائها.

وما حصل يوم الخميس 6 مارس هو أن أبناء الضالع وقيادات حراكه الجماهيري من صلاح الشنفرة والمعطري وشلال علي شائع وقاسم صالح ناجي ومقبل الحريري وغيرهم قد تجاوزوا المطالبة بمحاربة الفساد وإصلاح الأوضاع، التي كانت شعارهم أيام الانتخابات الرئاسية التي أسقطوا فيها الرئيس علي عبد الله صالح، وهي المحافظة الوحيدة التي فاز فيها المناضل فيصل بن شملان بجدارة وبفارق شاسع عن الرئيس علي عبد الله.

أبناء الضالع اعتقدوا كما كنت أتابع أن مهرجان المشترك سيكون مواصلة لمسيرة أبناء المحافظة والجنوب من حيث وصلوا لا من حيث بدأوا. ولمجرد اطلاعهم على شعارات المشترك التي وصلت ميدان الصمود اشتد غضبهم، بل واستفزت كلماتها كثيراً ليس مجموعة صغيرة كما كتب، وليس عصابة انفصالية كما قالت الصحف، بل استفزت ما نسبته 90% ممن كانوا في ملعب الصمود. وصحيح إنهم جميعاً لم يرجموا المنصة ولكنهم جميعاً جابوا شوارع الضالع طولاً وعرضا في مسيرة جماهيرية تاريخية لم تشهد الضالع من قبل مثلاً لها. هنا يأتي التساؤل: هل تلك الآلاف من الجماهير التي نظمت نفسها بنفسها في مسيرة عفوية كانت هي الأكبر من بين المسيرات المنظمة في السابق، هل هم انفصاليون وشرذمة أو مجموعة صغيرة كما ذكرت الكثير من الصحف؟

المجموعة الصغيرة هي التي انسحبت من الشوارع الخلفية عائدة إلى أوكارها، وهي التي كانت تحمل شعارات المشترك المطالبة بتوقيف الجرع ومحاربة الفساد، تلك الشعارات التي يعتبرها أبناء الضالع شعارات عفا عليها الزمن وهي شعارات لا تسمن ولا تغني من جوع.

وقد يسأل القارئ: طيب ما هي الشعارات التي وصل إليها أبناء الضالع؟ وهنا نقول: وصل إلى شعار إما شراكة كاملة في الأرض والثروة والسلطة لكل الجنوب وإلا ناضل من أجل استعادة دولته الجنوبية المستقلة مثلما فعلت كوسوفو وبالنضال السلمي المستمر. وعدم استجابة السلطة للشعار الأول سيلغى من الساحات ويحل محله الشعار الثاني.

تلك هي المرحلة التي وصلها أبناء الضالع في نضالهم حتى الآن ومعهم الآلاف من مختلف محافظات الجنوب الأخرى. وهم الآن ضد من يريد استعادة شعاراتهم السابقة لتحل محل الشعارات التي ترفع اليوم. وأي شعارات من تلك الشعارات القديمة يريد أحد إدخالها فهم يشعرون بأن ذلك هو اجتثاث للحراك بعينه.

وأما بالنسبة لتساؤل الأخ الغباري عمن هم الشخصيات التي ذكر فإنني أرد، وليس ردي نيابة عنهم، وأقول له إن من ذكرتهم يعرفون أنفسهم ويقدرون أفكارهم، فهم لا يذهبون إلى أي مهرجان جنوبي في أي محافظة جنوبية إلا وهم في مقدمة ما وصل إليه الخطاب في تلك المحافظة.

فنجد الخبجي والشنفرة في أقوى المهرجانات الجنوبية وأشدها خطابة وتحدياً. ويأتي عيدروس النقيب وعلي صالح عباد في المهرجانات المتوسطة وذات الخطاب الوسطي. أما محسن باصرة وإنصاف مايو فإننا نجدهم في مثل تلك الخطابات التي كانت قد وصلت إلى ميدان الصمود يوم خميس الضالع وهو الخطاب الثالث والمتأخر جداً عن سابقيه.

وأما عن إقناع الأخ محمد بخصوص أن بن شملان لم يعبر عن تطلعات الشارع في الانتخابات فإنني أقول إن الأستاذ فيصل قد عبر عن تطلعات الشارع حينها وأكثر مما كان يطمح به الشارع حينها ونقل التطلعات خطوات كثيرة إلى الأمام وأبناء الضالع والجنوب واصلوا نقلها إلى مربعات متقدمة لا تقبل التراجع إلى الخلف.

أمين محمد الشعيبي
رئيس المنظمة اليمنية للدفاع عن حقوق المواطن اليمني في المهجر

هل بالإمكان وضع حد لتأثيرات النزاعات القبلية على التعليم؟!

الثأر شبح مخيف يهدد مستقبل طلاب كليات مأرب الجامعية

■ تقرير من جمعية المستقبل للتنمية والسلم الإجتماعي م / مأرب

عادة ما ينظر الناس إلى "الثأر" باعتباره مجرد قتل وحصاد للأرواح، ويتجاهل أفراد المجتمع، بقصد أو بغير قصد، الآثار السلبية الناجمة عنه في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والتنموية.

قد لا يبدو مدهشاً في ظل ذلك التجاهل قيام مشائخ وأعيان وأفراد القبائل ببذل طاقاتهم في سبيل تدعيم بناء القبيلة عسكرياً وزيادة العدة والعتاد وتوسيع دائرة التحالفات للانتصار في نزاعها الذي تعيشه مع قبيلة أخرى، أو تحسباً لأي نزاع قادم قد تدخل فيه، ولم يدر بخلد أحدهم أن قوة قبيلتهم في جانب آخر حالت ضبابية الرؤية في فترة النزاع دون الكشف عنها.

وفي هذا السياق يشير عدد من الدراسات التي تناولت النزاعات القبلية وظاهرة الثأر، إلى أن قلة الوعي وانتشار الأمية بشكل كبير في مناطق النزاعات من أبرز العوامل التي لعبت دوراً أساسياً في تعميق النزاعات وإذكاء نيران الحروب. كما أن إهمال القبيلة للتعليم وشغل أبنائها بثاراتها وصراعاتها عن مستقبلهم وقوتهم الحقيقية المتمثلة في تأهيلهم العلمي والأكاديمي فاقم من تأثيرات النزاعات السلبية. ناهيكم عن انتشار الفقر في أوساط القبيلة نتيجة ارتباط الفقر بالجهل.

ولو قامت كل قبيلة بإجراء حسبة بسيطة على ما قامت بإنفاقه من أموال على تكاليف الحروب من ذخائر وقذائف وأسلحة خفيفة وثقيلة ونفقات أثناء القتال وإعادة إعمار ما خربته الحروب من منازل ومنشآت، لو قارناها بما قامت به في جانب دعم التعليم، فسنخلص إلى نتيجة سلبية؛ لو أن القبيلة قامت بتوظيف تلك الأموال في اتجاه دعم التعليم لساهم في تأهيل عدد كبير من أبناء القبيلة كان بإمكانهم تعزيز قوة القبيلة والإسهام في الرفع من مستوى وضعها الاقتصادي.

وبالطبع فإن محافظة مأرب تعد من بين أكثر المحافظات اليمنية التي تأثرت سلباً من النزاعات القبلية والتي رافقها قصور كبير في جانب اهتمام المجتمع بالتعليم وبالتحديد التعليم الجامعي، وبالرغم من ذلك الوضع الذي ساهم في حرمان قطاعات واسعة من المجتمعات القبلية إلا أن هناك إهمالا حكوميا صاحب تلك المرحلة ولا يمكن بأية حال أن يكون هناك مبرر للدولة حتى وإن وجدت مثل تلك الظروف.

الحضور المتأخر لكلية التربية والآداب والعلوم كنواة لجامعة متكاملة وافتتاح مكتب لجامعة العلوم والتكنولوجيا بمحافظة مأرب في العام 2006 والإقبال الشديد على الدراسة، كشف كم هي الرغبة الجامحة لدى أبناء قبائل مأرب من الجنسين والقناعات الحقيقية المتوفرة لديهم في نيل مؤهلات أكاديمية عليا.

ووفقاً للإحصائيات الرسمية التي حصلنا عليها فإن هناك 2650 طالباً وطالبة التحقوا بكلية التربية والآداب والعلوم خلال العامين الماضيين من عمر الكلية، بالإضافة إلى 317 طالباً وطالبة يواصلون تعليمهم عبر مكتب جامعة العلوم والتكنولوجيا. وانطلاقاً من كون العدد يبدو متواضعاً مقارنة بمحافظات أخرى، فلا بد أن نشير إلى أن هناك عددا كبيار من أبناء قبائل مأرب لا يزالون محرومين من مواصلة تعليمهم الجامعي بسبب الثارات والآثار السلبية التي ترتبت على النزاعات القبلية. كما أن هناك الكثير من الدارسين في تلك الكليات يتوقعون مغادرة الساحات الأكاديمية في أي لحظة ومن الصعب تحديد موعدها، وقد تحول الثارات القبلية دون وصولهم إليها وبالتالي انهيار مشروعهم الطموح وحرمانهم من تحقيق أحلامهم في الحصول على (الشهادات الجامعية). وليس من السهل قيامهم بتجاوز الحواجز وكسر القيود المفروضة عليهم عبر انطلاقة أخرى لمواصلة تعليمهم الجامعي في محافظات أخرى قد تكون صعوبة الظروف الاقتصادية ومحدودية الدخل لدى أبناء تلك القبائل عاملاً مهماً في ذلك، غير أنها تصير أمراً ثانوياً إذا ما أدركنا أن حياة ذلك الطالب صار يحدق بها خطر الموت من كل جانب، وأن (رصاصة) واحدة كفيلة بالقضاء على مستقبله؛ حيث أن هناك من يرقب عن كثب ويعمل بحرص متناه للظفر بصيد ثمين يضمن له مباركة وإعجاب قبيلته ويعمق من جراح الخصوم، الأمر الذي يضع الطلاب الجامعيين هدفاً لفوهات البنادق وأعيرة الثأر النارية!!

■ الكثير من الدارسين في كليات مارب يتوقعون مغادرة الساحات الأكاديمية في أي لحظة

تؤكد المعلومات التي حصلنا عليها أن هناك عدداً من طلاب كليات مأرب الجامعية المختلفة من قبائل متعددة غادروا هذا العام قاعات الدراسة متجهين نحو إقامة جبرية وعزلة مريرة في قراهم ومدرياتهم بسبب الثأر والنزاعات القبلية المقيتة قد لا تخلو من لحظات ندم تصحبها مشاعر غاضبة على ذلك المجتمع الظالم الذي حال دونهم وطموحهم، وحوّل أحلامهم الوردية إلى سراب.

وتكشف تلك المعلومات أن هناك مجاميع طلابية في كليات مأرب الجامعية يواصلون دراستهم في ظل ترقب وحذر شديد تحسباً لانفجار نزاعاتهم القبلية في أية لحظة. وقد ولدت تلك التخوفات الكامنة في نفوسهم قلقاً شديداً ساهم في تشكيل عوامل نفسية، ما من شك في أنها ستؤثر على تحصيلهم العلمي. ومن لم يعايش ذلك الأمر فإنه قد يعجز عن إدراك حجم خيبة الأمل والمأساة الكبرى التي يواجهها الطالب الجامعي في مثل تلك الظروف. بل إن المأساة تعظم حينما يجد الطالب نفسه في فترة الاختبارات النصفية أو النهائية من العام الدراسي محروماً وموقوفاً بحكم قبلي يجبره على عدم مغادرة قريته بعد انتهاء فترة الصلح وتجدد نزاعات قبليته مع القبائل المناوئة.

يصف أحد المراقبين للدراسة الجامعية في مأرب وضع الطلاب الذين يعانون من النزاعات القبلية أن هناك عددا من الطلاب حرموا من عام دراسي كامل بعد انتهاء فترة الصلح مع بداية اليوم الأول للامتحانات. وفي يوم ما ساهمت شائعة في الكلية عن اعتداء طال منشأة لإحدى القبائل خلقت جوا من القلق في القاعات لدى طلاب القبيلة المعتدية. طلاب من قبائل عديدة لا يأتون للكلية على سياراتهم الخاصة للتمويه على من يترصدون لهم: الطرف الآخر للنزاع مع قبيلتهم، ويضطرون للتنقل من سيارة إلى أخرى برغم المسافات البعيدة، مما يحرمهم محاضرات ودروس نظرية وتطبيقية بشكل متكرر.

أما الطلاب من أبناء مديريات مأرب المتباعدة لا يستطيعون السكن في المدينة، لأن الأمان بالنسبة لهم غير متوفر، وقد تنفجر نزاعاتهم في أية لحظة.

■ شبح الثأر قد يحول أحلام الطالبات في مارب إلى كوابيس

لا أحد يمكن أن يجحد أن الكليات الجامعية ساهمت في إيجاد جو من الألفة والمحبة وعززت من روابط الأخوة بين زملاء الدراسة من أبناء القبائل المتنازعة وذلك الوضع بحاجة إلى رفد وتعزيز ذلك الجانب الإيجابي.

فصل آخر من فصول سيناريو سلبية النزاعات القبلية ولعنة الثار قد نكون غير منصفين إذا ما قررنا تجاوزه، ومع كل فصل تتكرر ذات المشاهد الموجعة.

فمأساة الحرمان من التعليم الجامعي لا تقتصر على الذكور من أبناء تلك القبائل، بل إن تأثيرات النزاعات القبلية تصيب تعليم الفتاة في مقتل. وإذا ما علمنا أن هناك حوالى 450 طالبة في كلية التربية والآداب والعلوم و60 أخريات في فرع جامعة العلوم والتكنولوجيا. فينبغي ألا نغفل حقيقة أن شبح الثار المخيف قد يحول أحلام الطالبات في الحصول على مؤهلات جامعية إلى كوابيس مزعجة بعد أن وجدن أنفسهن في إطار مجتمع أوصد جميع الأبواب أمام أفراده، باستثناء باب واحد هو باب الخوف، المفتوح على مصراعيه لاستقبال المزيد من المآسي والآلام والتي يزيدها قتامة شيوع ثقافة الحقد والكراهية والضغينة!! صحيح أن أولياء أمور الطالبات الجامعيات في مأرب قد لا يقفون مكتوفي الأيدي أمام هكذا وضع، وقد يبحثون عن وسائل يمكن وصفها بالسهل الممتنع، غير أن أحداً لن يشعر بالأمان على فلذة كبده، على اعتبار أن الذهاب إلى الجامعة في فترة نزاع قائم مغامرة غير محسوبة العواقب، ناهيكم عن عدم قدرتها على التنصل من مهامها في توفير الغذاء وإعداد المؤن لأفراد القبيلة أثناء فترة النزاعات. غير أن التخلص من ذلك يبدو سهلاً في حال غيّر المجتمع نظرته تجاه تعليم الفتاة ووضع ضمن أجندته أهمية التعليم.

ثمة ما يشير إلى أن مصيراً مجهولاً ومستقبلاً غامضاً يلف قضية استمرار طلاب وطالبات كليات مأرب الجامعية، ومعاهدها المهنية والصحية المتخصصة، خصوصاً تلك التي تقع في محيط مدينة مأرب، في ظل الأجواء المكهربة التي أفرزها واقع مرير، وضع التعليم الجامعي ومواصلة طلاب قبائل مأرب تأهيلهم الأكاديمي على كف عفريت، نتيجة تفاقم النزاعات القبلية، وانتشار الثارات بين القبائل، وعدم التوصل إلى حلول إيجابية في هذا الجانب والتي تمثل خطراً حقيقياً وتهديداً مستمراً لا يكف هاجسه عن زيارة مخيلات الطلاب بين الفينة والأخرى. ولا ننسى هنا أن نشير إلى إدارات الكليات الجامعية والمعاهد المتخصصة وهيئات التدريس فيها والتي ينطبق عليها ما ينطبق على الطلاب.

وأمام ما عرضناه فإننا نجد أنفسنا ملزمين بتوجيه دعوة صادقة إلى كافة عقلاء مأرب ومشائخها القبلية وشخصياتها الاجتماعية وقياداتها الحزبية والجماهيرية وقيادات السلطة المحلية والأجهزة الأمنية لتكثيف جهودهم نحو إبعاد الطلاب عن النزاعات القبلية، بما يكفل لهم مواصلة مشوارهم التعليمي انطلاقاً من قدسية العلم وطلابه ومدرسيه، واعتبار ساحات التعليم وممتلكات الصروح الجامعية أماكن لها حرمتها، يطال أي معتد عليها العقاب الذي يجب الاتفاق عليه قبلياً ورسمياً؛ كونها جريمة كبرى، وذلك من أجل إتاحة الفرصة أمام أجيالنا للحصول على تأهيل علمي وأكاديمي في ظروف آمنة وأجواء هادئة يرتفع فيها صوت العلم ويختفي أصوات الرصاص.

وما لم نحرص على تحقيق نتائج إيجابية في هذا الجانب فإن أي أحاديث قد تصدر من هنا أوهناك عن التنمية والنهوض بالمحافظة لا تعدو كونها أحاديث للاستهلاك الإعلامي وتضييع للوقت!

في المدى الطويل من شأن مبادرة جمعية المستقبل للتنمية والسلم الاجتماعي بمحافظة مأرب بخصوص النأي بالطلاب عن الثارات، والتي بدأت مرحلتها التمهيدية، أن تضع حداً للانعكاسات السلبية للنزاعات القبلية على مستقبل التعليم وطلاب الجامعات، طمعاً في الوصول إلى تجريم المساس بالطلاب وتهجير الحرم الجامعي.

في المدى القصير من شأن حملة إعلامية توعوية أن تؤدي إلى تشكيل رأي عام في أوساط القبائل المتنازعة يساهم في إنجاح تلك المبادرة وإخراجها إلى حيز التنفيذ. غير أن الأسوأ هو الانتظار في نظر الطلاب والمهتمين بالعملية التعليمية.

ولعل القول أسوأ من الفعل في هذا المجال. غير أن لمأرب وقبائلها سجلاً حافلاً بالتعاطي إيجابياً مع ما يخدم المصلحة العامة والذي ينبع من العادات والتقاليد وصفات الشهامة والتسامح التي يتسمون بها. ويمكن لجمعية المستقبل أن تجعل أبناء مأرب يفهمون أن في التعليم قوتهم الحقيقية ومستقبل أجيالهم الزاهر وأنهم من سيرسمون ملامح ذلك المستقبل.

القباطي: 35 سنة بين قسمي النسيج والصيانة إلى جانب 12 سنة إضافي بدون راتب

«خلاص.. ضاع الجمل بما حمل» عبارة يرددها عبده القباطي وهو يطالع ما تبقى من مصنع الغزل والنسيج

■ هلال الجمرة

تتضارب قدماه وهما تحملان جسده الستيني، الذي يرتدي حماسة شاب ديناميكي أضعفت آماله التحديثات الصورية للمصنع وأركنته إلى جوار بوابته.

لا تمر ساعة إلا و يمر معها خيال «عبده سالم القباطي» إن لم يكن جسده على كافة أقسام المصنع عله يجد التجديد الذي أخبر عنه، لكنه في كل مرة ومنذ 4 سنوات لم يجد سوى الحطام فيعود خائباً ومثقلاً بالحسرات والكرب.

صباح الاثنين الفائت، وقف العم عبده، كعادته، أمام بوابة المصنع يشاهد الخراب الذي لحق به قائلاً بتنهد: «آه.. آه! ضيعنا عمرنا فيه ودفنّا مستقبلنا وآمالنا بداخله وذلحين خرابة ودمار..».

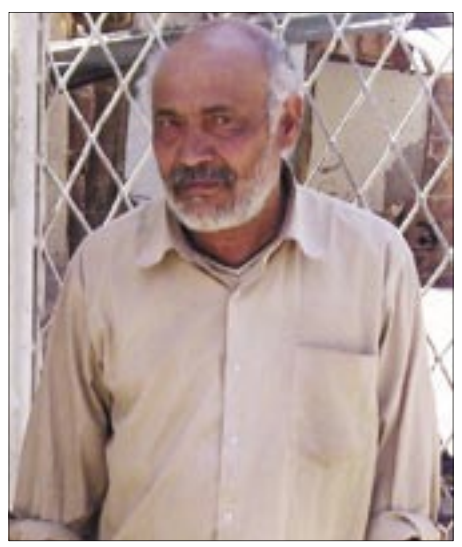

● القباطي

يشعر عبده سالم بالضياع وبأنه أصبح تائهاً بعد أن دمرت الحكومة أهدافه في الحياة «بقرارها توقيف المصنع»، فمن حينها وهو لا يعرف ماذا يعمل؛ ولهذا فقد اعتبر ذلك قراراً فاشلاً ومحبطاً، أعاق العمال وعرض بهم. فرواتبهم شحيحة واساليب التنكيل بهم كثيرة وبدأ في ذكر أهمها قائلاً: «يستلموا رواتب كل 3 أشهر وما يدوه إلا بعد صياح وملاحقة».

35 سنة هو العمر الذي أمضاه الرجل في العمل متنقلاً في قسمي النسيج والصيانة. وقد بدأ رحلته في العمل من قسم النسيج الذي كان ينتج كميات هائلة تفوق 45 ألف ياردة في اليوم «بـ400 مكنة نسيج صيني فقط»، حيث كانت أزهى مدة عاصرها وهي فترة السبعينيات، حينها لم يقتصر الاهتمام بالانتاج فقط، بل وصيانة الآلات واعطاء حقوق العمال، وقد حصلوا على أفضل الامتيازات والمكافآت التي يعتبرها أفضل من «المعاش»، غير أن هذه الامتيازات لم تدم طويلاً فقد بدأت في التضاؤل والإنخفاض منذ مطلع الثمانينيات.

لم يعد القباطي واعياً بما يدور من حوله، لكنه بدا شديد الحزن والأسى على المصير السيئ الذي ينتظر حياة 1500 عامل، واصفاً حالهم في هذه الفترة بقوله: «أصبحنا الآن كالغنم بلا راعي وكمجموعة مهمشة لا حياة لها».

● مصنع الغزل والنسيج - صنعاء

لقد تعلم الرجل من الصينيين الكثير في كل محتويات المصنع: فغرسوا في نفسه حب العمل؛ فأصبحت سمة يتصف بها حتى بعد أن غادروا، كما اكتسب منهم فن الصيانة فأصبحت لديه مهارة عالية وخبرة لا تضاهى في هذا المجال فانتقل إلى هذا القسم الذي أحبه، لكنه طور مهارته المكتسبة بدراسة 5 سنوات في المدرسة الفنية»، إلا أن معايير الترقيات في بلادنا لا توجد ويشكو بأن العالم والمتعلم في اليمن سواء».

ويتكبد العم عبده وعيناه تمتلئان بالدمع لينتقد وطن خدمه 50 سنة قائلاً: «بالله عليك تخدم 50 سنة ولا تحصل لا بيت ولا سكن».

ويتذكر عمله لساعات إضافية بلا مقابل قائلاً: «كنت أبكر من الساعة 6 وبزيادة ساعتين على البقية ولو حسبتها في السنة 720 ساعة وهذه لمدة 35 سنة تطلع فوقها 12 سنة إضافي وبلا مقابل». موضحاً أن راتبه لم يتجاوز 30 ألف ريال حتى الآن.

لم تجد أعمال طوال هذه السنوات فهو يصارع كي يتمكن من إعطاء شيء لبناته الثلاث. ويقول في ذلك: «البنات بندرسهم لاني ما قدرت أقدم لهم اكثر من هذا».

الوضع المادي الذي يعيشه مقرف؛ فهو لم يزر قريته منذ عشر سنوات ويبقى مترقباً عودة العمل في المصنع ليمارس مهامه في قسم الصيانة الذي ألفه كثيراً واشتاق إلى العمل فيه.

إنتهاء مستثمر الملح في عيد الوحدة

■ إبراهيم البعداني

حاول أن يطمئن على سلامة أشجار الفواكه المحيطة بمعمل الملح، لكن حراس المؤسسة زجروه بشدة خلال أقل من 9 أشهر تمكن غالب الخطاف، وهو مستثمر في إنتاج الملح، من زيارة مكاتب رفيعة في الدولة، أهمها دار الرئاسة والنيابة، للإستعانة بهم في حل مشكلته مع فرع المؤسسة الاقتصادية بمحافظة إب، غير أنه لم يتمكن حتى اللحظة من استرداد حقوقه المصادرة التي يسعى لإعادتها.

منذ نهاية العام الماضي والرجل يخوض في شريعة مع المؤسسة ويتوقع أن تطول إذا لم يلق تجاوباً من الجهات المسؤولة خاصة عندما يكون الخصم من «العيار الثقيل».

مطلع 2001 وقع الخطاف (45 عاماً) على عقد (إجارة) من فرع المؤسسة الاقتصادية بالمحافظة بشأن استئجاره لأحد الهناجر القديمة التابعة لها والكائنة في مفرق جبلة.

وبعد فترة وجيزة استطاع إعادة ترميمه وصيانته بتكلفة 20 مليون ريال بعد أن كان مهجوراً، وزوده بأحدث الآلات والمواد المصنعة.

كان المستثمر يلتزم بدفع الايجارات السنوية للمؤسسة حتى بعد أن طلبت في بداية 2005 زيادة الإيجار وبمعدل 30٪ بعقد جديد ينتهي في 2010م، إلا أن هذا لم يشفع له في عيد الوحدة، الذي احتضنته المحافظة، حيث تخلصت المؤسسة بطريقة مهذبة فطلبت منه إخلاء «الهنجر» لفترة لا تزيد عن 3 أيام ويقول الخطاف: «قالوا لي إنهم يحتاجوا الهنجر للطباخة ومقر للحرس الخاص وضيوف الرئاسة في أيام العيد الوطني».

ولأنه مهتم كثيراً بهذه المناسبة العظيمة، فقد وافق على إخلاء الهنجر من محتوياته، على أن يعاود العمل في انتاج الملح، بعد انتهائهم من هذا الحفل، معتقداً بأنه سيقدم خدمة وطنية يجازى عليها.

صحيح أنه كُرم سريعاً، لكنه ليس تكريماً بالمعنى نفسه، فقد وصف ذلك بصورة مختلفة قائلاً: «بعد الحفل جيت أستلم المبنى، وما أبصرت إلا حراسة من خارجه وهو مقفل بالسلاسل وسرت إلى عند مدير المؤسسة خالد الزهيري وقال لي: إنهم يحتاجوا المبنى». وبعدها اتضح له أن «الحرس الخاص وضيوف الرئاسة» ليست سوى حجة لطرده من المبنى والاستيلاء عليه، وأنه وقع في فخ عميق لم يستطع تجاوزه حتى الآن.

ساعتئذ اتجه الخطاف في الخط القانوني، محاولاً الوصول إلى الهنجر الذي استأجره من المؤسسة وطلب من الأخيرة الإفصاح عن مبرر دفعها لفض العقد المتفق عليه والاستيلاء على الهنجر وما يحتويه، إلا أنها لم تفصح عن ذلك، لكنه ما أن يعاود ذلك يجاب بأن عليه «التفاهم مع رئيس المؤسسة علي الكحلاني».

غير أنه لم يتراجع في ذلك فسافر إلى صنعاء لمقابلة الكحلاني الذي رفض مقابلته بعد أن تردد على مكتبه لأكثر من 21 يوماً.

● الخطاف

الاسبوع الماضي كان المستثمر يلف في مدينة إب حاملاً 4 أكياس متضمنة الأوراق والأوامر والمعاملة ويصعب عليه هضمها ويتحسر على فعلته تلك قائلاً: «آه... آه.. هذا جزائي أني صدقتهم وفرغت لهم الهنجر وبدل ما يدوا لي وسام صادروا حقي». متألماً بكثير من المرارة: «آه.. ذلحين العمال حقي مشردين في الشوارع وبدون عمل وبحسب العقد هم موظفين عندي لكن ما أفعل لهم دفعت لهم رواتب أشهر وبعت ما فوقي وماتحتي من أجل أوفي معاهم ومصاريف شريعة وما أفعل...».

الخطاف شعوق لرؤية الأشجار التي زرعها في المساحة المجاورة للهنجر وهي ما يؤرقه ويسهره خوفاً من هلاكها ويقول متغنياً بأشجار البن: «معي أكثر من 35 غرسة يا سلام لو تشوف ما أحلاها أحلى من السكر ورائحته تفتح النفس، ومعي 25 شجرة مثمرة من الرمان وجوافة وتفاح وكلهن مثمرات».

ويضيف مع بقاء البن: «بالله عليك ليش ما يسمحوا لي ازور البن واسقيهن واتفاقدهن..أيش ذنبهن».

«النداء» توجهت إلى مكان العمل، وحين وصلت إلى هناك وجدت العشرات من المواطنين في طابور طويل أمام بوابة العمل اتضح لي أن المؤسسة حولت الهنجر إلى مخزن لبيع القمح للمواطنين.. وحيث حاولت الاستفسار عن العميل اعترضني حراس المؤسسة وطلبوا مني الانصراف، وحين حاولت تصوير الهنجر من الخارج اعترضني الحرس مرة أخرى وقاموا بمصادرة التلفون الذي كنت أصور بواسطته ورفضوا إعادته إليَّ بحجة أني أريد تصوير المواطنين وهم يتزاحمون لشراء القمح.. وحين كان الحارس «الجندي» لا يستطيع استعمال الهاتف اخبرته أني أريد تصوير المجسم الموجود فوق البوابة وهو عبارة عن مجسم للخيل شعار المؤتمر الشعبي العام الذي وضعته الخطاف فوق بوابة المعمل في الانتخابات الرئاسية بعدها ابتسم الجندي وقال لي: «صور».

كان الخطاف قد استخدم سيارتين خاصتين بتوزيع الملح خارج المعمل فعند تسليمه المعمل للمؤسسة كانت السيارتان خارج المدينة. والآن فإن السيارتين مركونتان بجوار منزله قد تعطلتا بسبب الصدأ والوقوف المستمر، وبالاضافة إلى «طاحون» خاص بتكرير الملح حصل عليه الخطاف من مكتب منظمة اليونسف بصنعاء بعد عيد الوحدة تكريماً له.. وبسبب إغلاق المعمل من قبل المؤسسة تعطل الطاحون هو الآخر بسبب الصدأ بعد تعرضها للشمس والأمطار خارج المعمل.

«النداء» حصلت على مذكرة قانونية مفصلة خاصة بقضية الخطاف مع المؤسسة الاقتصادية تحمل الرقم 350 لسنة 2007 صادرة من نيابة شرق إب، أوضحت المذكرة اعتراف المؤسسة بإغلاقها للمعمل، بعد أن أشعرت غالب الخطاف بحاجتها للهنجر لغرض حفظ الألعاب النارية الخاصة بعيد الوحدة. وأوضحت المذكرة تعرض الآلات والمعدات للصدأ وأن الإغلاق ترتب عليه أضرار مادية تمثلت بإتلاف المعدات الخاصة بمعمل الملح من خلال تسرب الصدأ إليها داخلياً وخارجياً مما أدى إلى تعطيلها. وأكدت المذكرة أن استمرار الاغلاق سيؤدي إلى إتلاف الملح الخام والملح المنتج وسيؤدي إلى فساده.

وجاء في المذكرة أن توقيف الانتاج وتعطيل المعمل بكافة معداته عن العمل هو في حد ذاته اضرار بمال الغير. وكذلك تسبب في خسائر مادية بتوقيف العمل وما سينتج عن ذلك من إيقاف المقابل المادي لصاحب المعمل وتعطيل العمال عن العمل. وهذا يناقض توجه الدولة إلى تشجيع الاستثمار وسينعكس سلباً على المستثمرين الذين سيترددون في الاستثمار في ظل هذا الوضع. فالمؤسسة تمثل أحد قطاعات الدولة وهذه ايضاً تعد أضراراً مادية لأنها ستنعكس على اقتصاد البلد سلباً وعلى العمالة اليمنية.

وأضافت المذكرة أن ما حدث سبب أضراراً معنوية تمثلت في ضياع سوق الملح «ملح سليم» الذي كان يسوق للمحافظة وجعل معامل أخرى تستأثر بالسوق. وأيضاً سينعكس سلباً على سمعة المستثمر وحاجته بعد ذلك لبناء سمعة جديدة والحصول على زبائن جدد مرة أخرى وإعادة بناء وتنمية الاسم التجاري مرة أخرى.

وخلصت المذكرة إلى أنه في حالة الحلم للمستثمر بالتعويض عما أصابه من أضرار، فإن ذلك سيكلف الخزينة العامة للدولة مبالغ كبيرة بالملايين والسبب في ذلك التصرف الخاطئ للقائمين على المؤسسة وهذا في حد ذاته إضرار بمصلحة الدولة مادياً ومعنوياً.

الموجاني يبحث عمّن يحرره من قبضة البحث

ما زال محمد الموجاني وراء قضبان سجن البحث الجنائي في أمانة العاصمة منذ قرابة أربعة أشهر بدون ذنب سوى أنه طالب جامعي، ولكن حُجَّة إبقائه في دهاليز البحث هي أنهم اتخذوه «رهينة» حتى يحضر أخاه الأكبر لتسليم نفسه إليهم.

أقتيد الموجاني من باحة الحرم الجامعي بداية عامه الدراسي الذي تحول إلى عام اعتقالي بلا تهمة.

لم يستطع الطالب في كلية التجارة أن يذهب لأداء الامتحانات النهائية للفصل الدراسي الأول فيما لا تملك أسرته سوى رفع المناشدات المتعددة اعلاها رسالتهم إلى النائب العام والأخرى إلى وكيل وزارة الداخلية للأمن العام ملتمسين عدالتهم للإفراج عنه.

وطالبت الرسالة التي رفعها شقيق السجين إلى النائب العام بالإنصاف. وبالرغم من توجيه وكيل نيابة شمال

● الموجاني

الأمانة بالتأكد «من مشروعية السجن طول هذه المدة والتوجيه بما يلزم»، إلا أن الرسالة ظلت مساحة لمجموعة من التوقيعات التي ما لبثت أن تبخرت لدى وصولها إلى مدير بحث الأمانة، فقد طلب منه إرسال الأوليات الخاصة بالموجاني في حال كان عليه تهمة جنائية أو الإفراج عنه وفقاً للقانون.

بيد أنه لم يضع أي اعتبار لهذه التوجيهات ولم يعرها أي اهتمام.

لقد خالج علي الموجاني (الأخ الأصغر للرهينة) شعور بضياع القانون في أدراج لا تعي معناه ولا تتحدث سوى بالوساطة حيث يقول: «خلوا أخي مجرم حرب لأن غريم أخي الكبير من سنحان وبه قضايا تحتاج إلى حزم إلا أنها لا تهمهم لأن الغرماء ليسوا من سنحان».

سبق وأن طلب علي من وكيل وزارة الداخلية انتشال أخيه من دهاليز البحث، إلا أنه أحال الأمر على مدير أمن العاصمة ووجهه بالإطلاع والإفادة عن سبب حجز الموجاني.

مدير الأمن بدوره وجه مدير البحث الجنائي بالإطلاع والإفادة، إلا أن علي لا يزال بانتظار الجواب والإفراج عن أخيه.

أبناء الكبس يناشدون الرئيس الوفاء بوعده وصون دمائهم

10 أعوام من المواجهات المسلحة في خولان

دخلت المواجهات المسلحة بين قبيلتي نهد والكبس في مديرية خولان، عامها العاشر دون وجود مؤشرات حقيقية لانتهائها.

المواجهات التي نشبت بين القبيلتين عام 1997 على جبل ادعت كل منهما ملكيته، حصدت عشرات القتلى والجرحى من الطرفين، وسط تقاعس السلطات عن القيام بوظائفها، والاكتفاء بالإحاطة بتفاصيل القضية.

وبحسب رسالة أبناء قبيلة الكبس الموجهة إلى رئيس الجمهورية (حصلت الصحيفة على نسخة منها) فقد تم تحكيم مشائخ خولان مرات عدة منذ نشوب المواجهات دون جدوى.

وناشدوا في رسالتهم رئيس الجمهورية التدخل وتنفيذ شرع الله ومنحهم الأمان، بما يحفظ أموالهم وأعراضهم كمواطنين، وفاءً بما التزم به سابقاً. موضحين أن رئيس الجمهورية سبق أن استدعى أعيان القبيلتين وألزمهم التوقيع على صلح عمره عامان ونصف على أن يُحل الخلاف خلال مدة الهدنة.

وذكرت الرسالة، أن الهدنة ا نتهت مدتها دون وفاء الرئيس بوعده، وتجددت المواجهات بين القبيلتين، أعقبها تدخل مشائخ خولان لتجديد مدة الهدنة.

وقالوا إن حملة عسكرية توجهت الاسبوع الفائت إلى المنطقة ما أسفر عن توقف المواجهات مطالبين السلطة باستثمار هذا التوقف والإسراع في إصدار حكم لإنهاء ما أسموه «الحرب الشنيعة».

حجة تلوح بالتمرد على الدولة

تلقى حسين يحيى راجح، 55 عاماً، خبراً مزعجاً للغاية، صباح الـ7 من الشهر الجاري، أبلغه أحد الأصدقاء، أن ابنه البكر طريح الفراش، ونصحه بالاتصال بأسرته.

ساعتذاك كان حسين قد أتم صلاة الفجر وعلى مقربة من عزبته في «الرياض» عاصمة السعودية، حيث يعمل هناك. رفع جهاز الموبايل وشرع في الاتصال بأسرته على رقم منزله في محافظة حجة، مديرية بني العوام، عزلة جبل نمر. في الفاصل الزمني بين إتصاله ورفع سماعة الهاتف في الطرف الآخر (منزله) كان الأب يفكر بمرض ابنه البكر «عبدالله» وإن كان من النوع الخطير ويستدعي إلى نقله إلى الخارج، وعن أقرب مركز حوالات مالية، كان أول ما سيطلبه هو التحدث إلى ابنه والإطمئنان على صحته. وفجأة جاء الصوت من الطرف الآخر: «ألو!» كان صوت أحد أبنائه، سلم عليه و سأل عن «عبدالله»، لم يكن الجواب متوقعاً، «عبدالله قتل في ذمار». كان النبأ مخيفاً وصاعقاً للأب الذي حضر إلى مقر الصحيفة مساء الاثنين الماضي.

لقد قتل «عبدالله» 25 عاماً، أثناء أداء الواجب كجندي في شرطة النجدة بمحافظة ذمار.

في الساعات الأولى من فجر أول جمعة في هذا الشهر 7 مارس، كانت حملة أمنية تحاصر أبناء قبيلة المقادشة المسلحين الذين تدافعوا إلى مدينة ذمار على خلفية تجريد أحد أعيان القبيلة ومرافقيه من سلاحهم، بموجب قانون منع حمل الأسلحة في المدن.

كانت الحملة من الأمن العام والأمن المركزي وشرطة النجدة بالمحافظة. حينها كان عبدالله يقود سيارة قائد شرطة النجدة.

تبادل الطرفان (الأمن وأبناء قبيلة المقادشة) إطلاق النار، وأسفر عن مقتل الجندي «عبدالله» وإصابة آخرين من أبناء المقادشة الذين أيضاً احتجزوا طقماً عسكرياً لديهم أثناء المواجهات.

والد «عبدالله» الذي غادر الرياض عصر الجمعة المشؤومة، متجهاً صوب اليمن ظل يتواصل مع أصدقائه ومشائخ منطقته، ويسألهم عن مصير قاتلي إبنه، وإذا ما كان قد أحيلوا إلى النيابة، لكن الرد أيضاً كان صاعقاً: «ما يزالون طلقاء».

وصل إلى منزله مساء السبت وصباح اليوم الثاني (الأحد) كان في أمانة العاصمة محاطاً بمشائخ و أعيان محافظة حجة وممثليها في البرلمان، يشدون أزره وأقسمو له بالوقوف معه حتى ينال القتلة جزاءهم ا لعادل.

الالتزام ذاته تكرر قطعه أثناء اجتماعهم مع الشيخ صادق عبدالله بن حسين الأحمر باعتباره شيخ مشائخ حاشد، وفي ديوانه شكلت لجنة لمتابعة قضية مقتل الجندي «عبدالله».

الحملة الأمنية لمحاصرة أبناء قبيلة المقادشة كانت بتوجيه من وزير الداخلية، وألغي أيضاً بتوجيه من وزير الداخلية بعد ساعة فقط من صدور الأول. لقد تدخل محافظ محافظة صنعاء، علي محمد المقدشي، والتزم بتسليم المطلوبين مقابل رفع الحملة الأمنية.

وبعد ساعات من رفع الحملة أعيد الطقم العسكري المحتجز وهجر مدير أمن المحافظة بعشرة أشوار؛ لإطلاق الرصاص على منزله وسيارته، غير أن المطلوبين للسلطات لم يتم تسليمهم وفق الإلتزام.

وكانت اللجنة الإعلامية بمحافظة ذمار اجتمعت الثلاثاء قبل الماضي ووجهت رسالة إلى وزير الداخلية، مفادها أن المهلة التي التزم بها محافظ محافظة صنعاء لتسليمه المطلوبين انتهت (48 ساعة) دون الوفاء بالالتزام، وإنه، أي المحافظ، تم التوصل معه وكان رده أنه على تواصل مع وزير الداخلية.

ونقلت مصادر حضرت اللقاء الأخير بين وزير الداخلية واللجنة المكلفة بمتابعة مقتل الجندي «عبدالله» بالإضافة إلى بعض برلماني محافظة حجة، الاثنين الماضي، أن الوزير وعدهم بضبط المطلوبين خلال مدة أقصاها أسبوع من الاجتماع، وتقديمهم إلى العدالة.

وأضافت المصادر أن اللجنة المكلفة بالمتابعة لوحت في ختام الاجتماع، بخروج محافظة حجة عن الولاء للحكومة، كما ولن يقبلوا بأي مسؤول حكومي (مدنياً أو عسكرياً)، داخل المحافظة، حال انقضاء الاسبوع والجناة طلقاء.

محافظ محافظة صنعاء علي محمد المقدشي أكد في اتصاد هاتفي لـ«النداء» أن القضية حلت بنسبة 90٪ ولم يتبق سوى قضية مقتل الجندي عبدالله والمصابين المقادشة، وهذه -حد قوله- تولى وزير الداخلية متابعتها شخصياً. وقال إن تدخله جاء لحقن الدماء.

أما حسين يحيى راجح (والد الجندي عبدالله) أكد أنه لن يغادر اليمن إلا بعد الإقتصاص من قتل] إبنه، وطالب رئيس الجمهورية ووزير الداخلية وجهاز الدولة، بتطبيق الدستور الذي أقسموا عليه قبل توليهم مناصبهم وتقديم القتلة إلى العدالة.

● عبدالله راجح

● حسين راجح

نيابة تعز تستدعي مدير أمن مقبنة للتحقيق

وجه رئيس نيابة استئناف محافظة تعز، الأحد الماضي، باستدعاء مدير أمن مديرية مقبنة رزاز الكامل للمثول أمام النيابة لسماع أقواله في قضية منظورة أمامها.

وتحقق النيابة مع مدير أمن مقبنة في عدة قضايا مرفوعة ضده من قبل أهالي المديرية.

توجيه نيابة تعز يأتي بعد عدة شكاوى ومذكرات من قبل منظمة «هود» وفريقها القانوني بتعز ضد مدير أمن مقبنة على خلفية حجزه حرية مواطنين خلافاً للقانون كاحتجاز المواطنين عبدالرحيم الشميري ومحمد جازم سعد من دون مسوغ قانوني وعلى ذمة قضية مدنية بقصد إجبارهم على دفع مبالغ مالية دون وجه حق.

وكان النائب العام، وبناء على مذكرة منظمة «هود»، وجه الأسبوع الماضي، رئيس نيابة تعز بإحضار الشميري وسعد من سجن أمن مقبنة إلى النيابة، واتخاذ الاجراءات القانونية.

مذكرة منظمة «هود» (تناولتها الصحيفة في عددها قبل الماضي) طالبت النائب العام بالتوجيه إلى نيابة تعز بالانتقال إلى مكان احتجاز الشميري وسعد، وإثبات واقعة الاحتجاز والإفراج عنهما وعن كل مسجون بغير حق والتحقيق مع مرتكبيها.

البرلمان يشكل لجنة خاصة لتقصي الحقائق عما يتعرض له مواطنو خدير من مظالم من قبل متنفذ

بناءً على طلب تقدم به أكثر من 20 نائباً شكل مجلس النواب في جلسته الأثنين الماضي لجنة خاصة لتقصي الحقائق حول المظالم التي يتعرض لها أبناء مديرية خدير محافظة تعز.

وذكر المواطنون في شكواهم التي تضمنها طلب النواب عما يتعرضون له من مظالم ومضايقات من قبل متنفذ في الدولة قام بإبعاد 67 معلماً ومعلمة في إدارة التربية من اعمالهم ونقلهم إلى أعمال اخرى وفي مناطق أخرى أيضاً.

وأضافوا أن من ضمن الممارسات غير القانونية نقل معلمات إلى مدارس بنين خلافاً لحاجة مدارس المديرية، وإغلاق مدارس تحفيظ القرآن وتوزيع مدرسيها على مدارس بعيدة.

وأشار النواب في طلبهم إلى أن آخر المظالم ما تعرض له المستثمر اليمني والمغترب في امريكا صالح حميد من استيلاء على السوق التجاري برغم أنه مستأجر من مكتب الأشغال العامة في تعز.

النجري يرفض استدعاء النيابة ويدعو نقابة الصحفيين للوقوف إلى جانبه

■ إب - «النداء»

رفض الزميل عبدالوارث النجري مراسل صحيفة «أخبار اليوم» بمحافظة إب طلب استدعاء النيابة العامة بإب للحضور والتحقيق معه وسماع أقواله في الشكوى المرفوعة ضده من قبل حزام الأشول مدير عام مكتب الخدمة المدنية، ومحمد الجماعي مدير عام مكتب التعليم الفني والتدريب المهني بالمحافظة.

وفي تصريح لـ«النداء» قال النجري إنه يستغرب قيام النيابة العامة باستدعائه في قضية نشر ليست من اختصاصها. حيث كان من الأجدر أن يتم استدعاؤه من قبل نيابة الصحافة والمطبوعات كونها المعنية بذلك.

وأضاف النجري أن الاستدعاء الذي وصله من النيابة بناء على شكوى تقدم بها ضده مدير الخدمة ومدير التعليم الفني بالمحافظة بنشر تقارير وأخبار عن المؤسستين الحكوميتين بناء على وثائق حصل عليها من مصادره.

وأكد أنه تلقى تهديدات تلفونية من قبل الأشول والجماعي، داعياً نقابة الصحفيين اليمنيين إلى التصدي لمثل هذه الأعمال الهادفة إلى تكميم الأفواه.

اعلاميون وحقوقيون يزورون الطفلة العمرانية سوسن

زار فريق إعلامي وحقوقي برئاسة أمل الباشا رئيسة منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان صباح السبت الماضي، الطفلة العمرانية «سوسن» وأسرتها بمديرية جبل يزيد في محافظة عمران.

وشكت الطفلة، التي ثارت قضيتها خلال السنتين الأخيرتين معاناتها وتهديدها بالقتل بعد صور حكم محكمة جبل عيال يزيد الإبتدائية ببراءة المتهم بقضية اغتصابها، لكن محاميها المكلف في المنتدى استأنف الحكم. وقد وصفت الطفلة الحالة التي تمر بها قائلة: «أنا خايفة منه»، قاصدة بذلك المتهم.

ويتبنى منتدى الشقائق قضية سوسن منذ أكثر من عامين.

● سوسن

مرضى الجلطات الدماغية يؤسسون جمعية «الأمل»

عقد الاربعاء قبل الماضي الاجتماع التأسيسي لجمعية الأمل لرعاية مرضى الجلطات الدماغية والمقعدين في أمانة العاصمة. وفي الاجتماع تم مناقشة وإقرار مشروع النظام الأساسي للجمعية وانتخاب هيئة إدارية ولجنة رقابة وتفتيش.

وفاز بعضوية الهيئة الإدارية للجمعية كل من خالد أحمد علي السلامي -رئيساً، ومحمد صالح علي اليريمي -نائباً، وهزاع محمد الصلوي -أميناً عاماً، وعبدالجليل سيف العامري -مسؤولاً مالياً، وسليم حمود شجاع الدين -مسؤولاً ثقافياً وعلاقات عامة، ونادية الحوملي -مسؤولة القطاع النسائي، وجابر قائد المنتصر- مسؤولاً صحياً، وعبدالله عبدالوهاب الشرعبي، مسؤولاً اجتماعي.

كما فاز في لجنة الرقابة عصام عبده محمد العبسي -رئيساً، ومحمد هادي دهيش -نائباً، وحسين عبدالقادر مقرراً.

مرضى وحالات نفسية.. والجن هم المتهمون

■ فؤاد مسعد

مشكلة أخذت تتصاعد، ويتكاثر ضحاياها الذين معظمهم (إن لم يكن جميعهم) من النساء سيما الفتيات منهن، وهذا مبعث الخطورة فيها. وثمة تعتيم، يقوم به المصابون وأقاربهم الذين يتصورون أنه بمزيد من التكتيم يكون العلاج، وحيث ترتفع معدلات الأمية تتزايد أعداد الضحايا، وحينما تقل نسبة الإلتحاق بالتعليم تتضاعف الحالات المرضية التي يغذيها الجهل بمختلف أشكاله.

والمثير إبقاء تلك الحالات -على خطورتها- طي الكتمان والتحفظ الشديد على كثير مما يعدونها أسراراً ينبغي ألا تكشف.

وما دام من سيذهب إليه المصاب بتلك الحالة ليس طبيباً يمارس مهنة الطب المعروفة، بل شخص يتولى قراءة القرآن حتى يبادر الجني بالخروج من جسد المصاب بالمس «رضا والا صميل»، فلا داعي لكسف خفايا المرض وأعراضه.

لقد بدأت المشكلة تظهر قبل فترة، غير أنها تكاثرة في السنوات الخمس الأخيرة بشكل لافت.

■ الطالبة الجامعية (ز. ح) تمت خطبتها قبل سنوات من أحد أقاربها، وعندما اقترب موعد زواجها من ذلك الشخص الذي لم تكن تشعر نحوه بالتوافق النفسي رغم موافقة أهلها عليه بدأت تنتابها حالات اكتئاب وإغماء تداهمها بين وقت وآخر، بالإضافة لبعض الامراض الأخرى وإصابتها بالتشنجات بشكل شبه دائم، ونتيجة لذلك تدهورت حالتها الصحية والنفسية، مما جعل أهلها يخافون عليها. في بادئ الأمر ذهبوا بها إلى المستشفى. وهناك أخبرهم الأطباء بأنها لا تعاني أيا من الأمراض العضوية وأن ما ينتابها ناجم عن مرض نفسي. وبدلاً من استشارة الطبيب النفسي يمموا بها شطر المقرئين الذين تكاثرت أعداداهم مؤخراً بكثرة الأشرطة والكتيبات التي تضخ المشائخ ضخاً عجيباً. وفي حضرة المقرئين علاوة على تبريراتهم لتلك الحالات بأقاويل لا تمت للحقائق العلمية بصلة، فإنهم يمطرون ضحاياهم بوابل من أعمال الضرب والكي والصعق الكهربائي رغبة في تخليهم من «الجني» الذي يداهم الجسد في أي لحظة، ومن ثم يعبث به إلى أن يتم إخراجه بكل ما أوتي المعالجون من قوة.

ومع كثرة ما مورس على الضحية من صعقات كهربائية، إلا أنها لم تتماثل للشفاء إلا عندما قام أهلها بفسخ الخطوبة حين يئسوا من شفائها وهو ما وافق عقلية الطرف الآخر الذي لم يكن ليوافق على الزواج من فتاة صارت مريضة بالمس!!

عندها قرر الزواج بأخرى، ليزول الكابوس الذي كان جاثماً على خطيبته السابقة، وتدريجياً بدأت تعود لحايتها الطبيعية وهي الآن -على ما يبدو- مرتاحة البال حيث تخلصت من تلك الأعراض التي داهمتها لما يقارب سنتين، وإن كانت آثار الصعق الكهربائي والكي لا تزال بادية على أجزاء من جسدها.

■ (س. ع) هي الأخرى طالبة جامعية معروفة بتفوقها الدراسي، ونتيجة للعنف الأسري الذي يمارس عليها من أخيها الأكبر بصورة فظة وقاسية وبشكل يومي، ينبئ عن شك يبديه نحوها وبقية أخواتها لدرجة تشعر تحت وطأتها بامتهان كرامتها. وإضافة لما سبق تعيش وأسرتها وضعاً بالغ الصعوبة اقتصادياً واجتماعياً، وتحاول أن تقوم بدورها في تربية إخوانها الصغار، إلا أنها تجد صعوبة في التوفيق بين مستواها العلمي المتميز ووضعها المعيشي والاسري القاسي؛ ما سبب لها بعض المتاعب نفسياً وجسدياً، حيث تنتابها التشنجات، وأحياناً الاغماء والصرع، لكن لمن تشكو مأسيها؟

كبت اجتماعي يفرض عليها وعلى أمثالها سيلجاً منيعاً ليس بإمكانها تجاوزه والجرأة على مجرد البوح بما تعانيه!!

وظلم وعنف وقسوة مجمل ما يجود به أقرب الناس إليها.

فماذا تنتظر من البعيد والقريب أن يفعل تجاه ظلم ذوي القربى الذي هو أشد مضاضة؟!

إن قرر الحريصون على صحتها العمل على تخليصها مما هي فيه من معاناة، فعلى الغالب سيتجهون بها نحو مقرئين لا يفقهون من حالاتها غير «جني مسها ويجب إخراجه»، مغفلين ومتغافلين عن ظلم الإنس وقسوتهم بحق أخواتهم الإنسيات.

■ إحداهن كانت تدرس في الثانوية حينما أجبرها أهلها على الزواج من أحد الأقارب الذي لم تكن تود الارتباط به، وتحت الضغوط الأسرية المتواصلة قبلت على مضض، ومن أول يوم و زوجها الذي يعرف بمشاعرها نحوه، يمارس بحقها صنوف الإهانة والتعذيب. وإزاء وضع كهذا انطوت على نفسها في بيت الزوجية الذي صار أشبه بالسجن. وحين قام الزوج (سبب المعاناة) بالذهاب بها إلى احد المقرئين أفاده الأخير أن جنياً تلبسها نتيجة عشقه لها منذ ليلة الزفاف، حسب إفادة الشيخ!! ووجد هذا المنطق تبريره في كون المرأة تمر عليها أيام وهي طريحة الفراش تعاني ما يشبه الشلل التام وهذا ما جعل تجار الوهم يعللون هذا الشكل بأنها تزوجت الجني طوال الأيام التي لا تستطيع فيها الحراك!!

ومع أن الاطباء يقولون انها تعاني مشكلة نفسية وليس غيرها، إلا أن هناك اصراراً على تصديق ما قاله شيوخ «المس»! ولا تزال معاناتها تتواصل ما دام الجهل مخيما، حيث أصيبت مولودتها بمرض جلدي فور ولادتها مما أدى إلى احمرار جسدها.

وبدلاً من البحث عن طبيب مختص اختار الأهل الطريق التي يسلكونها دائماً وذلك لاعتقادهم أن عيناً أصابت الصغيرة كما أصابت أمها ليلة زفافها. وهناك كان الشيخ (وما أكثر المشائخ من هذا النوع) في انتظار زبائنه الدائمين ليخبرهم أن عيناً حاسدة أصابتها. وأخذت الطفلة من مقر إلى آخر ومع الأيام كانت حالتها تزداد سوءاً. وفي أحد الأيام تنبه أحد الاقارب وذهب بها للمستشفى ليخبره الطبيب ان الطفلة تعاني من تشوه خلقي حيث لا تؤدي المعدة دورها بالشكل المطلوب، وظهرت عليها الافرازات في الجلد ونتيجة لتأخرهم عن الطبيب لم يستطيع التدخل لعمل اللازم، ولم تمض أيام قليلة حتى كانت الطفلة في عداد الراحلين، لتزداد معاناة الأم المريضة.

وهناك كثير من الحالات المشابهة لما أوردنا وقر آثرنا تناولها عن بعد بسبب تحفظ الأقارب عن معاناة مرضاهم.

غير أن منير مانع، وهو من المقرئين الذين يمارسون القراءة بصورة دائمة، يرى أن هناك حالات مس يصاب بها الانسان ذكراً كان أو أنثى، ومن خلال قيامه بقراءة القرآن على بعضهم، وجد أنهم تماثلوا للشفاء ولم يعودوا يشعرون بما كانوا يعيشونه من معاناة. ويؤكد في حديثه لـ«النداء» على ضرورة التفريق بين من يصاب بحالة نفسية ومن يصاب بما يعرف بالمس، حيث أن الأول لا علاقة للمقرئين بما يعانيه، بعكس المصاب بالمس الذي لا يبرأ إلا بقراءة القرآن.

وعن الآلية التي يتخذونها للتفريق بين الحالتين قال إنها تتم القراءة على أي مصاب يأتي، وأثناء القراءة يتبين الفرق من خلال الغيبوبة التي تلاحظ على الممسوس (المصاب المس) بينما لا يمكن أن تلاحظ على الآخر، وهنا يتعين مواصلة الجلسات التي يقرأ فيها على من داهمه المس حتى يخرج، مضيفاً: «وهذا ما نقوم به».

وعن أسباب حدوث المس يقول منير أنه يقع أحياناً أثناء غفلة يغفل فيها ا لانسان عن الذكر، أو بسبب السحر وهناك حالات كثيرة لاحظنا أن السحر كان وراءها، إضافة إلى أن المعاصي تعد من أهم الأسباب.

علي الحرازي -مقرئ وهو خريج كلية الشريعة- قال إن بعض من عُرضوا عليه احتاجوا لجلسات كثيرة كي يعودوا إلى وضعهم الطبيعي، وعمَّ يستخدمه بعضهم من أدوات كهربائية وكي، قال: «نحن لا نستخدم هذه الاشياء واعرف كثيرين لا يستخدمونها، حيث يفضل الاكتفاء بقراءة القرآن». وينصح من يستخدمونها بالكف عن ذلك لما يلحق من ضرر بالشخص المصاب الذي يتوقع أن يشفي من الحالة التي هو فيها بينما تظل أضرار الكي وغيره لفترة طويلة باقية على جسده.

بخصوص ما يتقاضاه المقرفون من أجور مقابل القراءة على المرضى، قال الحرازي لـ«النداء»: «الأمر يختلف من شخص لآخر، فهناك اشخاص معرفون بأنهم لا يقبلون أي شيء مقابل القراءة، وهناك من يعطي زبائنه تسعيرة تكون ثابتة إلى حد ما حيث يأخذ على الجلسة الواحدة من ثلاثة إلى خمسة ألف والبعض يأخذ ألف ريال في كل نصف ساعة، مع العلم أن الجلسة الواحدة لا تتجاوز ساعة على أكثر تقدير، وكلما طالت الجلسات زادت قيمة الفاتورة».

وعن دور مكتب الصحة في الرقابة قال محسن الكوكباني -نائب مدير مكتب الصحة، بالضالع- في تصريحه لـ«النداء»: «مكتب الصحة معني بمراقبة المؤسسات والمراكز الصحية التي يشرف عليها والمصرح لها من الصحة سواء حكومية أو خاصة. وليس معنياً بغيرها».

وأفاد عبدالفتاح علي عبدالله مدير الاعلام والتثقيف الصحي- بالمكتب قائلاً: «يوجد لدينا منسق للأمراض النفسية وهو من يتولى -بحكم تخصصه- متابعة مثل هذه الحالات». وعن دور المكتب في التوعية قال: «أنه يفترض أن تتولى مكاتب الصحة القيام بهذا الدور لكن هذا لا يتم للأسف».

وأضاف: لا توجد لدينا الأدوات الصحية ولا الأدوية المناسبة لمثل هذه الأمراض مما يجعل دور الصحة ومكاتبها شبه مغيب في هذا الجانب.

واختتم حديثه لـ«النداء» بالقول إنه لم تصل المكتب إفادات ولا شكاوى متعلقة بهذه الحالات.

وتتعدد الأسباب المؤدية لتزايد الضحايا المصابين بتلك الحالات حيث يرجعها البعض لأسباب اجتماعية كالضغط والكبت والعنف الأسري وحرمان المرأة من حقها في التعليم وحقها في الصحة وحقها في اختيار الزوج بعيداً عن وصاية الأقارب وضغوطهم، إضافة للزواج المبكر مع عدم مراعاة الفوارق الموجودة بين الفتاة ومن سيتم ارتباطها به في المستقبل. كما يأتي الجهل في مقدمة الأسباب التي تغذي مثل هذه الحالات المصحوبة بانتهاكات تحط من كرامة المرأة، ويقود الجهل أيضاً للبحث عن الشفاء في أروقة السحرة والمشعوذين الذين بدورهم يعملون على مضاعفة المعاناة.

ويعتقد آخرون أن عدم فهم دور الطب النفسي يجعل قطاعاً من المجتمع يحجم عن الذهاب إليه بوصفه خاصاً بالمجانين، وهو ما لا يرضاه الكثيرون لأقاربهم من المرضى والمصابين بأي حالة نفسية من الحالات التي غالباً ما تنتاب الشخص لأي سبب وتحت أي ظرف من الظروف.

القات يغتال برتقال المنار

■ ذمار - صقر أبو حسن

على الضد من رغبة الاحتفاظ بها انتزعت شجرة الأجداد في مديرية المنار بمحافظة ذمار بأياد هدها الفقر، عدا «محمد الكينعي» الذي جلس مستظلاً بأوراق أشجار البرتقال في مزرعته الصغيرة عازماً على المضي في إطلاق الحياة لها، امتدت سواعد مزارعي المنطقة لتمارس أعمال القلع والإزالة ضداً على شجرة البرتقال الكانت أهم مصادر الدخل على مدى سنوات طويلة.

محمد اللذع قال معلقاً على المشهد: «لقد استبدلوا شجرة القات (الولعة)» بشجرة الأجداد».

حقاً، سيبدو الأمر أشبه بمأساة لم يعد باستطاعة أبناء مديرية المنار -آنس التعامل معها على غير حقيقتها، وكل ما قالوه في أحاديثهم لـ«النداء» ليس أكثر من مبررات اكثر مرارة من المأساة الواقعة نفسها.

عبدالله المنيري تحدث عن «الماء» كسبب في ما آل إليه وضع البرتقال، فضلاً عن توضيح آخر بدا لصيقاً بالمال: للبرتقال موسم واحد في السنة أما القات في كل يوم موسم. وأضاف: «كل واحد يبحث عن خراجه».

عدد سكان مديرية المنار يقارب 49027 نسمة، وتقدر مساحتها بحوالى 400 كم2 وتقع إلى الشمال الغربي من محافظة ذمار، لها عاصمة تسمى «حمام علي».

المديرية اشتهرت بانتاجها الضخم، الحمضيات (البرتقال واليوسفي) ولإن يبدو ساق شجرة البرتقال أكثر جسارة وأوراقها أكثر غلظة، إلا أن ذلك لم يشفع لها في البقاء، لقد وقعت فريسة لشجرة القات الأقل غلاظة في سيقانها وأوراقها من الأولى.

لم يخف مدير إدارة الزراعة بالمديرية عبدالحكيم الجنيد العامل الرئيسي الذي حول «القات» إلى قاتل للبرتقال وقال لـ«النداء»: ا لربح السريع مكن محصول القات من أن يكون بديلاً للبرتقال.

وأضاف: «: تدهور الحمضيات سببه قلة الأسواق واستمرارية القات الذي يأتي بصورة سريعة».

وأشار الجنيد وهو مدير إدارة الزراعة بالمديرية إلى المحاولات القائمة لدعم مزارعي الحمضيات بالمديرية بقدر الإمكانات المتوافرة، لافتاً إلى أن مشتل الإدارة يمنح المزارعين شتلات بأسعار رمزية.

وبالعودة إلى الحاج محمد الكينعي الذي يرفض مصادرة شجرة البرتقال فقد شبه القات بالسم والبرتقال بالدواء متسائلاً: «كيف استبدل السم بالدواء».

المجلس المحلي

حمود يحيى الشبيبي عضو المجلس المحلي بالمديرية، عبر عن أسفه تجاه ما يحدث لشجرة البرتقال، مشيراً إلى عجز المجلس حيال الموضوع.

قال الشبيبي: «المجلس غير قادر على عمل شيء والناس أعرف بمصلحتهم».

من جانبه لم يجد رئيس لجنة الخدمات بمحلي المنار عبداللطيف مطهر إلا التأكيد على أهمية تشجيع الدولة للمزارعين لزراعة البرتقال من خلال تقديم القروض وإيجاد معدلات حديثة. فهو يرى أن زراعةالقات استطاعت الاستحواذ على أغلب الاراضي الخصبة بالمديرية.

وهكذا يبدو أن الحالة المعيشية والاقتصادية الصعبة للسكان قد لعبت دوراً هاماً في الدفع صوب استبدال البرتقال بالقات في ظل غياب أصوات العقلاء ودور الدولة

ضد الاحتجاج الجنوبي!!

عبدالباري طاهر

حرب 94 الإجرامية جرعت اليمن السم المختوم بالدم والمعمد بالكارثة. كانت الحرب منعطفاً تراجيدياً في الشمال والجنوب. فقد شرب الطغيان كأس انتصار القوة وأصبحت القوة القانون الذي يحكم علاقة الحاكم بالمحكوم والشمال بالجنوب.

لم تكن الحرب غزواً شمالياً صرفاً ضداً على الجنوب، كل الجنوب. فقد شارك طرف جنوبي قوي فاعل ومؤثر في هذه الحرب.

كان المشهد كارثياً بكل المعاني، فهناك من «امتشق سيف» شمر يهرعش أو عصا إيل وتر، وهناك من رفع لواء «لا صوت يعلو فوق صوت الثأر والانتقام»، ولطخت الشوارع والنفوس بـ«ومن جهز غازياً فقد غزا»، وامتد شعار الحرب الكريهة إلى بعث أحقاد وضغائن القرون الغابرة. واحتشد القتلة من حول الجنوب: الكافر، الملحد، الخائن، والانفصالي.

ولم تكن القيادة الجنوبية أو بالأحرى البقية غير الصالحة منها، على حق. وبعد أكثر من سبعين يوماً على «الغزوة» الانفصالية بامتياز، بدأ الغزاة يخلعون معاطف «الأردية» الاسلاموية أو القومجية أو الثورجية، أو غزوة بدر وحنين وتقاتلوا، ككل القتلة، على الغنائم والأسلاب. وكان الأقوى فتكاً هو الأكثر وطنية والأصدق إسلاماً والأشد قومية.

وينفض «العرس» الدامي، وإذا الملك العضوض عارياً، يبدأ الضحايا في الجنوب بالتململ ورفع اصبع الاحتجاج ضد الجلاد وإصبع الضحية أقوى من مدافع ظالم واشد من بأس الحديد وأجلد، كاستعارة من شاعر اليمن الكبير عبدالله البردوني.

البداية الاحتجاجية السلمية هي الرد المناسب على همجية الحرب ودمويتها وهي أخطر سلاح يواجه الطغيان في كل زمان ومكان. فملك الملوك في إيران مالك سادس جيش في العالم، تسقطه صدور المتظاهرين العارية.

ويتمكن غاندي بصمته الداوي، وثغاء معزته الجائعة، واعتصام أمته الهندية بالامتناع عن الفعل، يتمكن من طرد بريطانيا العظمى، وتجريدها من درة تاج المملكة التي لا تغيب عنها الشمس.

وبالاحتجاج المدني يسقط «بينوشيه» في الشيلي.

لا يستطيع الطغيان -أي طغيان- أن يسكت صوت الاحتجاج المدني الداوي والعظيم.

الاحتجاج السلمي في الجنوب هو الرد الوفاق على همجية «الغزوة الجهنمية» في صيف 94 وإسقاط شراكة أبناء الجنوب، وتزييف إرادة الناس ومصادرة حقهم في الوظيفة العامة والترقية والعيش الكريم.

جنون القوة المؤزرة بالقبيلة الذي انتصر في الحرب، يعجز عن مواجهة صوت المحتجين ضد التجويع، والمطالبة بالحقوق. لا تحتاج القوة الباغية لكي تنتصر إلى قوة أضعف منها، أما القوة في مواجهة إصبع الاحتجاج، و الايماءة بالوسطى، كاستعارة من الزميل القدير نعمان قايد سيف، فإن القوة تصبح عبثاً وبائرة.

يخشى جيش الدفاع الاسرائيلي من حجر الطفل الفلسطيني أكثر من خشيته من «الظافر» و«الناصر». وعجز جنرالات اسرائيل (يعلون وارابين وموفاز وشارون) عن قمع انتفاضة الطفل الفلسطيني، أو مواجهة الحجر بالدبابة والصاروخ، كنبوءة ناجي العلي الذي رسم حنظلة وهو يحمل صخرة كتب عليها: «وتحسبونه هيناً وهو عند الله عظيم»... الآية.

الخطر الذي يتهدد انتفاضة الجنوب ليس القتل العامد ضد المحتجين المدنيين فحسب، ولكن انجرار الضحية إلى العنف أو إلغاء الآخر أو تحول الضحية إلى جلاد هو الداء الوبيل الذي يصاب به الضحية. فعندما يتماهى الضحية مع الجلاد، أو يرتدي بزته، أو يصادر الحرية التي هي سلاحه الوحيد، فإنه يكون قد انتصر للجلاد ضداً على نفسه. ما معنى أن يقول الضحية: «لا حزبية بعد اليوم»؟! إنه يشهد كذباً للجلاد الحقيقي أنه أكثر ديمقراطية وعدلاً منه.

ما حصل في الضالع الأسبوع الماضي بائس ومسيء. ولا يمكن تبرئة الحكم من افتعاله. ولكن المأساة تكون أكبر عندما يعتقد البعض أنه المالك الوحيد لحق الاحتجاج أو قيادة هذا الاحتجاج.

إن الظلم قد طال كل أبناء الجنوب، منهم العسكري الذي أحيل إلى التقاعد والعسكري الذي حرم من الخدمة أو منع من الترقية. وهناك الآلاف ممن حرموا من الوظيفة العامة،

ومواطنون بالآلاف نكل بهم لأنهم جنوبيون. فهناك انتقاص من المواطنة وغمط للحق، وتهميش في المشاركة. والذين يريدون احتكار الاحتجاج أو الانفراد بقيادته، لأي اعتبار كان، لا يقلون ضرراً عن الجلاد الأصلي الذي يحتكر الوطنية والوحدوية والديمقراطية والاسلام.

وتحول الضحية إلى جلاد لا ينتصر للجلاد الأصلي فحسب، وإنما -وهذا هو الأخطر- يقطع الطريق على انتصار الحق، ويغرس القرف واليأس في عقول المقهورين، ويزكي الطغيان. وكأنه لا ملجأ ولا منجا منه إلا إليه.

إن الذين يتحدثون عن عداوة مطلقة بين اليمني واليمني، بين الشمالي والجنوبي، أو يريدون العودة بالأوضاع إلى ما كانت عليه قبل الـ22 من مايو 90، إنما يعززون من قوة الطغيان، ويقدمون المستبدين الذين لا يؤمنون بوحدة قبيلتين في الشمال أو الجنوب، يقدمونهم كأبطال وحيدين مدافعين عن الوحدة، وداعين للتضحية من أجلها.

كما أن محاولات العودة إلى عصر ما قبل الوطنية هي منافسة للاستبداد على تسويق بضاعته البائرة، وخلق المبررات والأعذار للانغماس في الصراع الدامي.

انتصار قوى الفيد والنهب في حرب 94 يعود في جانب من جوانبه إلى انجرار الوحدويين الحقيقيين إلى دعوات انفصالية وزائفة.

تجريب المجرب خلل في العقل ونقص في التجربة، كما يقول بعض الفلاسفة. وندرك أن قوة المحتجين المقهورين هي تجنب العنف أو الانجرار إلى العداوة مع بيئتهم وإخوتهم في اليمن كلها.

إن الوحدة والديمقراطية والمواطنة بدلالاتها وأبعادها الحقة، هي كعب أخيل في بنيان الحكم المتداعي. وهو ما يحرص عليه المحتجون المعبرون عن مطالب اليمني المقهور في الأرض اليمنية كلها.

عندما يحاول الضحية تقمص روح الجلاد، فإنه لا يخون قضيته فحسب، بل يتخلى عن سلاح الانتصار الأكيد والوحيد. محاولات الإساءة للزعيم والمناضل فيصل بن شملان كالإساءة للوحدة والديمقراطية والتعددية السياسية والفكرية، هو قتال بقطع النظر عن المؤامرة وعن النوايا، سيئة كانت أم حسنة، قتال مع المعتدين العتاولة ضد المقهورين المحتجين.

الانفصاليون الحقيقيون هم الذين انقلبوا على الوحدة، وسفكوا دماء إخوانهم. وهم ناهبو لقمة الخبز الجاف من أفواه المطحونين بالفقر، وهم سماسرة الأراضي، وتجار السلاح، وناهبو المال العام. ولكن عندما يحول الضحية سلوك وممارسات الجلاد إلى هدف وشعار له، فإنه يكون قد خسر نفسه وقضيته قبل بدء المعركة.

لا فرق بين ماء البحر.. وماء الوحل

يحيى سعيد السادة
abowahib@yahoo.com

سيان أن يشرب المرء من ماء البحر أو من وحل مياه الأمطار، سيما في مناطق الريف الذي مازال يعتمد معظم سكانه على تلك المياه الآسنة. إذ لا يكمن الخلاف في الأمراض الخطيرة وربما المميتة التي تنجم عن ارتشاف هذا الماء أو ذاك، وإنما في القدرة على استساغة كل منهما.

فماء البحر الذي هدد به الرئيس معارضيه في خطابه الذي ألقاه في مهرجان الحسينية للهجن والفروسية والموروث الشعبي، قد يكون أقل ضرراً من ماء الوحل، لولا درجة ملوحته؛ الأمر الذي جعل الرئيس يهدد به خصومه ليؤسس بذلك لثقافة جديدة ظهرت ملامحها من خلال الشارع الذي لم يتأخر لحظة في تداول هذه العبارة في ظل الفراغ القاتل الذي يعيشه الكثير من نزلائه والذين باشروا إسقاطها على تعاملاتهم اليومية بحيث شملت التاجر الذي ما صدق أن بيده ورقة يشهرها في وجه المواطن الغلبان الذي لم يستعد أنفاسه وتوازنه بعد جراء اكتوائه بالأسعار المشتعلة التي لم تخمد حتى هذه اللحظة. أما ما يتعلق بماء الوحل نجد أن الناس قد تعودوا على ارتشافه من خلال محاكاة الآباء والأجداد، مقابل تضحية البعض بصحته وربما حياته دون حصر هذه التضحية بتنظيم بعينه وإنما بمشاركة كل المعارضين والموالين الذين يتقاسمون هذه المعاناة على طول مساحة الريف الذي يشكل عدد سكانه نسبة 75% من سكان هذا الوطن.

من يدري أنه لن يأتي اليوم الذي نتحول فيه إلى قطعان موالاة ومعارضة، بحيث نضطر للزحف نحو البحر الأحمر والبحر العربي، كلا بحسب قربه من تلك الشواطئ، علنا نلامس ولو قطرة من تلك المياه المالحة في ظل التهديد باقتراب نضوب المياه الجوفية. إذ تعتبر اليمن واحدة من أفقر دول العالم حصولاً على المياه، حيث يصل نصيب الفرد منها سنوياً إلى مستوى متدن يقدر بعُشْر متوسط ما يحصل عليه الفرد في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. بينما نصيب الفرد من المياه الصالحة للشرب يقدر بـ2% فقط من متوسط نصيب الفرد في العالم، قابلة للتناقص.

لذا فإن خطاب الرئيس في ظل هذه الحقائق والمسلمات لم يأت من فراغ، وإن حاول توظيفه لخدمة قضاياه السياسية، إلا أنه بشر من حيث لا يدري بما ينتظر الناس مستقبلاً من أهوال تفوق كثيراً مشاكلهم ومعاناتهم الحالية المتعلقة بالغذاء وأسعاره الجنونية التي ما زالت تجتاح مختلف المحافظات دون أن تفرق بين موال ومعارض، كما هي أسراب الجراد التي لا تفرق عند اجتياحها بين زرع المواطن وزرع الوقف. المتتبع لخطابات السلطة يلحظ أن مخرجات تلك الخطابات تطلق على عواهنها دون إخضاعها مسبقاً لحسابات دقيقة يمكن على ضوئها التنبؤ بمردوداتها ووقعها على الشارع. بحيث يتم التراجع عن بعض مفرداتها أو وضع المعالجات المسبقة لتبعاتها المستقبلية في حال الإصرار على طرحها. فقضية تخيير الناس بين قبول الوضع الحالي أو التحول إلى الوضع الصومالي أو العراقي وربما اللبناني، إذا ما نجحت الإدارة الأميركية والصهيونية في إشعال فتيل الحرب الأهلية فيه، هي قضية مفروغ النقاش منها؛ إذ لا يمكن لعاقل أن يفني عمره أو ما تبقى منه في جحيم الاشتواء حتى وإن كان وضعه الحالي محاطا بالكثير من منغصات الحياة وإحباطاتها. وبرغم قناعتنا هذه إلا أننا نجد أن هذا الطرح غير منطقي، كونه يصب في زيادة الاحتقانات السياسية. كما أنه لا يخدم الوضع الاقتصادي والمعيشي الراهن الذي تعاني من تدهوره السلطة ذاتها، والذي يدفع ثمنه معظم الناس يومياً من معيشتهم واستقرارهم. إذ يشكل هذا الطرح هاجساً مخيفاً للناس عند إقرانه بنوايا السلطة فيما لو أخفقت في أي انتخابات قادمة؛ مما يزيد الوضع المعيشي تعقيداً يضاف إلى تعقيداته الراهنة، كما يوحي للقطاع الخاص ولمن يفكر بالاستثمار حالياً أو مستقبلاً بأن أرضية الاستثمارات في هذا البلد ما زالت وعرة.

والأيام القادمة حبلى بالكثير من المفاجآت في ضوء

تلك التصريحات حتى وإن كان المستقبل القريب ربما يخلو من هذه التصورات. عفوية السلطة في خطاباتها كما يروج لها، وهذا ما أتمناه في أن تكون تلك الخطابات بالفعل عفوية، لم تقتصر على التهديدات التي ربما هي سابقة لأوانها على اعتبار أن المسافة التي تفصلنا عن الانتخابات البرلمانية ما زالت بعيدة نسبياً بحيث لا تحتمل أعصاب الناس التفاعل معها من الآن، في ظل الضغط النفسي والمعيشي الذي يعاني منه الجميع. بل تمتد تلك العفوية إلى إشعار الناس بحالة الفقر الذي شمل معظم السكان من خلال إعلان السلطة الرقم الحالي لحالات الضمان الاجتماعي المعتمدة والمقدرة حالياً بمليون ومائتي ألف حالة إضافة لبرنامجها الحالي الذي يتضمن اعتماد مليون حالة خلال هذا العام بحيث تصبح الحالات الإجمالية المعتمدة مليونين ومائتي حالة ضمان. ربما تعد هذه الأرقام أمراً ملحاً تقتضيه المرحلة القادمة التي يأتي في إطارها حدث الانتخابات البرلمانية لعام 2009. إلا أن ما يهمني في هذا السياق وأكثر ما يلفت نظري جرأة الدولة على البوح بهذه الأرقام وكأنه إنجاز يحسب لها بغض النظر عن المبالغ الحقيرة المعتمدة لكل أسرة والتي لا تفي بشراء كيس قمح كل ثلاثة أشهر. إذ تمثل هذه الأرقام إقراراً من السلطة بحقيقة الجوع الذي يجتاح البلد وتسليماً في الوقت نفسه بضعفها وعجزها عن معالجة هذه الظاهرة.

فظاهرة الضمان الاجتماعي واحدة من الظواهر الاجتماعية التي لا تحتمل التأويل أياً كان منسوبها الرقمي. إذ ليس لها أي تفسير غير أنها تعني الفقر والجوع والإحباط. الأمر الذي يعفي أي مسؤول أيا كان حجمه أو موقعه في السلطة من أن يلقن مواطنيه أرقام الحالات المعتمدة التي يراها من منظوره الخاص على أنها انجاز دونما إدراك لخطورة الاستمرار في هذا الفهم. كون هذه الظاهرة تتعارض بالمطلق ومفهوم التطور والنمو والازدهار لأي بلد. فمعظم الأحزاب الغربية سواء في الولايات المتحدة الأميركية أم في أوروبا الذين ينشدون الاستمرارية في مواصلة قيادة شعوبهم لفترات هي مشروعة في الأساس، نجدهم يتهربون عند كل استحقاق انتخابي من الحديث عن ظاهرة الضمان كونها مؤشرا على ضعف أي نظام وعجزه عن إدارة البلد في الاتجاه الذي يضمن لأبنائه العيش الكريم من خلال فرص العمل التي تضمن الدولة توفيرها لكل مواطن له القدرة على المشاركة في الإنتاج أو الإبداع. فالوضع الاقتصادي والمعيشي المستقر في أي نظام يتحدد من خلال الطاقات البشرية المستغلة والتي يتمخض عن تشغيلها زيادات ملحوظة في الناتج القومي السنوي والذي يعكس بدوره متوسط دخل الفرد سنوياً باعتباره مؤشراً عالمياً تحتكم إليه الدول الباحثة عن مواقع اقتصادية متقدمة من خلال سباقها نحو إبراز مكانات شعوبها في خانة الدول الأكثر استقراراً وأكثر نمواً ورفاهية ورخاء.

لذا ليس أمام السلطة في هذا الوطن غير إعادة النظر في خطاباتها،كون الأوضاع الاقتصادية والمعيشية التي يمر بها لا تحتمل أي مضاعفات. كما أن على السلطة معالجة حالات الفقر التي تنتشر وتتوسع يوماً عن يوم بإيجاد فرص عمل تمكن الناس من العيش بكرامة بدلاً من حالات التسول المتنامية والاستجداء المذل والانتظار المهين بغية الحصول على فتات لضمان الاجتماعي الذي لا يغير من وضعية الفقراء ومعاناتهم في شيء.

المنتظر من السلطة في ظل التهديد الذي يواجهه قطاع كبير من السكان في ضوء التقارير الدولية عن تسارع نضوب المياه وانخفاض نصيب الفرد السنوي منها، أن تعمل على طمأنة الناس، من خلال التوجه إلى الريف للبحث عن مصادر مياه نظيفة صالحة للشرب بدلا من التهديد بإرغام البعض على شرب ماء البحر الذي لن يلجأ إليه أحد طالما استمرت السماء في عطائها. إذ لم تنكث يوماً من أيام فصل الصيف بوعدها، وطالما ظلت سقفاً يستظل تحته الجميع أياً كانت توجهاتهم أو انتماءاتهم. وطالما ظلت مخزون مياه يرفد البحر والنهر ويروي ظمأ الأرض وعطش الإنسان والحيوان على السواء.

الحرية أو الموت

أبوبكر السقاف

منذ قيام الوحدة اليمنية وهي تدور في فلك الموت، تجسيدا للقتل الذي كان ولا يزال الوجه الآخر للسياسة في هذه البلاد. فما إن أعلنت الوحدة حتى أدخلت غرفة الإنعاش. وسميت الفترة الانتقالية بجدارة "الفترة الانتقامية"، واندلعت فيها موجة الاغتيالات التي عصفت بصفوف الاشتراكي. والديمقراطية التي قيل إنها توأم الوحدة أصبحت وسيلة لإدارة الصراع بين شريكي الصفقة المسلوقة في سعار الفورية الاندماجية، بدلا من أن تكون أسلوبا سويا لإدارة الصراع الاجتماعي، وبكل هذا العبء تم الإعداد لحرب مبرمجة في المعلن وغير المعلن من الصفقة/ الصفقات.

وانجلى المشهد السياسي بعد الحرب عن عودة صريحة ومزهوة بنفسها إلى الحكم الفردي السلطاني الذي كان جوهر نظام "ج. ع. ي". وبذلك ألغي الجنوب إلغاء كاملا، إلا بما هو موضوع لإدارة التسلط السلطانية، ومدى للنهب والإذلال، أصبح ربعا بحجم دولة وشعب، وهذه صورة نادرة للريع إلا في الزمن الغابر من تاريخ الأمم كافة.

ورغم اليأس الذي ران على النفوس والعقول إلا أن جذوة أمل واثقة من نفسها كانت ثاوية تحت رماد الصمت في الجنوب كله. ومع ربيع العام 2007 أصبحت الجذوة تصميما وفعل إرادة حرة تسمت بأسماء متعددة: هيئات المتقاعدين العسكريين والمدنيين، الشباب العاطلين، ومهرجانات المصالحة والتسامح. وامتدت وتكاثرت القطرات لتصنع بحرا وموجا ومحيطا يملأ النفوس والآفاق، ووعيا ناضجا واقتدارا تنظيميا باهرا. وعندئذ اكتملت ملحمة الروح في الجهات الأربع كلها وانتفضت القضية الجنوبية في رمادها.

أصبحت المقاومة السلمية من أجل القضية الجنوبية خبزنا اليومي، وحركت حتى الذين ناموا منذ عهد طويل على أعتاب قاتلهم في الشمال، وتحركت كرامة الناس وإعجابهم بأهل الجنوب رجالا ونساء، وإن لم يصل موج هذه الحركة إلى ذروة أختها الجنوبية، بسبب الفرق بينهما مع ازدياد طابع الانتفاضة السلمية غلوا في الدموية من قبل دولة 94/7/7.. ولم يُثن الدم شجاعة الناس، بل بدوا أقرب إلى هدفهم منَ أي وقت مضى. كانت السلطة وبلسان رئيسها ولا تزال غير معترفة بوجود القضية الجنوبية، ولذا لا يمكن أن تتحدث عن حل لها، ولكنها ترتعد فرقا من تجذرها واتساعها وانتصاراتها المعنوية التي أخذت تنتشر في الخارج بعد أن أصبح الكلام عليها من مفردات السياسة العربية الحاضرة في الإعلام بأنواعه المختلفة.

في آذار/ مارس اتضح أن كل اللجان الرئاسية والتصريحات والحديث المطول عن الحلول ليس إلا إعدادا لخطاب الحرب والكراهية، فأوكل إلى صحيفة الجيش وإدارة التوجيه المعنوي والسياسي أن تطلق عنف اللغة، كما حدث في الجند وفي ميدان السبعين قبيل شن الحرب في العام 1994. وهذه مؤسسة يرقى نسبها إلى النظام النازي، اقتبسها وزير الإعلام والإرشاد القومي في مصر بعد حركة الجيش المصري العام 1952، ومنها انتقلت هذه المحاكاة إلى غير بلد عربي، ومنها اليمن. كانت افتتاحية 2008/2/6 "الوحدة أو الدم!" وهذا الوعيد المدوي في كل كلمات "النفر المنبوذون من المجتمع، المأجورون السذج، بائسون، محبطون...الخ" هل يستحق مَن هم على هذه الشاكلة عناء تحريك جيش آثر الحكمة بعد هزيمة في حنيش، ورضخ لإدارة الشجعان في صعدة، بعد أن عجز عن كسب حربه الظالمة عليهم.

يعيدنا المناخ السياسي والنفسي لربيع العام 1994 بعد يومين عندما خطب رئيس سلطة 94/7/7 في الحسينية (2008/3/8)، ودون مراعاة لمقتضى الحال، حيث عيد أبناء تهامة الذين يعيشون الفرح وأسراره رغم واقع الكآبة الذي يغمسهم فيه النظام منذ عقود وعقود، وكما ينفجر المكبوت ويعود في صيغة مضاعفة "الوحدة أو الموت" علامة السلطة/ السلطان التجارية في سوق السياسية، وزاد: من لم يعجبه يشرب من البحر الأحمر والعربي «إفراط في الكرم». حركت هذه الكلمات، لا كرامة أهل الجنوب، بل وخيالهم، فذهب جمع منهم إلى ساحل المكلا يحاكون حركات من يشرب من ماء البحر. هذه المحاكاة مترعة بالدلالات: السخرية والشجاعة والخيال والثقة بالنفس... وبمجمل هذه الصفات نعلن: نحن هنا أصحاب الأرض، ونعلن بمزيج من البساطة والروعة: "الحرية أو الموت"، "الحرية أو الموت"، "الحرية أو الموت".

2008/3/9

سلام على ثابت.. حيا وتحية

راشد محمد ثابت

في حديث أدلى به القيادي السياسي عبدالحافظ قايد -رحمه الله- وهو يصف المعاناة التي عاشها داخل المعتقل في سجن الرادع مع العديد من زملائه السياسيين، يتذكر الفترة التي عاشها مع المناضل والسياسي سلام علي ثابت الذي يعتبره من الرجال الذين يتميزون بمعدنهم الرجولي وصفاء روحهم المبدئي في التفاني والتضحية من أجل ثبات الثورة وانتصار النظام الجمهوري، يصفه بأنه كان مقدام وأول من يلبي النداء في التضحية في الدفاع عن الثورة والجمهورية، وفي المشاركة الفعلية في معارك الحصار أو المساهمة بالمال على شكل مساعدات يقدمها لأسر المقاتلين أثناء الدفاع عن صنعاء في فترة الحصار السبعيني، أو لأسر المعتقلين التي كانت تتعرض للتجويع وقطع معاش عائلها المعتقل الذي يتعرض للإذلال وكل صنوف التعذيب والإمتهان.

كنت قد سمعت الكثير عن هذا الرجل الإنسان والمضحي في سبيل الثورة والوطن. التقيت به لأول مرة في بداية الثمانينيات من القرن الماضي في فندقه المسمى بفندق مأرب في تعز، وتحدثنا عن الذكريات والبدايات التي تكَّون فيها وعيه السياسي في مدينة عدن، الحاضنة للعمل الوطني، وكيف انطلق من هناك ليلبي نداء الدفاع عن الثورة السبتمبرية، ترك خلفه أعمال البناء والمقاولات وذهب إلى العاصمة صنعاء ليبدأ العمل مع زملائه من المقاولين السياسيين أمثال محمد سيف ثابت وعبدالملك الأصبحي وأبناء شمسان عون، في صنع معالم التحديث على أطراف ميدان التحرير، وذلك باستحداث شارع علي عبدالمغني، فشارع جمال، وتشييد المباني الحديثة في الشوارع التي تلقي أو تحيط بالقصر الجمهوري، والتي اكتظت بالمتاجر ودور السينما والفنادق وغيرها من مرافق المؤسسات و الشركات الحديثة التي أضفت على صنعاء ملامح التطور والعاصمة الجديدة والمتجددة.

كانت يده السخية لا تتوقف عن مساعدة من يأتي إليه طلباً للمساعدة. هذا ما كنا نسمعه من الذين عايشوه في داخل السجن أو خارجه... يمد يد المساعدة لكل محتاج يرى أنه قد تعرض للعسف والملاحقة وقطع المعاش. هذه الصفات الانسانية كان البعض يعزوها إلى حقيقة إيمانه والتزامه بالمثل والمبادئ الاجتماعية والأخلاقية التي تثقف بها وتخلق بمعانيها منذ انخراطه في العمل السياسي والحزبي المبكر. وبما أنه الانسان الذي وهب جل عمره في معترك الحياة الذي يصب في خدمة الوطن والمواطن، فإن أمثاله من الجنود المجهولين وإن غابوا عن ذاكرة التاريخ التي يصنعها الحكام والأنظمة، فإن أعمالهم ومآثرهم ستظل محفورة وباقية في ذاكرة التاريخ الذي يصنعه الشرفاء بين أبناء الشعب اليمني العظيم.

القضية الجنوبية بين الواقع المعلوم والمجهول

محمود أمذيب

المهرجانات الاحتجاجية المتواصلة في المحافظات الجنوبية ظاهرة لا يمكن تجاهلها أو تسطيحها أو احتواؤها، مهما حاولت سلطة الحزب الحاكم؛ ذلك أنها شكل من أشكال الحركة التي لا تأتي من فراغ، بل من خلال مقدمات وأسباب ودوافع، كقانون من قوانين الطبيعة والمجتمعات البشرية. وعليه فإن الحراك الجماهيري المتصاعد في المحافظات الجنوبية لديه مبررات الاستمرار طالما الأسباب قائمة.

لقد كانت السلطة والاستحواذ المطلق لها، وعدم القبول بالشراكة الحقيقية في صنع القرار و إدارة شؤون الدولة، السبب الرئيس في اندلاع حرب صيف 94م والتي كادت أن تعصف بالوحدة بل والتضحية بها من أجل سلطة مطلقة لا شريك فيها. وهذا ما أفرزته نتائج الحرب من إلغاء لوثيقة العهد والاتفاق -وثيقة اجماع وطني- وتعديلات لدستور الوحدة إلى الحد بالقول إنه استبدل كاملاً، وأصبحت تهمة الانفصال مقرونة بكل من يلمح من قريب أو بعيد إلى وثيقة الإجماع الوطني، وظلت أسباب الصراع قائمة مضافاً إليها تداعيات ما بعد الحرب. ألغيت الوثيقة لا لشيء إلا لأنها تحمل في ثناياها ما يشير إلى حق المواطنين في إدارة شؤون محافظاتهم وما يترتب على ذلك من حقوق وشراكة حقيقية في المواطنة و مساواة أمام القانون ومصير مشترك. وهذا يعد انتقاصاً من السلطة المطلقة لجهابذة الحكم. لذا لا عجب أن استمرت هذه السلطة في سياستها الإقصائية الاستحواذية بكل الوسائل وبشكل ممنهج، وكانت وما زالت هذه السياسة أشد وأكثر إيلاماً على أبناء المحافظات الجنوبية، لذا ليس بالغريب ان لا تعترف هذه السلطة بهذا الاحتقان والحراك المتنامي والمتفجر في هذه المحافظات، ولديها الاستعداد للمضي على هذا النهج وجر البلد إلى المجهول.

لقد وقعت أحزاب المعارضة الحقيقية في خطأ تأريخي عندما تنازلت طوعاً أو كرهاً عن حق وطني مجمع عليه: وثيقة العهد والاتفاق. ذلك أنها، أي الوثيقة، لا تخص طرفي نزاع 94م حتى تخضع لمعيار النصر والهزيمة المزعومة، بل حق وطني للمجتمع اليمني وقواه السياسية. وأصبح الخطأ مركباً عندما استمرت احزاب المعارضة في إضفاء الشرعية على هذا النظام السياسي من خلال مشاركتها في الانتخابات. لذا يمكننا القول ان استمرار احزاب المعارضة (اللقاء المشترك اليوم) في إضفاء الشرعية على هذا النظام امر مرفوض وهي التي تعتبره مزوراً لإرادة الناخبين رافضاً لأي شراكة محتكراً الوطن لنفسه والسائرين في فلكه. ان المقاطعة السياسية الايجابية المقرونة بحراك جماهيري منظم ومنتظم وفعال، كفيلة بخلق الأرضية الصلبة للمعارضة كبديل لهذه السلطة ويستقيم مع خطابها المعارض ومنسجم مع تطلعات وآمال ومطالب الجماهير وهذا فعل سياسي ديمقراطي بامتياز.

مطالب الجنوبيين هي مطالب لكل أبناء اليمن. وتحقيقها هو مدخل اليمن إلى المدنية والمؤسسية، والذين لا يعترفون بها هم مدخل اليمن إلى المجهول وما يحمله من مفاجآت.

إن كل الخيارات مفتوحة ولكنها بالمقابل مشروطة بمطالب... تتلخص وتشترك جميعها في المساواة والشراكة الحقيقية في السلطة والثروة، فهل هذه المطالب صعبة التحقيق وتستحق مواجهتها؟ ولماذا الجواب لدى السلطة الحاكمة؟ ناهيك عن مواجهتها (السلطة) وانزعاجها من تبني الجماهير قضية التصالح والتسامح مع أن أروع وأنبل عمل جماهيري وطني وبأسلوب حضاري راق، نتمنى أن يشمل جميع محافظات اليمن.

الحراك مستمر ومتصاعد ولن يتوقف إلا بردم منابع انتاج الأسباب التي لحقت بالوحدة وابناء المحافظة الجنوبية ومن خلال:

1 - العودة إلى دستور الوحدة ووثيقة العهد والاتفاق، مضافاً إليها مستجدات الوضع الراهن، وما توصلت إليه أحزاب اللقاء المشترك في مشروعها السياسي الوطني الشامل.

2 - اعادة جميع المبعدين قسراً إلى مواقعهم، عسكريين ومدنيين.

3 - عقد مؤتمر وطني تنبثق منه حكومة وحدة وطنية انتقالية، من مهامها تأهيل وتطبيع الوضع لإجراء انتخابات نزيهة وبقانون انتخابي ضامن، تتمثل فيه كل الفعاليات السياسية، كالقائمة النسبية مثلاً، لإنتاج برلمان قادر على صيانة الحقوق والمكتسبات للوطن والمواطن، قادر على محاسبة ناهبي ثروة البلد.

وحتى يتحقق ذلك نقول لمن لا يرى في الوحدة إلا بمقدار اتساع عقاراتهم وارتفاع ارصدتهم: كفى! لأن يوم الحساب قادم لا ريب وإن تأخر طالما والشعب قد شب على الطوق وماض في الانتصار لحقوقه.

أقصر طريق إلى الإرهاق

نبيل قاسم

(1)

داخل وخلف الشاشة الصغيرة تقبع كذبة كبيرة، خلف نشرات الأخبار الساخنة منها والباردة، خلف اللقاءات الودية وغير الودية السياسية منها والثقافية، ملايين من الكذبات الكبيرة، وبنفس الزاوية التي تفتح بها فمك، تكون درجة تعقيد الكذبة، بنفس الدرجة التي يقطب بها المذيع حاجبيه، بقدر ما تكون سوداوية تاجر الحرب.

تزداد سوداوية الكذبة، خاصة عند الإقتراب من قلب الحدث، عند الإقتراب من الدوي والدخان، آنذاك ما عليك إلا أن تجلس بالمقلوب وتتابع الكذب بالكلمة والكذب بالصورة والكذب بالكشف والكذب بالحجب والكذب بالصمت والكذب بالصوت والكذب باللون والكذب بالزمان والكذب بالمكان. أمام الشاشة الصغيرة أيضاً كثير من الضحايا، أناس يتثاءبون، يتحسرون، يضحكون، يتوترون، يبكون، يشردون، يصبح الناس شاشة كبيرة تشاهدها الشاشة الصغيرة وتبكي، تصبح الشاشة الصغيرة حبة «فاليوم» وحبة «فياجرا» وحبة مسكنة للألم.

(2)

الطفل الصومالي لاجئ في اليمن، الطفل اليمني يباع في دول الخليج، والطفل الخليجي فمه لا يتناسب مع حجم الهمبرجر، الطفل من العالم السادس يهرب نحو العالم الخامس ويحلم بالعالم الرابع القلق على الطفل في العالم الثالث، الطفل يكتب على قذيفة لإهدائها لطفل سوف يقتل في لبنان. هذه آخر تقليعة لتجار الحروب.

(3)

قدراتي على التمرد مثيرة للجدل، مروري الهادئ بجانب قصة حب، سردي الشيق لتجارب لم أعشها قط! قراءة هامش كتاب فقط، ترديد مقطع من أغنية بطريقة تدعو للضجر، أرتمي في حضن أبدية نزقة، أصادق نيزكاً مستعجلاً لا وقت له ليصنع لي مشروباً للكسل، يلعب بي اليومي يومياً، النهار يخنق كل توسلاتي والليل هو مروري بنقاط سأمي، منذ طلوع الشمس وأنا أدفع اليوم باتجاه نهايته، ومنذ طلوع الشمس واليوم يدفعني باتجاه نهايتي.

(4)

اليوم قدمت خدمات كثيرة. سألني ثلاثة أشخاص: كم الساعة الآن؟

سألتني فتاة: أين المستشفى الجمهوري؟ سألني أحدهم: هل جاء فلان؟

سألتني عجوز: هل يوجد مطعم قريب؟ اليوم بذلت جهداً غير عادي، أجبت عليهم جميعاً في يوم عطلتي: اليوم قدمت خدمات كثيرة مجانية، الآن أنا مرهق.

في حضرة البردوني

بعض اللحظات الحرجة إذ تستدعى تجيء محمولة بشعور عذب، تماماً كما تفعل السنون في الحزن على أحبة رحلوا، وحين تكون «اللحظة الحرجة» في حضرة عبد الله البردوني تعلن العذوبة عن نفسها في هيئة ابتسامة عريضة!

كنت قد أعددت جيداً لمحاورته مجدداً المحاور وفيها أسئلة مصاغة وكلمات مفاتيح، وذهبت اليه مطمئناً إلى أنني أوفيت بوعد قطعته له بأن تكون الاسئلة غير نمطية واستثنائية حسبما اشترط.

كان ينتظرني أعلى السلم أمام غرفته في الدور الثاني من منزله الذي أمضى فيه السنوات الأخيرة من عمره. صافح ورحب. وقبل أن يتفضل بدعوتي إلى الجلوس باغتني أنا المقيم في سباتي الهني، القادم من حصن المعارضة المنيع، بسؤال جاء مموهاً في مظهره عارياً في مخبره: هل تضمن لي أنك جئت وحدك؟

• البردوني

كان يعرف انني جئت وحيداً ممثلاً لصحيفة معارضة هي «الوحدوي»، وقد استجبت للتحدي الماثل قائلاً: أضمن لك ذلك منذ مغادرتي الصحيفة حتى ركوب التاكسي الذي أقلني إلى منزلك، بعدها لا أضمن شيئاً!

تعمدت قول ذلك بنبرة هازئة، لتمويه صدمة السؤال، لكن الاحتدام المكتوم في كلامي لم يكن ليراوغ الذي «يرى بسمعه» فإذا هو يتعمد التبسط في الحديث معي بادئاً، بما فهمت أنا أنه اعتذار ضمني، بالإشارة إلى حالة الحصار المفروضة عليه اعلامياً بحيث لا يكاد صحفي يصل إليه إلا بعد أن يكون مرَّ بمرحلة «فلترة» لدى جهات معنية!

دعاني إلى الجلوس في حجرته الصغيرة التي تصور البعض أن جدرانها هي حدود عالمه الطبيعي والابداعي معاً. وأضاف بنغمة يفوح منها السرور أنه أدلى صباح اليوم بحديث إلى فريق من الـ B.B.C من وراء «الجماعة» (كان يفترض أنني أعرف من يقصد بالجماعة)، وزاد وكلماته الشامته تسابق قهقهته الشهيرة:« سيباغتون حين يبث الحديث».

نشر الحوار على حلقتين في صحيفة «الوحدوي» في 21 و28 إبريل 1998. وبعد نشر الحلقة الثانية، اتصلت به لغرض الكتابة للصحيفة، وقد سألته عن أصداء الحوار، وفيما يشبه تحوط «رجل في حالة حصار» أبدى عدم ارتياحه للعناوين الإبرازية المثيرة التي صاحبت النشر بدءاً من مانشتات الصفحة الأولى.فبادلته اللعب بتذكيره بأن كل العناوين الضاجة مختارة مما قاله. فاستدرك قائلاً: الصحفي الجيد هو من يفعل ذلك.

وقد عرفت منه، ومن آخرين، أن مسؤولين رفيعين هاتفوه مغاضبين فور نشر الحلقة الأولى. وكنت أدرك أن الغضب مما قاله ليس سوى محطة في سياق غضب ممتد عليه جراء آرائه الانشقاقية بشأن الوحدة والديمقراطية والحكم.

بروحية شاعر استثنائي يستعصي على التنميطات الوحدوية والانفصالية الرائجة هذه الأيام، يواصل البردوني توجيه ضرباته المباغتة، حتى بعد 9 سنوات منه رحيله.

وفي هذا الحوار غير المنشور، الذي حصلت «النداء» على نسخة منه قبل شهور، يؤكد الرائي على «ثوابته» التي أعلنها قبيل قيام الوحدة اليمنية بأشهر وبعد الحرب. فالوحدة التي أراد خطأ، والحرب خطيئة، والتعددية الحزبية خرافة، وحرية التعبير وهم، والنظام السياسي رئاسي أوتوقراطي.

في 14 فبراير 1995، أي بعد 7 أشهر من انتهاء حرب صيف94، التقى الزميل **رشاد ثابت** الشاعر البردوني في منزله، وحاوره في الفن والأدب والسياسة.

سنتذاك كانت العتمة هي المتوَّجة بظلال الحرب ودخان القذائف، ولم يجد الحوار طريقة إلى النشر. وإذ تنشر «النداء» مقتطفات منه، لتلفت الانتباه إلى أن البردوني عبَّر غير مرة عن المواقف ذاتها حيال الوحدة والحرب والحكم. وقد استمعت منه في لقائين لآرائه في الوحدة والحرب، ومنها استهجانه موقف النخب السياسية من حرب 94، إذ قال: «هل أحد يرضى باقتلاع الجنوب... لو كانت الأحزاب حقيقية لما فُرض عليها ذلك»، و«اليمن شعب واحد، لكن ماعرفنا (يوماً) دولة واحدة»، و«الانفصال قائم مادام هناك غالب ومغلوب، ويمن محكوم بفرد».

قال ذلك وأكثر منه، وبحساسية الفنان الذي كانه، وبعينيْ «وحدوي» حقيقي رأس أول كيان مدني وحدوي يمني (إتحاد الأدباء والكتّاب اليمنيين)، تنبأ بعدم امكانية استمرار الحالة التي أفرزتها الحرب، وقال: «انتظروا ما سوف يحدث».

■ **سامي غالب**

البردوني في حوار الوحدة والحرب والفن:

كانت عدن بالنسبة إلى اليمن والجزيرة والخليج مثل باريس في الغرب والقاهرة في الشرق

■ جنوبيون في صنعاء شماليون في عدن
يمانيون في المنفى ومنفيون في اليمن
هذه الأبيات أستاذ عبد الله، من إحدى قصائدك، هل ما زالت تتمتع بفاعلية في مدلولها على صعيد الواقع، أم أن لها دلالة ضمنية الآن كيف؟

– **القصيدة ما زالت قضيتها قائمة، وما يزال الجنوب جنوباً والشمال شمالاً، وما زال جنوبي في صنعاء شمالي في عدن. الظواهر كلها كما كانت، لأنه لم تحدث تغيرات ثقافية وتغيرات اقتصادية واجتماعية فتحل مفهوماً مكان مفهوم. ظلت المفاهيم القائمة قائمة. ليس عيباً أن يكون هذا جنوبيا وهذا شماليا، ليست المسألة الجهة أو الانتماء لأي جهة، المسألة: الإنسان، الذي يقدر أن ينفع في الشمال وينفع في الجنوب، وإذا كان أنفع في الجنوب يا حيا الله. كل ما يحدث من خير لشطر فهو في صالح الشطر الثاني. القضية ما زالت قائمة، وقائمة على أشدها، ولا بد أن الحرب أججتها وفجرت لها أبعاداً بعيدة وأغواراً لا أحد كان يظن أنه سيصل إليها، لأنه لم يسبق أن قامت حرب بين الشطرين، ولا سبق أن حدث هذا الهجوم الكاسح الذي يتكون من نصف مليون بما فيه الدبابات والطائرات والمدافع والصواريخ.**

■ ولكن وقعت حربان في عام 1972 و1979!

– **لا. كانت هذه حركات حدودية ما تجاوزتها، لكن هذه (حرب 94)وصلت إلى أعماق العاصمة عدن والمكلا. لأن الجماعة الذين في عدن (لم يحسنوا تقدير) موقف هؤلاء ومقدار قوتهم وماذا أعدوا للحرب. (الرئيس وحلفاؤه) أعدُّوا لحرب كبرى، وهم (الاشتراكي) ما أعدوا لحرب كبرى وقوتهم صغيرة وقسموها قسمين، في عدن والمكلا، وكان ينبغي المحافظة على العاصمة بكل ما هناك من قوة، والمكلا تبقى طالما العاصمة باقية. أهم شيء في السياسة أن تبقى العاصمة. وبعدها كل إقليم سيلحق بعاصمته. لكن كانوا يظنون أن القتال على البترول وكانوا يتصورون أن علي عبد الله صالح سوف يصل إلى المسيلة حيث آبار النفط ويتوقف. لا، الرجل كان بعدُّ لحرب كاملة، وكان ينبغي أن يعرفوا، لا أدري، هم ما عرفوا أو أنهم ما قدروا أو أنهم تصوروا الحرب تصوراً، ما رأوها من علوم حربية: يعرف موقف العدو، كم قوته، ما مدى نجاح استخباراته... هذه مسألة ضرورية للمتحاربين، وإلا سيكون غالبا ومغلوبا إذا لم يكن (هناك) تكافؤ في المعرفة. أتصور لو أن القوة الجنوبية احتفظت بعدن وما يتصل بها، كالضالع والعند، لكانوا انتصروا، وحتى يأخذوا المكلا، يأخذونها مدة، أيام، لأنها ليست عاصمة. إنما هو احتلال أرض، وإذا احُتُلّت أرضك وأنت صاحب عاصمة في الإقليم يمكنك تسترجعها بالاحتجاجات الدولية وبالمرافعات إلى مجلس الأمن بواسطة الجامعة العربية... كله كان يمكن أن يعود إلى أهله لو احتفظوا بعدن، لكن سقوط العاصمة أبقى البلد ليس فيه من يقول هذه بلادي!!**

■ أستاذ عبد الله، هل نقول إن الشعر كان بوابة ومتنفساً ووسيلة تعبيرية وحيدة، وخاصة الشعر الغنائي الأكثر تأثيراً وسماعاً منذ قيام الثورتين، سبتمبر وأكتوبر، في ظل شمولية النظامين السابقين ومنع حرية التعبير؟

– **لا. الشعر وقع تحت الرقابة وتحت سلطة الرقيب سوى كان مقروءاً في ورق أو مسجلاً أو مذاعاً. الشعر كان يعاني من القمع كما تعاني الكتابات النثرية والتحقيقات الصحفية والأحاديث المجالسية أحياناً. الشعر كافح. وإلى جانب أنه كافح، فإنه حقق غاية وجوده وغاية المحافظة على قيمته في الصدق، في الصراحة، في الإيماءات المعرفية، في التهجم على القوى الظالمة... هكذا.**

■ يرى البعض عبدِ الله البردوني شاعراً أكثر منه باحثاً وكاتباً وأديباً وسياسياً، ما تعليقك؟

– **للناس آراؤهم وهم المسؤولون عنها، وأنا أكتب الذي أرى حاجة إليه، وأنا مسؤول عما كتبته. فعلا هناك من يقول في كتاباته لا يعتمد على المراجع العلمية ولا يشير إلى المراجع، لكن هذا غير صحيح. أنا لا أشير إلى المراجع في هامش ولكن أورد نصوص المراجع في سياق الكتاب، وأقول قال المؤلف الفلاني في كتابه كذا وكذا وأسرد كذا وكذا جملة، أو أقول قال الشاعر في ديوانه في قصيدته الفلانية وأورد كذا وكذا من القصيدة. كل كتاب كتبته تجده مليئا بالتقويسات بالنصوص بأسماء الكتب بمؤلفي الكتب، بل ومتى صدر الكتاب هذا، وفي أي مطبعة؛ لأن طباعة المطبعة تختلف عن إعادة طباعته في مطبعة أخرى. ولهذا كنت حريصاً على مراجع كل كتاب كتبته، إلا أنني لا أهمش المراجع كما يفعل الناس في الرسائل الجامعية الطلابية وفي رسائل الدكتوراه، لأن الدكتوراه والماجستير هي عبارة عن دراية للأستاذ أين وصل الطالب وهل تواتيه طبيعة البحث وهل امتلك ناصية البحث، بحيث يمكن أن يتابعه في مراجعه العامة والخاصة. الماجستير والدكتوراه ما تزال نوعاً من الامتحان، لكن الكتابة في غير هذا لا بد للواحد أن يكون أكثر حرية. وبعد، فإني ألاحظ الذين يقولون إن كتابتي غير علمية أو أكاديمية ألاحظ الأكاديميين يقرأونها بشغف. ولاحظت أنه لم يصدر كتاب في الثمانينيات إلا وأهم مراجعه "رحلة في الشعر اليمني" و"قضايا يمنية" و"اليمن الجمهوري". كل كتاب صدر بعد 1983 إلا وهذه كلها مراجع وإشارة إلى مجلات وإلى بحث في مجلة أو صحيفة أو حتى أحياناً استجواب صحفي.**

■ بعد أن وضعت الحرب العسكرية أوزارها وما أفرزته من وضع سياسي، كيف ترى مستقبل اليمن؟

– **هو في الحقيقة لا يستطيع الواحد يقول إن الحرب انتهت، ما دامت آثارها قائمة وما دامت تداعياتها تتوالد، فالواحد (يمكن أن) يقول إن الحرب هدأت واختبأت من ظهر الأرض إلى باطن الأرض وأنها قابلة للانبعاث في أي فترة وعلى أي داع من الدواعي.**

■ كيف ترى التمسك بالخيار الديمقراطي؟

– **ما في تمسك ولا في ديمقراطية ولا في وحدة الآن. هناك حاكم واحد مفروض على الشطرين لكن ليس هناك وحدة، لأن الوحدة يجب أن تقوم بين فريقين: فريق يمثل جانباً وفريق يمثل جانباً (آخر)، ولا بد أن تقوم الوحدة من اثنين توحدا، لأنهم قالوا "يمن واحد"، قلنا إذا كان يمناً واحداً فكيف توحدوا؟ الواحد لا يتوحد وإنما يتوحد الاثنان.**

■ من وجهة نظرك ما هي أبرز مصاعب وإشكالات دولة الوحدة منذ قيامها والتي أدت وأفضت بها إلى الاحتراب والتدمير وإعلان الانفصال بين صناعها الحزب الاشتراكي اليمني والمؤتمر الشعبي العام؟

– **ألقيت محاضرة قبل قيام الوحدة بأربعة أشهر في نادي الصحفيين في التواهي، وقلت إن كل المشاكل ستنبعث الآن من جديد، لأن الاقتراب والازدحام على المصالح هو الذي سوف يثير الحساسيات. كان (فيما مضى) هذا يعرف أنه شمالي وهذا عارف أنه جنوبي، لكن عندما توصل هذه القضية إلى زحام منفعة وإلى وصولية وظيفية لا بد أن ترتبك المفاهيم، يحدث بين أبناء المدينة الواحدة، بين أبناء المدرسة الواحدة، لأن هذا موضع الانتفاع، كل واحد يريد أكثر من الآخر، وكل يريد أن ينال ما لا يناله غيره، وكل يريد أن يصل إلى ما وصل من هو أكبر وأكفأ منه. هذه كلها توجد في الدواوين الوظائفية أو في المتاجر أو في أي مكان، لأن الاختلاف والاشتباك من طبيعة الخلطة، الخلطة لا بد أن تؤدي إلى عداوات وإلى منافسات، لكن فهمها والدراية بالعداوات (ضروري). يجب أن يكون هناك عداوة لأنها من طبيعة الاختلاط، ولكن لا بد أن يكون هناك شرف العداوة، يعني إذا عادى لا يبلغ المنتهي في الإساءة إلى عدوه أو يستغل به الفرص أو يهاجمه في حالة ضعفه، هذا في حالة المفهوم الإنساني وليس المفهوم السياسي. قلت لهم: لا بد أن تحصل مشاكل، قد يكون أهونها قيام حرب. وقالوا: ليش تقول كذا؟ وضاقت السلطة هنا وضاقت هناك، ولكن ما كادت تمر ستة شهور حتى قالوا صدق البردوني.**

■ حديثك يوحي بأنه ليس هناك أمان أو مأمن على دولة الوحدة، خاصةً وأنها تجاوزت أصعب اختبار لها؟

– **كل وحدة مهياة للانفصال كيفما كانت. أما وحدتنا فهي منفصلة من يوم قامت، لأن كل فريق كان ينوي إلغاء الفريق الآخر بهذه الطريقة أو بتلك. كان الجنوب واثقاً أن عنده حزب، عنده سياسة منظمة، وعنده (أجهزة) استخبارية منظمة، وأن علي عبد الله صالح "قبيلي" ما عنده من الرؤية السياسية ولا عنده ما يمكن أن يحمي به نفسه ويضر به غيره، لا أكثر من هذا. كانوا يريدون أن ينحوه من السياسة الكبرى أو من زحام السياسة (بحيث) يكون رئيساً رمزياً. هو عرف الوثيقة التي اشتهرت أنه لن يكون إلا رئيسا رمزيا، وأن الحكم الداخلي في يد علي سالم البيض، وهو رئيس جمهورية وذاك نائبه، والقضية كانت كلها زحزحته من المناصب المباشرة وأن يجعلونه رمزا. لكن تلك الوثيقة ظلت كما هي وظل كل واحد يشتغل من خارجها بالطريقة التي تتيسر له ويحس أنه أقدر فيها من غيره.**

■ تعتقد أن الوثيقة برنامج سياسي لدولة الوحدة أفضل بكثير من تصورات الحزبين الحاكمين حينها؟

– **نعم. ولهذا كانت مقبولة. كانت معالجة للأخطاء التي كونتها**

←

■ **لا يستطيع أحد القول بأن حرب 94 انتهت ما دامت آثارها قائمة**

■ **كل وحدة مُهيأة للانفصال، ووحدتنا منفصلة لأنها قامت على الإلغاء**

■ **اعتاد الشمالي فتح البلدان وتدويخها، وأن يحكم باسم اليمن كله**

الوحدة. وبعدها عندما دخلوا الوحدة عرفوا ماذا يريدون لكي تبقى الوحدة، فكانت الوثيقة أشبه بملتقى الآراء، كيف تكون الوحدة، لكان مقبولاً لو أنهم نظروا إلى البلد. الذين كتبوا له الوثيقة، مثلاً كانوا يعرفون أن قادة المعسكرات من أقارب الرئيس، طيب الوثيقة تقول ما يكون القائد العسكري إلا مدة عامين؛ لهم الآن خمسة عشر عاما وهم قادة وما احد قادر يزحزحهم، فشافوا الذي يكون، لكن كيفية كونه لا ما أحد فكر فيها.

■ قلت إن كل وحدة قابلة للانفصال، لكن وحدتنا من أساسها منفصلة، كيف؟

– يعني ما كان هناك ضوابط مشتركة، ما كان هناك حس مشترك، ما كان هناك تعاون على تجاوز السيئ إلى الأفضل أو تجاوز الكائن إلى الممكن، ثم تجاوز الممكن إلى المستحيل أو الذي كان مستحيلا. لكن هذه الوحدة عندما قامت كان كل واحد من الجانبين شاعر بفرديته وتميزه على الآخر. هذا يقول تميزي لأني سياسي وهذا يقول تميزي لأني شمالي. والشمالي متعود أن يفتتح البلدان ويدوخها، يعتاد أن يهاجمها حربياً، يعتاد أن يظل حاكماً بشكل أو بآخر. تكاد أن تكون الشمالية أو ما نسميها الهضاب من يريم إلى صعدة إلى كوكبان إلى حجة، بلاد جعلت من المناطق السفلى، اليمن الأسفل، تعز وإلى أطراف الجنوب، وترى أنها أحق بحكم هذا المكان، وأنها ما خلقت إلا لتحكمها، وأن كل ما فعلته لهذه المنطقة (هو) لليمن كله وباسم اليمن كله، سواءً كان موافقا على هذا السوء أم غير موافق. وهذا يشبه المارونية في لبنان، الموارنة في لبنان بدأوا يسقطون من كونهم حكاما فقط. هؤلاء المارونيون إذا تكلموا عن مصالحهم أو عن مذهبهم فيروا أنهم معبرون عن لبنان كله. يسمون قواتهم المسلحة "القوات اللبنانية"، يسمون كتائبهم "الكتائب اللبنانية"، وكأنهم هم لبنان. في كل شعب من الشعوب منطقة تكون لها سيطرة أكثر، مثل العلويين في سوريا. وهذه الحساسية تكاد تكون غير موجودة في مصر، لأن مصر بلد جمعها نهر، وكلهم اضطروا أن يكونوا مجتمعين حوله، بفضل هذه الرابطة الإنسانية الانتفاعية كانت مصر موحدة وما في هناك مكان أو منطقة تشعر أنها الأحق تحكم الثانية ترى أن الحكم هو كفاءة وليس مناطقي.

■ كيف ترى أو يجب أن يكون نموذج دولة الوحدة؟

– أقول لا بد أن يشعر المتحدون أن هناك حاجة إلى وحدتهم في دولة واحدة. أولا، يعرفوا أن هناك حاجة. ثانيا، يعرفوا أنه بتجمعهم وتعاونهم سيخلقون بلاداً أفضل (أي) لكي تكون اليمن بعد الوحدة أفضل منها قبل الوحدة. ثالثاً أن يكون هناك حس أننا كلنا شركاء في خلق بلاد أكثر رخاءً وأكثر علماً وأكثر ثقافة، ويكون هذا شعور في النفس يحسه كل واحد أنه حاجته الخاصة، إذا تحققت هذه الأحاسيس فكل واحد سيحمي هذه الوحدة بحيث أنه لا ينتوي أحد أن يلغي الآخر. فالوحدة كان ينبغي أن تكون أخوة مطلقة، وأن ينتقلوا مما كانوا عليه إلى ما هو أفضل (بحيث) ينسى أنه هذا كان حاكما في عدن وهذا حاكما بصنعاء، الآن هم حاكمون لليمن كله، وأن عليهم مسؤوليات وأن لهم حقوقا وواجبات، فإذا اتحدوا بنية خلق يمن أفضل وسياسة أحسن فهذا هو الذي كان ينبغي. لكن ما أحد كان عنده هذا التصور؛ أن الوحدة اشتراك في الأمر والاشتراك معناه التعاون والتضافر على كل شيء. لو سادت التعاونية والتضافر كان ممكنا أن يخلقوا وحدة أفضل تخلقها وتوجبها المصالح المشتركة والمكاسب التي يشاهدها الشعب رأي العين. لكن عندما توحدوا تضخم الجهاز تضخم، تضخم حتى أصبحت الدولة رأساً كبيرا على عنق نحيل (ضاحكا).

الحقيقة أن الوحدة كانت مأساة، وأن المرء يلاحظها من اليوم الثاني، ما أحد مثلاً شعر حساسية الصنعائي نحو الريف، حتى الريف في الشمال. الصنعائي عنده حساسية أن صنعاء صنعاء وأن كل الوافدين عليها طرأوا (عليها)، وأنهم تلقوهم قهراً وأنهم اختلطوا بهم قهراً، ويعتبروا نفوسهم أنهم أحق بالأمر. وطبعاً إلى جانب صنعاء ما حول صنعاء شمالاً وجنوباً وشرقاً وغرباً. فهذه الحاسة ما يميتها إلا ثقافة كبرى وتعلم أكبر ومفهوم للسياسة أجود وحس بالمسؤولية: كيف يخدم بلده؟ وكيف يطور أوضاعه؟ وكيف يومه أحسن من أمسه وغده أحسن من يومه؟ وهكذا يعني هناك زعامة حقيقة. الزعامة الحقيقية ما تجسدت في أي شخص ولا في أي حزب.

■ من خلال تجربة النظامين الشطريين السابقين ما أبرز إيجابياتهما وسلبياتهما؟ وما هي الأفضليات التي يجب أن تسود وتعمم في دولة الوحدة بدلاً من إشاعة الفوضى والفساد؟

– أنا في الحقيقة قد أومأت إلى هذا، وهو الشعور بالتعاون، وأنهم مسؤولون أن يخلقوا مجتمعاً أفضل. هذا لم يوجد. فكيف يمكن أن يوجد؟ وجوده يضمن بقاء دولة واحدة، عدمه يفصل الدولة إذا ظل كل واحد كما كان عند أمه وفي السلطة يستغلها كبستان أو كمزرعة أو كمتجر. لا. هذا في الحقيقة ما يجب أن يكون له من الوحدة إلا نصيب مثل أحد المواطنين، له امتياز الحكم، له امتياز أنه رئيس، له امتياز أنه نائب رئيس، له مميزات أنه مدير، له مميزات أنه رئيس وزراء، هذه حقوق له من حقه؛ لكن من واجبه أن يجعل هذه الثقة في محلها، وأن يكون عاملا في كل تحركه وسكناته من أجل الكل.

■ لكن أريد أن أقول لك ما هي أفضل الإيجابيات التي كانت في النظام السابق في المحافظات الشمالية أو الجنوبية؟

– كل ما كان كان سيئا. ما في ولا مزية أبداً. من يوم ما توحدوا إلى أن انفصلوا.

■ من قيام الثورة حتى يوم الوحدة ما أفضل الإيجابيات التي كانت موجودة في الشمال أو في الجنوب والتي يفترض أن تعمم في دولة الوحدة؟

– الذي كان موجودا قبل الوحدة هو الذي ساد بعد الوحدة. ليس هناك تغيير أبداً. كل واحد دخل الوحدة بشعور الفردية وبشعور الإقليم.

■ هل ترى أن الثورة اليمنية، بشقيها: سبتمبر وأكتوبر، وما رفعته من أهداف تحررية عظيمة وما ناضلت وضحّت من أجله الحركة الوطنية اليمنية... هل ترى أن الثورة اليمنية حققت تلك الأهداف والغايات النبيلة؟

– لا، أبداً. ما حققت أي غاية نبيلة ولا حققت أي هدف، لأنها كانت تنقل مشاكل العهد البائد إلى العهد الحاضر إلى جانب ما تجدده وتستجد من مشاكل وأزمات. كانت الدولة تركم المشكلة فوق المشكلة والمأساة فوق المأساة والأزمة فوق الأزمة، وما كان عندها شعور (بأهمية) الحل من أول أزمة، فإذا جاءت الأزمة الثانية تكون وسائل حلها موجودة. ظلت المشاكل تتصل بالمشاكل. عندنا في صنعاء مثلا مجاري المياه لها تقريباً ست سنوات وهي تسد طريق المطار وتنشر للناس الروائح والذباب والأوبئة، وما أحد قال إنه في رئيس دولة. الحقيقة ما نقول إن الحكم عندنا حكومي، الحكم عندنا رئاسي مثل ما هو ملكي في السعودية وكما هو أميري في الإمارات، مثل ما هو رئاسي في مصر. الحكم عندنا ما هو حكومي أبداً. مثلاً يقولون فلان رئيس وزراء، رئيس الوزراء مجرد كاتب عند الرئيس، الحكومة كلها رئاسية، وليست الرئاسة مجرد رمز يسود والحكومة قوة تنفذ. لا، القوة التنفيذية والقوة السيادية هي للرئاسة.

■ لكن في نظام الجنوب...؟

– في نظام الجنوب كانت هناك حزبية تكاد تكون مغطية. بدل الذاتية التي كانت قائمة على أسوأ حال في صنعاء كانت هناك الحزبية بلا تدبر، بلا تأمل.

■ رغم تعقد البنية الاجتماعية في الواقع اليمني وموروثات الماضي السلبية وبروز النزعات القبلية والمناطقية وغيرها، هل يمكن الانتصار لقضية الديمقراطية في الواقع اليمني وما ترفعه الدولة من شعار منذ قيام دولة الوحدة؟

– ممكن، لأن المناطقية أو النزوع القبلي لا أحد يخلو منه في أي مكان من أمكنة العالم حتى في باريس بلاد الحرية. ما احد يمنع إنسانا (من أن) يكون ديمقراطيا ويكون عدنيا، يكون ديمقراطيا وصنعانيا، لأن كل واحد نشأ في منطقة، وكل واحد حوله جهات جنوبية وشمالية وشرقية وغربية. لا بد من أن يحس الواحد بأنه قريب من صنعاء أقرب إلى عدن مثلاً. ذاك من عدن أقرب إلى عدن أو أقرب إلى صنعاء، في مسألة قريب وأقرب. فما أظن أن هذه حكاية. لكن الخطأ أن تحكم اليمن الواحد وتعني بالمنطقة أو تعني بالأصدقاء والأتباع من القبيلة أو من الحزب.

■ التعددية السياسية والحزبية تعتبر كما هو معروف ركيزة أساسية من ركائز النظام الديمقراطي؟

– (مقاطعاً) أبداً ما ثبت أنها كانت موجودة إلا شكلاً.

■ عفواً أقول أستاذ عبد الله التعددية السياسية والحزبية ركيزة أساسية للنظام الديمقراطي بمعناها الشامل ولم أقصد على المستوى اليمني؟

– نعم، نعم، هذه كلها خالقة ومخلوقة ومتطورة. التعددية مهمة جداً بحيث أن لكل واحد حقا، وبحيث أنه يمكن تداول السلطة، مرة هذا الحزب ومرة ذلك...

■ كيف ترصد نشاط وحضور الأحزاب في الساحة أو الشارع السياسي اليمني منذ قيام دولة الوحدة وحتى الآن؟ وكيف تفسر ظاهرة تفريخ وانشقاقات الأحزاب، هل هذه الظاهرة الجديدة التي أتت بعد الحرب تعبر عن رؤى وتوجهات سياسية وفكرية جديدة؟

– في العالم كله لا بد أن يكون هناك حزبان أغلب من الأحزاب كلها، مثل الجمهوري والديمقراطي في أمريكا، مثل العمال والمحافظين في بريطانيا. هناك أحزاب متعددة، لكن الذي يحكم حزبان. في اليمن (وجد) المؤتمر والاشتراكي، كان الاشتراكي حزبا بالمعنى الحقيقي، وكان المؤتمر مجرد لملمة ومجرد جمع ناس إلى ناس، أصوات وأغان ومظاهرات، لكن لا ينفعون في سياسة خلاقة. ينفعون للمظاهرات وينفعون للزامل، لكن لا ينفعون للسياسة الكبرى،

■ المؤتمر (الشعبي) مجرد لملمة، ناس ينفعوا للمظاهرات والزامل، لا للسياسة الخلاقة

■ لا توجد تعددية حزبية، وإذا وُجدت أحزاب فإنها بلا قوة سياسية

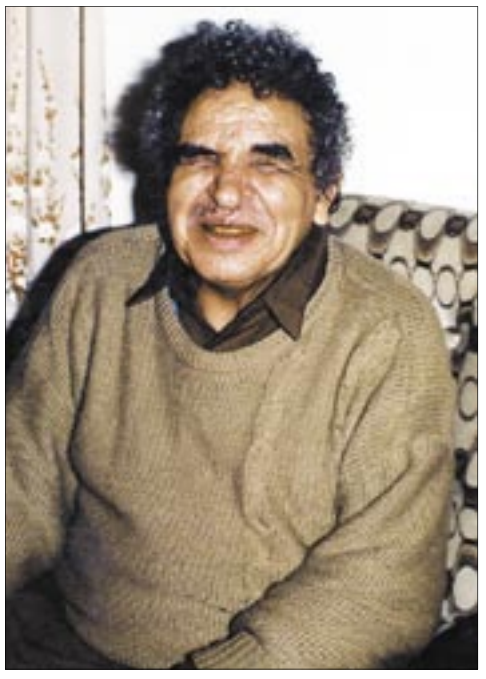

■ الأحزاب التي تعددت لم تبد كذلك عندما أعلن (الرئيس) علي عبد الله صالح الحرب

■ الاشتراكي حزب حقيقي، لكن تعصبه حوّل شاعراً طبلاً إلى نابغة

لأنه (المؤتمر) ليس له رؤية سياسية يستميت لأجلها. الأحزاب التي تعددت ما بَدت كذلك عندما أعلن علي عبد الله صالح الحرب. لا يمكن أن تكون الحرب رأي كل الأحزاب، ولا يمكن(تصور) أن كل الأحزاب قبلت الحرب، ولا يمكن أن ترضى بالحرب أية أحزاب وطنية. كيف يمكن أن تقبل أن يتقاتل الرئيس ونائبه، والبلد ونصفه، والدولة ونصفها. هذه الأحزاب ما لها وزن لكي يستشيرها الرئيس، ولا لها قيمة فرضتها على الرئيس. لا بد أن يكون للحزب قوة سياسية حتى الصغير من الأحزاب. إذا كان هناك أحزاب فإنها بلا قوة سياسية. الأحزاب كان يمكن أن تقوم على الأقل بمظاهرة ضد الحرب، لكن مَن جرؤ أن يقول لا؟ طبعاً السلطة استخدمت الشدة غير المشروعة وتجاوزت الحدود في الشدة، لكن هؤلاء تجاوزوا الحدود في البلاهة وفي السلبية.

■ يعني نستطيع أن نقول إن دور المعارضة كان مشلولاً أو سلبياً؟

– كان مشلولاً، أما السلبي لا. السلبي الذي يقترن بالإيجابي.

■ لكن كيف ترى حرية الصحافة كثمرة من...؟

– ما أحد زاولها مزاولة حقيقية (...) ما لها وجود أبداً، لأنه إذا ما في رقابة علنية في رقابة سرية.

■ قلت إن الحزب الاشتراكي هو حزب حقيقي، هل نعتبر الأستاذ عبد الله البردوني اشتراكياً؟

– لا. أنا أقول لك إذا تأملت مواصفاته وأطواره فهو حزب حقيقي.

■ ما الدليل؟

– بدليل أن الحزبية فيه درجات والتنظيمات فيه على مراتب وهرمية، والذي يرقى هو بفضل قواعده في الحزب. وكذلك قواعده في الحزب كانت حزبية. لكن كان الحزب هذا كفرد واحد. يعني يمكن أن واحدا من الاشتراكي يقتل واحدا بسيارة، فالحزب يتعصب معه. لا أحد يسجنه، لا أحد يأخذ منه غرامة. لا، من واجب الحزب أن يجازي هذا العضو الذي أساء، وإذا ساءت سمعته ينبغي أن تفصله، ماذا تعمل بفرد وهو عضو فاسد يضر ببقية الأعضاء؟! عندنا الحزب، لكن ما فيه ما تسمى بت الحزب، رؤية الحزب، ثقافة الحزب، حزبية الحزب أيضاً. مثلاً الشاعر قد يكون أحسن طبل في الدنيا، لكنه عندهم نابه ونابغة. لأن الشرط في الحزبي أن يكون إنساناً أولاً.

■ لو ننتقل إلى الأغنية اليمنية، بحكم موسوعيتكم، يرى البعض أن هناك نكهات في الغناء اليمني ومن يصفها بأنها ألوان، كالصنعاني واللحجي والعدني وغيرها، هل أنت مع هذه التسميات التي تعارفنا عليها؟ وما هي المقاييس والخصائص التي تميزها عن بعضها البعض من وجهة نظرك؟

– لا بأس أن تكون هناك تقريبات، نقول هذا الفن صنعاني وهذا الفن لحجي وهذا الفن حضرمي وهذا الفن صعدي، لا بأس، للتقريب. لكن لو أخذنا نتاجنا الغنائي الصنعاني واللحجي والعدني والحضرمي، سنجد في آخر الأمر أنها أصوات متقاربة جدا مثلما تتقارب أغنيات المغني الواحد. ما أجد أن هذا لون متميز أو مختلف حتى. مثلاً عندما تشوف الأغنية السودانية تجدها مختلفة عن الأغنية المصرية عن الأغنية السورية. كذلك مثلا الأغنية في المغرب الآن بدأت تختلف وتتميز عن أغنيات المشرق التي تتلمذ الفنان المغربي عليها. فأظن لا يمكننا أن نقول سوداني مصري جميل، فهناك اختلاف وهناك فنّان اثنان. لكن عندما أقول لحجي صنعاني تعزي يريمي يافعي... فأنا أكاد أن أقول إن الصوت اليمني متشابه، الأغاني كلها متشابهة إلى حد الواحدية أو التماثل. أما أن هناك ما يبين الفن اللحجي كفن مستقل عن الفن العدني أو غير ذلك، لا يمكن تجد فرقا أو اختلافا من "سمارة" إلى عدن، ومن "سمارة" إلى صنعاء، لكن من ناحية الصنعاني والذماري مثلاً لا يحدث، واللحجي والعدني لا، لأنها بيئة واحدة ومنطقة واحدة ونبرات الناس تتساوى، وحتى حين يتخاصم الناس وترتفع أصواتهم يكاد الواحد يحس أن أصوات الجمع كصوت الواحد، قد يكون هذا أبح صوتاً، قد يكون هذا أرق، لكن ذلك لا يجعل غناء كل منطقة مختلفا عن الثاني كلياً. في اختلاف في الجزئيات، في النبرات الداخلية، في الهمس الأخير. أما من ناحية أنه فن يصنف لذاته ومقوم بذاته فلا.

■ يتهمك الكثير من المهتمين بالأغنية اليمنية بارتكاب أخطاء في ما كتبته في إصداراتك المختلفة حول الأغنية اليمنية... كيف تبرئ نفسك بحكم أنني وضعتك في قفص الاتهام؟

– أنا أرضى بهذه التهمه وأرحب بها. لأنه إذا كان هناك خطأ فهو خطأ التجريب وليس خطأ الذي يريد الإساءة. خطأ التجريب أو هناك سوء استيعاب، إلى جانب أن عندي جهلا بيّناً في الفن الغنائي. لا تعلمت الفن الغنائي في معهد ولا الذين غنوا تخرجوا من معاهد.

■ كثيرون غنوا لكم عن الأغنية اليمنية كتابات جميلة، نحن هنا لا نقلل من كتاباتكم ولكن نقلنا طرح بعض المهتمين؟

– شيء جميل جداً أن يكون الفنان عنده حساسية، ولكن لماذا الفنانون بدلاً من أن يكيلوا التهم على الناقد يصبونها عليهم ويتفوقوا، فهذا في يدهم. و"توقيص" الآخرين لا يعطيهم كمالا.

■ لدي ملاحظة جديرة بطرحها في هذا الحوار أيضاً، من خلال قراءتي لما كتبته ألاحظ حديثك دائماً عن الغناء اليمني يراوح بين صنعاء وعدن، وبقية المناطق لا تتحدث عنها بالرغم من أن هناك روافد هامة ورئيسية في الغناء اليمني مثل منطقة لحج وحضرموت وما تمثله هذه المناطق من ثقل فني ليس في اليمن بل في المنطقة كلها، الجزيرة والخليج. هل نقول إن هذا تجنٍ من أستاذنا الكبير؟

– لا. نقول إن العواصم هي مصب فن المناطق كلها، لأن الحضرمي أو اللحجي سيغني في مهرجان في العاصمة، وسيغني من مذياع وتلفزيون العاصمة، والذين سوف يسجلون له مهندسون من عدن أو من صنعاء. فالحقيقة عندما يضرب الواحد المثل من العواصم فلأنها ذات الأضواء الكثيرة وذات الفنون الكثيرة، ولأن الحياة السياسية والأدبية أكثر تطوراً في العاصمة، لأن العاصمة متصلة بعالم تجاري، عالم سياسي، عالم علاقات، عالم دبلوماسي، عالم بعثات وإرسالات. لو أن الغناء الحضرمي في معزل عن عدن أو عن أجهزتها وجمهورها لما كان له قيمة. ولهذا يقال أن الغناء الأوربي لا يشتهر ويدخل منطقة التقويم إلا إذا انتقل من أوربا كلها إلى باريس، كذلك الغناء العربي إذا انتقل إلى القاهرة.

■ الأغنية الصنعانية، إذا اصطلحنا على هذه التسمية، وكما هو سائد في الوسط الفني، شهدت تجديدا، وأقصد إدخال آلات جديدة عليها بدلا من الاعتماد على العود والإيقاع فقط، كيف تقيم تجربة الفنان أبو بكر سالم في "وا مغرد"، "رسولي قوم"، وغيرها على اعتبار أنه من خارج مدينة صنعاء؟

– أنا أقول إن اعتبار المراحل أهم. أنا أتصور أن الأغنية الصنعائية من 1968–1975 أو إلى 1975 تكاد أن تكون أيام ازدهارها وانتعاشها. الأغنية من 1977–1988 تقريباً في صنعاء أو 1986 في عدن كانت مزدهرة بالأغنيات الجماعية، لأن الأغنية الجماعية التي ظهرت في آخر الستينيات وأول السبعينيات في صنعاء قطعت شوطاً مهما، مثل "ألا جينا نحييكم"، "يا جبال اليمن يا مناجم ذهب"، كذلك "هيا نغني للعمل"... فاعتقد أن صنعاء من 1968–1975 تميزت بفنون الفرق الجماعية. هذا الفن ما تبلور وطلعته فرق في عدن إلا من عام 1978 إلى 1986. ثم إن هذا الازدهار لم يحدث في الأغنية الصنعائية فقط، في الأغنية التي تأتي من تعز، في الأغنية التي تأتي من حضرموت، وعدن، في الأغنية التي من لحج. العجيب أن الفن الغنائي سريع الانتقال، ما تكاد أغنية تغنى في لحج إلا وتسمعها بعد أيام قليلة جداً في تعزأو صنعاء، لأن الأغنية إذا وقعت في موقع حاسة الإطراب لا بد أن تجد لها المقلد والمحاكي والمتفوق أيضاً.

■ طيب تجربة أبوبكر كيف تراها؟

– تجربة أبوبكر أعتبرها مزيجاً من الخليج واليمن.

■ كيف ترى تقديمه لأغنية "وا مغرد" مثلاً؟

– الأغاني التي قلد بها اليمنيون كان دون الذين قلدهم، لكن الأغاني التي ابتكرها ابتكاراً وبذل فيها مجهوداً وأدى لها عدة انسرابات فنية...

■ أبوبكر عبدالله أغانيه تمثل اللون والطابع الحضرمي، وغنىّ للكثير من الشعراء في اليمن وحضرموت وفي مقدمتهم حسين المحضار؟

– لا. الأغنية تخرج من ناظمها إلى مغنيها. لا يكاد الناظم يكون له وجد، لماذا؟ لأن الكلمات التي غناها ما حملت التفسيرات وما نقحت إلى أن تصل إلى أداء معين، لكن أوحت إيحاء بأداء وأدت ذلك الأداء ليس عن نظريات علمية.

■ أستاذنا، هناك جدل واسع حول هل عدن فعلاً تحتضن لوناً غنائياً خاصا أسوة بالتسميات المشاعة في الوسط الفني؟

– عدن بالنسبة إلى اليمن والجزيرة والخليج كانت تشبه باريس في الغرب أو القاهرة في الشرق. كل الأغاني من بداية العشرينيات إلى الآن وعدن هي التي تسجلها، هي التي تبيع الأغنيات، وهي التي نشرت الأسطوانات. كان في الأربعينيات والخمسينيات في استوديو "جعفرفون" وكذلك جماعة أسسهم جماعة الفرقة العدنية والندوة العدنية. يكاد أن تجد هؤلاء أنهم أول من طور الأغنية التي يجيدها الفرد وبين الأغنية التي تؤديها وتجيدها الجماعة.

■ طيب هل يمثل ما قدمه أحمد قاسم وسالم بامدهف واسكندر ثابت وخليل محمد خليل، على سبيل المثال، هل يمثل لونا أو طابعا له نكهته الخاصة؟

– كل واحد له صوته. الأصوات هي التي لا تتشابه كل التشابه ولا يخلو كل واحد من نكهة لكن ليس الجمال الفني وليس الأداء الذي فيه سر نفسي أنه نكهة، لا. النكهة جزء من التقويم.

Alnedaa.yemen@gmail.com

النداء

اسبوعية.. سياسية.. عامة

الاربعاء 11 ربيع أول 1429هـ الموافق 19 مارس 2008 العدد (143) Wed. 11/3/1429 - 19 March 2008

أخطأ الهدف بعد 17 عاما طلب منه بارامول وأطلق عليه رصاصة استقرت في الأمعاء

■ عدن مرزوق ياسين

لم يكن الصيدلاني سعيد السويدي، 56 عاما، من أبناء الشيخ عثمان، يتوقع أن الشخص الذي قدم إليه لشراء حبوب الصداع (بارامول) سيضع حياته في فوهة المسدس. فهو ليس له علاقة بنزاعات ثأر، غير أنها أخطأت مسارها بعد 17 عاما ليكون الضحية حين باغتته طلقة نارية استقرت في أمعائه بعد أن مزقت البنكرياس قبل أن يسقط آخر في 17 عاما في مارثون المطاردة مصابا في الساق.

في الثانية عشرة من مساء الثلاثاء الماضي كان السويدي يمارس روتينه العملي في صيدليته الواقعة أمام جامع النور بالشيخ عثمان عدن، 150 مترا من مقر الشرطة، قبل أن يلملم أوراقه عائدا صوب المنزل في أمان المدينة المزدحمة حين أطلق عليه شخص النار قدم إليه لشراء علاج للصداع وكاد الجاني أن يطلق الثانية في الرأس بيد أنه شك في الهدف الذي جاء إليه وخرج من الصيدلية فارا حمل المصاب نفسه بصعوبة صوب الباب وأطلق صيحات أيقظت كل سكان الشارع وملتحفي الرصيف من الباعة المتجولين قبل أن يسقط مغشيا عليه عاشت شوارع المدينة وحواريها قرابة نصف ساعة مطاردات وراء الجاني، كلما اقترب إليه شخص أطلق نحوه النار وتمكن من الإفلات منه توقفت عملية المطاردة تماما بسبب إطلاق النار على الناس بعد إصابة شاب يدعى شيخان قردش، 17 عاما، كاد إن يمسك به، وتمكن الجاني من الهرب والتخفي بعد ذلك بين أشجار بستان مهدي في الضاحية الشرقية للمدينة.

شرطة "الشيخ" هرعت بعد نصف ساعة لتفتش عن الجاني بين الشجر حتى الصباح وتحبس ملفا للقضية في أدراجها.

الجاني "ع. م.س" من أبناء الصبيحة من قبيلة الجليدة

وبحسب مصادر فإن لقبيلته ثار منذ 17 عاما من قبيلة المعامية التي ينتمي إليها هزاع ويحصد سنويا عشرات الضحايا من الطرفين.

علاء السويدي أحد أقرباء الدكتور سعيد: "يبدو أن الجاني أخطأ الوجهة فالشبه بين خالي سعيد وعلي هزاع كبير فهم صلع الرؤوس ولابسين نظارات". مضيفا: "لم يكن لنا ثار مع احد وهزاع أعرفه منذ 23 عاما لم يسافر لبلاده. ما ذنب خالي الذي لا ينتمي إلى الصبيحة؟!".

سعيد الآن يرقد في العناية المركزة بمستشفى الجمهورية من حينها. وفي قسم العظام ينزل قردش مصابا بكسر في ساقه اليسرى.

نافذة

إشارة المحمدي.. أبعد من «أصابع اسرائيل»

منصور هائل

mansoorhael@yahoo.com

تقمصت دور المحامي لمجرد أني كنت في الطريق إلى محكمة جنوب غرب أمانة العاصمة صباح أمس، وذهبت أسأل المعارض السياسي البارز الذي أشار إلى تورط أصابع اسرائيل في تحريك «الحراك» في المحافظات الجنوبية عن لائحة الأسانيد والأدلة التي يمتلكها، أو حتى عن امتلاكه لصورة بصمات أصابع لإسرائيل. ليؤكد ضلوعها في تحريك «الحراك»؟

لم أكن في وارد الانشغال بمساءلة معارض سياسي كبير، لو لم أكن في الطريق إلى المحكمة أولاً، ولو لم افتتح صباحي بتصفح أسبوعية «الغد» التي تعودتها مع قهوة صباح كل ثلاثاء.

وفي عدد الأمس تقصدت «الغد» لفت الأنظار إلى المقابلة الضافية التي أجرتها مع الناطق الرسمي باسم أحزاب اللقاء «المشترك» بإبراز عنوان مثير يشير إلى تورط اصابع إسرائيل في الجنوب.

اكتفيت بتصفح عناوين الصحيفة وأرجأت قراءة المقابلة إلى حين الانتهاء من جلسة المحاكمة التي اعتزمت حضورها بقصد إسقاط واجب التضامن مع الصديق والزميل العزيز سامي غالب رئيس تحرير «النداء».

والحال أني سعدت بعد انفراط الجلسة وخرجت من جلسة محاكمة «النداء» بدرس جديد ومفيد لفتني إليه المحامي البارع الاستاذ نبيل المحمدي الذي تحيرت، في البدء، من أمر إنشغاله بتأمين سلامة اجراءات المحاكمة وضبط بعض الجوانب الفنية التقنية التي لم يخطر بحسباني ان مسار القضية سوف يتقرر تبعاً لمستوى التعاطي مع تلك الاسئلة التي طرحها بشأن صحيفة الاتهام المرفوعة من قبل النيابة على الصحيفة. فهو طالب بتحديد وضبط التهمة الموجهة للصحيفة: أهي تهمة السب أم الاهانة؟

وشدد على ضرورة تحديد هوية الشاكي المجني عليه المزعوم بصورة لا تحتمل اللبس وتفيد بوضوح فيما إذا كان جهة اعتبارية أو شخصية.

وزاد أن تهمة السب تفرق عن تهمة الإهانة، كما يفترق الاتهام المرفوع من قبل جهة اعتبارية عن الاتهام المرفوع من قبل أشخاص.

وانتهز سماحة القاضي السانحة وكان في منتهى السماحة عندما أفسح المجال لمثل النيابة بإعادة قراءة وصياغة صحيفة الاتهام المرفوعة ضد «النداء» وضبطها وتدقيقها بأفق الاجابة الواضحة على اسئلة المحامي المحمدي!!

ولأني من ضحايا الإدراك المتأخر لإشارات الخبرة والمعرفة والذكاء؛ فقد أدركت، بعد انقضاء ساعات على رفع الجلسة، أني وغيري من الصحفيين وقبلنا الساسة «الرموز» في المعارضة والسلطة، نحتاج بشدة للمداومة على قاعات المحاكم لكي نكبح اندفاعنا لاطلاق الاتهامات جزافاً و خبط عشواء- ولن أقول على غرار النيابة و«ناطق المشترك».

واقتنعت أكثر بأن المداومة على جلسات المحاكم والإمعان في صحائف الاتهام وخاصة تلك المرفوعة على الصحفيين والصحف والمعارضين والانصات لمرافعات الدفاع التي تغوص في الشعاب والمنعرجات الشوكية لغابة القوانين الاخطبوطية اليمنية، وخاصة مرافعات أمثال المحمدي الذي أسرني وسرَّني سماعه صباح أمس.

واقتنعت أيضاً بأن المداومة على قاعات الدرس -المحاكم أقصد- ستشحذ لدى المرء حاسة الاحتراس اليقظ، وسوف تحمله على التفكير قبل الكلام والتفكير ألف مرة قبل رفع أصابع الاتهام في وجه أياً كان أو أي مكان... التفكير في أن الأصابع لم تخلق لتكون «أصابع اتهام» فقط وحصرياً، كما أنها ليست الفتنة ولا الشر المستطير فهي أدوات للتفكير والتدبير وأعضاء متقدمة للدماغ، ولا يجوز بالمرة إلحاقها بأساطير دولة إسرائيل التي يتوهم بعضهم أن أصابعها وراء كل حركة و تحرُّك كل «حراك» وكأنها تحتكر حق تحريك كل تلك الأشياء والأمور التي لا نستطيع تعقل أسئلتها.

وجوه وأمكنة

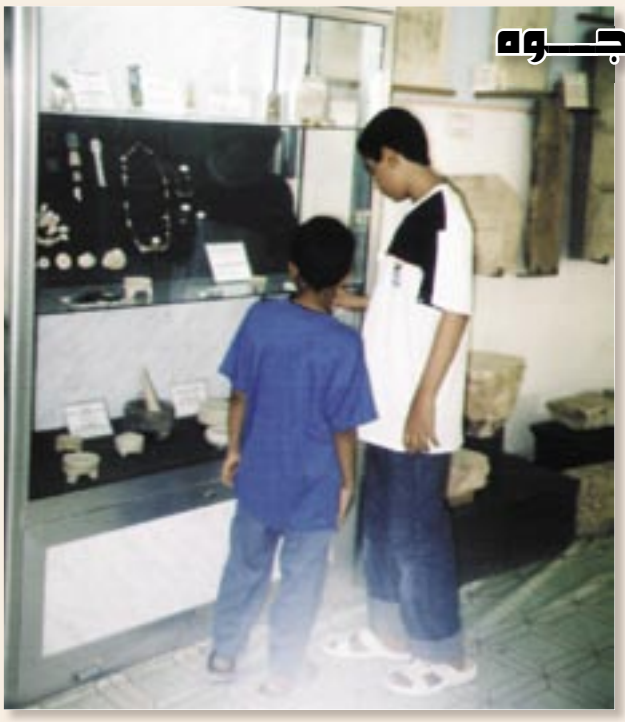

طفلان في متحف سيئون 2006

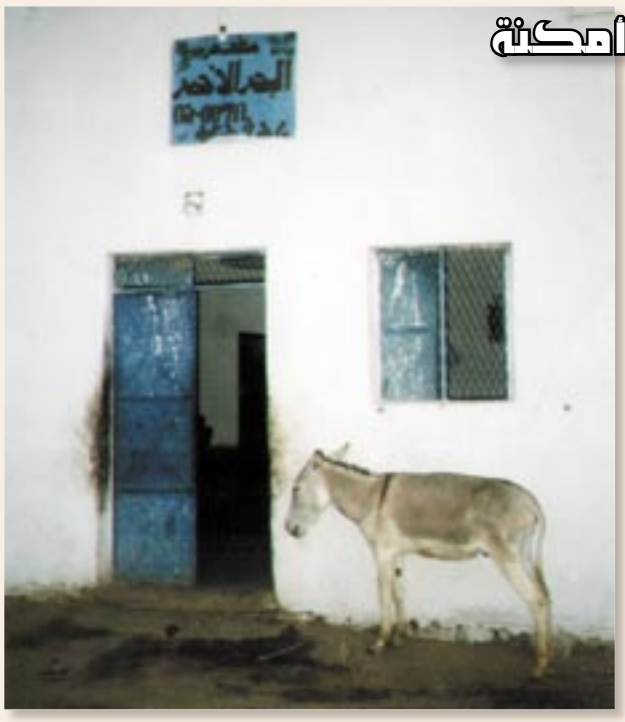

مطعم في بلدة أفعبت شمال اريتريا 2001

نادية الكوكباني تحصل على دكتوراه الفلسفة في الهندسة المعمارية من جامعة القاهرة

حصلت الكاتبة والمهندسة نادية الكوكباني على درجة الدكتوراه في الهندسة المعمارية من كلية الهندسة بجامعة القاهرة. نوقشت الرسالة الأسبوع الماضي، وكانت لجنة الحكم مكونة من: أ. د/ سهير محمد زكي حواس، أستاذة العمارة والتصميم العمراني بقسم الهندسة المعمارية بجامعة القاهرة – مشرفا رئيسيا ورئيسة للجنة، أ. د/ على محمد الصاوي، أستاذ العمارة بقسم الهندسة المعمارية بجامعة القاهرة – مشرفا، أ. د/ محمد السيد سراج، أستاذ العمارة بقسم الهندسة المعمارية بجامعة الأزهر – ممتحنا خارجيا، أ. د/ على حاتم جبر، أستاذ العمارة بقسم الهندسة المعمارية بجامعة القاهرة – ممتحنا داخليا.

وأوصت اللجنة بمنح الباحثة المهندسة نادية يحيى حسين الكوكباني درجة دكتوراه الفلسفة في الهندسة المعمارية عن جدارة واستحقاق عن رسالتها: "العولمة والعمارة – رؤية نقدية لتحولات العمارة اليمنية في القرن العشرين- تجربة مدينة صنعاء: تطبيقا على المباني الحكومية".

ورأت الباحثة في أطروحتها أن "الصلة الوثيقة بين ارتباط العمارة اليمنية بجذورها التاريخية المستمدة من التراث والبيئة التقليدية، جعلها عمارة ذات طابع وشخصية معبرة عن ثقافة وهوية متفردة لقرون عديدة". وأكدت أهمية إيجاد آلية تقييم توافقية بين العمارة التقليدية والاتجاهات العالمية المعاصرة لتحسين الأداء التصميمي المعماري والعمراني للمجتمع اليمني المعاصر ذي الخصوصية الثقافية في البيئة التقليدية المعمارية والعمرانية.

وكانت نادية الكوكباني قد حصلت على الماجستير في الهندسة المعمارية من جامعة صنعاء. وتعمل أستاذة بكلية الهندسة، وإلى جانب مزاولتها للتدريس تكتب القصة والرواية وأصدرت حتى الآن ثلاث مجموعات قصصية وراوية، وتحظى تجربتها الأدبية باهتمام نقدي على المستوى المحلي والعربي، وحصلت على العديد من الجوائز، كما شاركت في العديد من المؤتمرات والندوات العلمية والأدبية محلياً وعربيا وعالميا، وكانت أحدث مشاركاتها في مهرجان ثقافي أقيم مؤخراً بكندا، وفي ملتقى القاهرة للإبداع الروائي الذي انعقد الشهر الماضي.

وفي أطروحتها التي نالت بموجبها درجة الدكتوراه، قدمت الباحثة في الجزء النظري من دراستها رؤية مرجعية ومعرفية لتحولات الفكر المعماري وعلاقة العولمة بالعمارة. ثم تناولت العمارة اليمنية وأهم تحولاتها الحديثة، وتطرقت للتحول في الثقافة والمفهوم الحاكم في العمارة اليمنية الحديثة وكيفية تعاملها مع الموروث.

واستخلصت في الجزء التطبيقي إطارا فكريا لتحولات العمارة اليمنية الحديثة عبر وضع تصور لآلية تقييم توافقية تطرح رؤية متكاملة تمكن من الأداء التصميمي المعماري والعمراني للمجتمع اليمني المعاصر، ومن ثم تطبيق الآلية المقترحة على المباني الحكومية في مدينة صنعاء واختبارها على النماذج المختارة.